



التحليل المالي للمصارف

اتحاد المصارف العربية

١٩٩٠

التحليل المالي
للمصارف



ص.ب: ٢٤١٦ بيروت لبنان هاتف ٨.٢٩٦٨-٨.٩٧٥٢ تلکس ٢٢٩١١-٢٢٩٥١ يودبان بيروت لبنان يودبنا: يودبان
P.O. Box 2416, Beirut Lebanon - Telephone 802968 - 809752 - TELEX UDBAN 22911/43R51 LE - CABLE: UDBAN

التحليل المالي للمصارف

إعداد

خالد أمين عبده

دكتوراه محاسبة
جامعة جورجيا

خليل الشماع

دكتوراه إدارة أعمال
جامعة كاليفورنيا

اتحاد المصارف العربية

١٩٩٠

مقدمة

يعالج هذا الكتاب موضوع التحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية مع التركيز الواضح على الأولى لأن الاختلاف بين هذين النوعين من الأنشطة المصرفية لا يعتبر مهماً في هذا المجال.

ويعتبر التحليل المالي موضوعاً جديداً ومتطوراً بسرعة في القطاع المصرفي، هذا بالقياس مع التحليل المالي للمنشآت الصناعية والتجارية الذي سبق من الناحية التاريخية نظيره في المصارف. كما أنّ التحليل المالي هو من سمات الثمانينات، إذ كان من النادر إنجازه قبل ذلك على صعيد المصرف الواحد.

ويتضمن الكتاب عناوين هامة تتطرق عرضاً وتحليلاً لكافة مجالات ومنهجية ومعايير وأنواع ومقومات وأدوات وأساليب ومحددات تقنية التحليل المالي ليستقل من ثم إلى القوائم المالية للمصارف وتحليلها أفقياً ورأسياً ومن خلال النسبة المالية باستخدام قائمة الأموال وتحليل نقطة التعادل واستخدام ذلك كله في الحكم على أداء المصرف المعني من حيث السيولة والربحية وما إلى ذلك.

وقد حرصنا على تضمين هذا الكتاب عدة أمثلة تطبيقية شاملة تساعد الطالب والمحاضر والمتدرب على تعميق فهمه لهذا الموضوع الحيوي. فمادة الكتاب استُقيت أساساً من الدورات التدريبية التي ينظمها اتحاد المصارف العربية. وتتكوّن تمهيداً من محاضرات أَعَدّها وقدمها في هذه الدورات خبيران عريان من ذوي الخبرة والمعرفة في الأمور المالية والمصرفية هما الدكتوران خليل الشجاع وخالد أمين عبدالله.

ويرجو الاتحاد من توفير هذا المؤلف أن يسد ثغرة في المكتبة المصرفية العربية وأن يساهم في عملية تأهيل الكوادر التي تزداد حاجة مصارفنا إليها عاماً بعد عام.

الأمانة العامة

اتحاد المصارف العربية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي المنطلق السليم للتعرف على وضع المشروع قيد التحليل، ومدى ما أسفرت عنه السياسات والقرارات التي تم تطبيقها من آثار على النشاط، والسيولة، والربحية للمشروع المعني مما يساعد بالتالي على تنفيذ عملية التخطيط المالي للمشروع بكفاءة وفعالية.

لقد حرص المؤلفان في كتابهما هذا على إبراز أهمية التحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية بالتعرف على ذاتها بعد أن تم إشباع موضوع التحليل المالي للمؤسسات الأخرى درساً وتمحيصاً.

وهكذا جاء هذا الكتاب محتوياً عناوين هامة من مثل ماهية التحليل المالي ومجالاته ومنهجيته ومعايره وأنواعه ومقوماته وأدواته وأساليبه ومحدداته بشكل عام، ليتنقل إلى القوائم المالية للمصارف وتحليلها أفقياً ورأسياً وبالنسب المالية وباستخدام قائمة الأموال وتحليل نقطة التعادل، واستخدام ذلك كله في الحكم في أداء المصرف المعني من حيث السيولة والربحية، والنشاط وما إلى ذلك. وقد حرص المؤلفان في هذا كله على تضمين كتابهما هذا الأمثلة التطبيقية الواقعية الشاملة بالإضافة إلى حالتين دراسيتين يستطيع الطالب والممارس والمتدرب الاستعانة بهما في تعميق فهمه لهذا الموضوع الحيوي. ولا بدّ في هذا المجال من كلمة شكر تسجل للأنسة «جاودة» التي كان لجهدهما أثر كبير في إخراج الكتاب إلى حيز الوجود في صورته الأولى.

والمؤلفان يرجوان أن يكونا قد حققا الهدف المنشود من وضع هذا الكتاب بحيث يسدّ ثغرة في المكتبة المصرفية، ويحمّلان نفسيهما أيّ قصور جاء فيه لأنّ الكمال لله وحده وهو نعم المولى ونعم النصير.

البَابُ الأولُ المدخل والإطار العام للتحليل المالي

Financial Analysis: An Introduction

أولاً: مدخل الى التحليل المالي	ثانياً: الاطار العام للتحليل المالي
— مقدمة	للمصارف والمؤسسات المالية
— ماهية التحليل المالي	— تمهيد
— مجالات التحليل المالي	— القوائم المالية للمصرف
— منهجية التحليل المالي	— قائمة المركز المالي
— معايير التحليل المالي	— قائمة نتيجة الأعمال
— أدوات التحليل المالي	— قائمة توزيع الأرباح والخسائر
— أنواع التحليل المالي	— أهمية التحليل المالي للمصرف
— مقومات التحليل المالي	
— محددات التحليل المالي	
— نقاط الضعف في التحليل المالي	

أولاً: مدخل إلى التحليل المالي

Financial Analysis: An Introduction

مقدمة Preface

إن المفهوم الحديث للإدارة المالية يحرصها في نواح ثلاث هي: التخطيط المالي، والرقابة، والحصول على الأموال واستثمارها، ويهدف التخطيط إلى وضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية إلى تقييم كفاءة السياسات المالية والمبادرة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات يتم الحصول عليها بعد إجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن المؤسسة باستعمال أدوات تحليلية تتناسب وطبيعة السؤال الذي يحتاج للإجابة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على الإدارة المالية وحدها بل تهم إدارة المؤسسة ومالكها على اختلاف مواقعهم ومصالحهم.

ويعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات، والذي أدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي وظيفة التحليل المالي. وتعتبر البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جيدة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.

Nature ماهية التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن «عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل». أي أن التحليل المالي يهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

يتطلب التحليل المالي من أجل تطبيقه بصورة سليمة إلى معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة المعنية وإدارتها، وهكذا فإن التحليل المالي يقوم على الحكم النابع من الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محدّدة.

Fields مجالات التحليل المالي

١ - التحليل الائتماني Credit Analysis :

ويهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقعة الحصول عليها من الأقراض لعمل ما وبين المخاطر المتوقعة أن تواجهها المؤسسة في علاقتها معه والانحياز للجانب الأرجح من المقارنة. ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال الذي يمكن للمحلل معه اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطر المالية بصورة علمية.

٢ - التحليل الاستثماري Investment Analysis :

ويعتبر هذا أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأسهم أم في إسناد القرض بصورة خاصة والاستثمارات في مختلف المجالات بصورة عامة. هذا ويركز المستثمر اهتمامه هنا بما يلي:

(١) نتيجة العمليات.

(٢) العائد على الاستثمار.

(٣) هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل).

(٤) مديونية الشركة على المدى الطويل.

(٥) مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

٣ - تحليل الاندماج والشراء : Merger & Acquisition Analysis

والاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها. وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها والأداء المستقبلي لها، بينما تتولى الإدارة المالية للشركة البائعة للقيام بعملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته.

٤ - تحليل تقييم الأداء : Performance Analysis

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة واتجاهات النمو.

٥ - التحليل من أجل التخطيط : Analysis For Planning

ويعتبر ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً في السابق والذي يتم التوصل إليه باستعمال أدوات التحليل المالي.

إن المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي. ومن أهم هؤلاء: المستثمرون، وإدارة المؤسسة نفسها، ومسيرة الأوراق المالية، والدائنون، والعاملون، والمصالح الحكومية المختلفة، والمؤسسات المتخصصة بالتحليل.

إن كل فئة من هذه الفئات تستخدم في التحليل معلومات تختلف عن المعلومات التي تستخدمها الفئات الأخرى تبعاً لاختلاف الغاية لكل منها كما يتضح تالياً:

١ - المستثمرون : Investors

ويعتمدون للحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (على سبيل المثال لا الحصر):

- أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذه ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للمؤسسة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السليبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

٢ - الدائنون Creditors :

- ويهتمون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها:
- سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.
- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل معاً.
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

٣ - إدارة المؤسسة Management :

- وتهتم بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دفة الأمور خلال الفترة المعنية:
- ربحية المؤسسة وعوائد الاستثمار.
- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة

- النشاط بالإضافة إلى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .
- فاعلية الرقابة .
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام .
- كفاءة إدارة الموجودات .

٤ - سمسرة الأوراق المالية Brokers :

ويهدف هؤلاء إلى معرفة الآتي :

- التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة .
- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة .

٥ - العاملون في المؤسسة Employees :

ويتمون بنتائج التحليل لسببين رئيسيين هما :

- الحكم على كفاءة وفعالية الإنجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء .
- التعرف إلى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة إلى إدارة المؤسسة .

٦ - المصالح الحكومية Government Bodies :

ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية .

٧ - المحللون الماليون المختصون Financial Analysts :

هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر مؤسسة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات . وقد تقوم المؤسسة ذاتها بموضوع التحليل بالطلب إلى مؤسسات التحليل هذه القيام بتحليلاتها ونشر نتائجها لمعرفة ترتيبها النهائي في السوق مما يعكس بالتالي على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض لأن الشركة ذات التصنيف الجيد ستتمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل من تلك التي تحتل مكانة أقل ، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال Dun & Dradstreet التي تقوم باحتساب ١٤ نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات وكذلك Robert Morris Associates .

منهجية التحليل المالي Methodology of Financial Analysis

رغم اختلاف طريقة التحليل المالي من محلّ إلى آخر، إلا أننا نرى إيراد بعض الأسس العامة كمدخل عام لمهمة التحليل المالي وهي :

- ١ - تحديد الهدف من التحليل ليتجنب المحلل العمل غير اللازم ويقصر جهده على ما يخدم الهدف مباشرة.
- ٢ - تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد سابقاً.
- ٣ - اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعنية.
- ٤ - تحديد الفترة أو الفترات التي سيتم تحليل قوائمها المالية.
- ٥ - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج وليس هناك ما يمنع استعمال أكثر من معيار.
- ٦ - تحليل الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبة المئوية.
- ٧ - تحليل أسباب الانحراف وتحديدّها.
- ٨ - وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل.

معايير التحليل المالي Standards of Comparison

خصائص المعايير واستخداماتها:

أ - الخصائص Characteristics :

- ١ - الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع.
- ٢ - الاستقرار إلى حدّ ما وإن كان هذا لا يمنع إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة.
- ٣ - البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعدم وجود احتمال لأكثر من معنى للمعيار.

ب - الاستخدامات Uses :

- ١ - إعطاء نتيجة التحليل من نسب وأرقام مطلقة، معاني يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع.

٢ - استعماله كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لإبراز الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب المؤدية لها.

أنواع المعايير Types :

١ - المعايير المطلقة Absolute Standards :

وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفاً في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل. ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف للدول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها. ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها ١:٢ والسيولة السريعة ١:١، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأميركية على شركات الكهرباء وجد أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسبة المطلقة الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.

٢ - معيار الصناعة Industry Average :

وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل). ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلاً قد تكون شركة نفط تتعاطى التنقيب وشركة أخرى تتعاطى التنقيب والتكرير والتسويق والبيع بالفرق.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم وغط الإنتاج.
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة وتمنحه لعملائها.
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.

– مدى تنوع المنتجات وتركيبه هذا التنوع النسبية.

– الموقع الجغرافي.

– أهداف المؤسسات المختلفة.

وبالرغم مما سبق فإن هذا المعيار يعتبر إطاراً عاماً للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات إنجاز الشركة عن المعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها، مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال محاكمة العوامل والأرقام التي تؤثر على المؤشر المنحرف عن المعدل.

وتتولى إعداد هذا المعيار عادة غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد المعني ومن أشهر المؤسسات في هذا المجال Dun & Bradstreet Inc. حيث تتولى جمع المعلومات عن آلاف المؤسسات والشركات لتخرج بمعدلات لأربعة عشر نسبة متعارف عليها في التحليل وتستعمل ٧٠ نشاطاً تجارياً. ويلى هذه المؤسسة أهمية Robert Mor-ris Associates وهي مؤسسة مدعومة من قبل جمعية البنوك الأمريكية وتتميز بتقديمها لمعلومات تتعلق بالأهمية النسبية للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى نسب ومعلومات عن المبيعات وتكلفتها.

ومن أجل أن تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة يلزم توافر الخصائص التالية عند إجراء المقارنات وهي:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
- أن تستخدم الأسس والأساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات باستخدام أسس موحدة.
- أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة جغرافية واحدة.

٣ - المعيار التاريخي Trend Analysis :

وهنا تعتبر الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة في الماضي معياراً هاماً لقياس أدائها الحالي والتوقع العقلائي بشأن أدائها المستقبلي.

وميزة هذا المعيار أنه معبر طالما كان الماضي معبراً عن المستقبل فإذا كانت العوامل المؤثرة على المحيط تصنف بالاستقرار كانت المعايير التاريخية ذات معنى أفضل، ومع ذلك

يجب عدم إهمال عوامل التغيير التاريخية عند استعمال هذا المعيار للحكم على الحاضر وتوقع المستقبل. ويستخرج هذا المعدل للمؤسسة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترة الحالية. لأن الافتراض الذي تنطلق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي لذا يمكن تقييمه في ضوء ذلك الماضي.

أما نقطة ضعف هذا المعيار فتكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أساساً مطلقاً للقياس، ويستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:

- التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.
- عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.
- عدم إمكانية مقارنة أداء الشركة بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

٤ - المعيار المخطط :Planned or Budgeted Std.

ويستعمل هذا المعيار من قِبَل إدارة المؤسسة لأنه غالباً ما يتوافر للناس خارجها حيث يقوم هذا المعيار على أساس مقارنة ما تم تحقيقه فعلاً بما كان متوقعاً من الشركة تحقيقه طبقاً للتقديرات المعدة وذلك خلال فترة محددة من الزمن.

Financial Analysis Tools أدوات التحليل المالي

١ - التحليل المالي بالنسب :Ratio Analysis

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعض البعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة المحددة.

٢ - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

: Sources & Application of Funds

يقوم هذا التحليل على أساس التعرف على المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال والأوجه التي استخدمت فيها هذه الأموال خلال فترة زمنية محددة وذلك للتعرف على أهمية كل من المصادر الداخلية والخارجية في تمويل عمليات المؤسسة ومدى ملائمة نوعية هذه المصادر مع الاستخدامات كمّاً ونوعاً.

٣ - الموازنات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي:

Cash Budgeting / Cash Flows

وتقدم هذه الأداة التحليلية معلومات مفيدة عن مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها وتحدد كمية ونوعية الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية وكذلك موعد الحاجة إلى هذه الأموال.

٤ - القوائم المالية التقديرية Budgeting

وتهدف إلى التعرف على الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية بالإضافة إلى التعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

٥ - تحليل التعادل Break-Even Analysis

وتهدف إلى التعرف على عدد الوحدات المباعة أو مستوى المبيعات الذي يؤدي إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر أو التعرف على عدد الوحدات التي يجب بيعها أو مستوى المبيعات اللازم لتحقيق حجم معين من الأرباح.

٦ - مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

: Comparative Financial Statement Analysis

وتظهر هذه الأداة التغيرات التي تحدث على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال سنوات عديدة وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المعنية.

٧ - مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي

: Index Number Trend Analysis

وتساعد هذه في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

٨ - التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي):

: Structural Analysis/Common Size (Balance Sheet)

وتقدم هذه الأداة معلومات مهمة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين هما:

- ١ - مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة وطويلة وحقوق مساهمين و،
- ٢ - كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

٩ - التحليل المتخصص : Specialized Analysis

بالإضافة إلى الأدوات السابقة هناك مجموعة من الأدوات الخاصة التي تركز على قوائم مالية محددة أو أجزاء منها أو على الظروف التشغيلية الخاصة بصناعة معينة كاستعمال نسب الأشغال كأداة لتحليل الفنادق والمستشفيات وخطوط الطيران مثلاً.

أنواع التحليل المالي Types

١ - التحليل العمودي : Vertical Analysis

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين، ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقضاء البعد الزمني عنه.

٢ - التحليل الأفقي : Horizontal Analysis

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية

موضع التحليل وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العامودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

ويساعد هذا التحليل على:

- ١ - اكتشاف سلوك النسبة أو البند موضوع الدراسة عبر الزمن.
- ٢ - تقييم انجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغير.
- ٣ - تقييم الوضع المستقبلي.
- ٤ - الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة.

مقومات التحليل المالي Principles of Financial Analysis

هناك عدد من المقومات الواجب توفرها في التحليل المالي منها:

- ١ - التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي مسترشدين بالفرض الذي نقوم بالتحليل من أجله كالاستثمار أو الاقتراض أو ما شابه ذلك، و القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع، و
- ٢ - التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة أيضاً.

محددات التحليل المالي Limitation of Ratio Analysis

- ١ - تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالقرض القصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين يركز المستثمر على الربحية.
- ٢ - درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب، فالبنك الراغب بإقراض مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لدى سنوات عديدة.

- ٣ - كمية ونوعية المعلومات المتاحة مما له الأثر المباشر على نتيجة التحليل إذ كلما قلت كمية المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلل في موقف يصعب معه الوصول إلى قرار حازم.
- ٤ - دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة مما يلقي ظلالاً من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع وبالتالي على النتائج المستخلصة من تحليلها.
- ٥ - مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج لأنه لن يكون لمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى معنى دون أن توحّد المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بها.
- ٦ - محدودية مؤشرات الاتجاه إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي مستقبلاً، فمثلاً إذا تددت نسب السيولة لسنوات الماضي فإن ذلك لا يعني استمرارية هذا الاتجاه مستقبلاً.
- ٧ - اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحدّ من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- ٨ - غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر مماثل.
- ٩ - تجميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلل التعرف على مدى استعماله مثل توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدّد بعد ذلك، أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية.
- ١٠ - موقع الشركة ونوعها، فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع عنصر الأجور ويقلّل من قيمة الآليات وبالتالي الاستهلاك، بعكس الصناعات التي تعتمد على الآلات المتقدمة حيث تستعمل بعض العمال الفنيين وكثيراً من الآلات.
- ١١ - عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

إن هذه المحددات لا تقلل أبداً من أهمية التحليل المالي لكنها تحتم استعماله بحكمة وحذر وليس بصورة ميكانيكية دون تفكير.

نقاط الضعف في التحليل المالي Points of Weakness

١ - طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي : Nature of Data

يستعمل في التحليل المالي قائمتان ماليتان هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبالرغم من إعداد هاتين القائمتين وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لكن على المحلل أن يكون ملماً ببعض المحددات (Limitations) المتعلقة بها وهي :

- ١ - إعداد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية للموجودات والمطلوبات مما لا يعكس القيم الحالية.
- ٢ - استعمال التقديرات في تقدير بعض الموجودات مثل الذمم المدينة والبضاعة القابلة للبيع والموجودات الثابتة.
- ٣ - الأخذ بمبدأ الاستهلاك واعتبار الزيادة في القيمة غير مقبولة.
- ٤ - حذف الكثير من الموجودات من التحليل لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري مثلاً.
- ٥ - كون الميزانية بياناً تاريخياً بالأرصدة مما لا يعطي الصورة الحقيقية لجميع ما حدث فقد يقتض الشروع ويسدد، ويشتري ويبيع أصولاً قبل إعداد الميزانية، ومع ذلك لا يظهر أثر مثل هذه العمليات.
- ٦ - موعد إعداد الميزانية في كثير من الحالات يقع في فترة النشاط الأدنى للمؤسسة الأمر الذي قد يظهر صورة غير مطابقة للحقيقة.
- ٧ - عدم تطابق رصيد النقدية مع صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن مبدأ الاستحقاق. أما قائمة الدخل فتقوم على مبدأ الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصاريف حتى لو لم يتم قبض هذا الدخل أو دفع هذه المصاريف لذا، تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح ومن هنا تتبع الصعوبة في استخدام الأرباح والخسائر في تحديد سيولة المؤسسة.
- ٨ - الأخذ بمبدأ الاستحقاق في إعداد الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى جعل المصاريف

- والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها وهو أمر يسبب صعوبات
جمة في استخدام حساب الأرباح والخسائر وتقدير سيولة المشروع.
- ٩ - كون قائمة الدخل تلخيصاً لبعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية
السابقة ويبيان آثارها في شكل ربح أو خسارة دون بيان قدرة المشروع على
الدفع.
- ١٠ - عدم الدقة أحياناً في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض
المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات
الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها.

٢ - المحلل المالي شخص خارج المنشأة : Outside Analyst

إذا كان المحلل خارج المؤسسة فإنه يعتمد على البيانات المنشورة فقط مما لا يستطيع
معه أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك المعلومات، علماً بأن هناك الكثير
من المعلومات القيمة التي يمكن أن تساعد في التحليل المالي ودقته لكنها لا تنشر
لاعتبارها من أسرار المؤسسة الخاصة التي يجب عدم إطلاع الغير عليها.

٣ - طبيعة النسب وحدود استخدامها : Nature of Ratio Analysis

إن مظهر النسبة كرقم رياضي يوحي بأنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو الكثيرين
إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، لكن يعاب عليها
أنها تنبثق من بيانات القوائم المالية لتعبر بالتالي عن العلاقات المالية. لذا نجد فيها
ما سبق وبيّناه من نقاط ضعف في هذه القوائم، كما أنّ التحليل بالنسب ساكن
وتصفيوي في طبيعته يفرض أن المشروع سيتوقف عن العمل وقيس كفاءته وسيولته
وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة في لحظة إعداد القوائم المالية.

يضاف إلى ذلك أنّ النسب في حد ذاتها رقم بدون دلالة إلا إذا قورن بغيره مما
يستوجب استعمال المعايير المختلفة والتي عليها مأخذها هي الأخرى.

كما أنّ من الصعب تحديد أسباب التغير في النسبة فقد يكون تغير النسبة ناتجاً عن
زيادة البسط وثبات المقام أو العكس، وتغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة، أو تغير
البسط والمقام لكن بمقادير متفاوتة.

تفنياً: الإطار العام لتحليل المصارف والمؤسسات المالية

Financial Analysis: General Framework

تمهيد Preface

إن الإطار العام للعالم للتحليل المالي يتكوّن من قسمين هما: تحضير وإعداد القوائم المالية ثم دراسة وتحليل هذه القوائم.

وفي المصارف يقوم المحاسبون عادة بتحضير القوائم المالية وأهمها قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتيجة الأعمال (حساب الأرباح والخسائر) في حين نرى أن دراسة وتحليل هذه القوائم يقوم بها كافة الأفراد المهتمين بالرقابة على أعمال المصرف سواء أكانوا من داخله كالإداريين الذين يقومون بالتخطيط لأعمال المصرف أم من خارجه كالبنك المركزي.

وما دامت عملية الدراسة والتحليل تنصبّ على القوائم المالية للمصرف، فإنه يجدر بنا بادیء ذي بدء التعرف على هذه القوائم والعناصر المكوّنة لكل منها.

١ - القوائم المالية للمصرف Financial Statements

أ - قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet :

كما هو الحال بالنسبة لميزانية أي مؤسسة فإن ميزانية المصرف تتألف من جانبين: الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم) Assets & Liabilities وتظهر عناصر الموجودات فيها مرتبة حسب سيولتها فتظهر الموجودات الأكثر سيولة فالأقل سيولة وهكذا؛ وتظهر المطلوبات الأقل ثباتاً ثم الأكثر ثباتاً وهكذا. والشكل التالي يبيّن

البيانات المالية كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١ و ١٩٨٨/١٢/٣١

المطلوبات	١٩٨٧	١٩٨٨	الموجودات	١٩٨٧	١٩٨٨
	دينار	دينار		دينار	دينار
حسابات جارية وروافع تحت الطلب روافع التوفير والأجل وضامنه لإصدار روافع البنوك وأرصدها تأمينات نقدية مختلفة خصومات مختلفة مطلوبات أخرى رأس المال المدفوع احتياطي قانوني احتياطات أخرى وأرباح مدروسة	٢١١٩٤٤٨٨ ٣٥٧١٦١٧٩ ١٥٩٠٥٩٥ ٣٢١٣٣٨٦ ١٦٤٠٧٥٥ ٢٢٧٢٠٨٣ ٣٢٩٢٣٧٥ ١٩٠٣٩٠١ ٧٦١٤٢٣	٣٥٤٩١٤٦١ ٤٢٣٧٥٧٠ ١١٣٧٨٠ ٣٠٥٩٤٨٨ ٢٣٥٣١٧ ٢٦٥٨٨٦١ ٣٢٩٢٣٧٥ ١٧٥٢٣٧٧ ٩٦٥٥٩٠	نقد في الصندوق ورأس البنوك مختلفة الأوراق النقدية استثمارات في الأوراق والسندات استثمارات في الأسهم كسبالات رأسمال مضمونة حسابات جارية مدينة سلف وروافع مستحقة موجودات تابعة بعد الاستهلاك موجودات أخرى	١٧٠٥٨٣١٩ ٨٤٦٩٤٤٧ ٩٧١٠١٧ ١٥٨٦٢١٧ ٢٣٥٥٥٥٥ ٣٣٢٩٤٣٩ ١٥١٥٤٦٤ ٢٢٤٢٤٧٧	١٨٣١٤٦١٧ ٩٨١٠٠٣٠ ١٢٣٠٩٩٨٨ ٢٠٤٤٤١٣١ ٢٤٧١٠٣٣ ٢٧٦٥٢٩ ١٢٥٠٢٨ ٤٠٢٣٦٥٨
الحسابات الطائفة					
تمديدات البنك مقابل اعتمادات مستحقة	٧٦٣٢١٥٢	٧١٠٦٨٢٣	تمديدات العملاء مقابل اعتمادات مستحقة	٧٦٣٢٦٥٢	٧١٠٦٨٢٣
تمديدات البنك مقابل كسالات تمديدات البنك مقابل التزامات أخرى	٨٧٤٧٠٠٧ ١١٣٦٣٥٦	١٣٤٥٢٣٧١ ١١٨٥٢٨٤	تمديدات العملاء مقابل كسالات تمديدات العملاء مقابل التزامات أخرى	٨٧٤٧٠٠٧ ١١٣٦٣٥٦	١٣٤٥٢٣٧١ ١١٨٥٢٨٤
	١٧٥١٥٩١٥	٢١٧٤٤٥٧٨		١٧٥١٥٩١٥	٢١٧٤٤٥٧٨

الميزانية العمومية المقارنة لأحد البنوك كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١ و ١٩٨٨/١٢/٣١.

مفردات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

١ - جانب الموجودات :

ويمثل هذا الجانب في الميزانية العمومية أشكال توظيفات المصرف للأموال التي يحصل عليها، وأهم هذه الأشكال ما يلي :

(أ) النقد في الصندوق ولدى البنوك :

ويتألف هذا البند من ثلاثة عناصر دججت مع بعضها لأنها ذات طبيعة واحدة تعتبر نقداً جاهزاً عرفاً وهذه العناصر هي :

- ١ - النقد في الصندوق وهو النقد الجاهز في خزانة المصرف.
- ٢ - رصيد المصرف لدى البنك المركزي وهو غالباً ما يمثل الاحتياطي النقدي الإجمالي ويكون على شكل حساب جارٍ باسم هذا المصرف لدى البنك المركزي، ويجب أن يساوي نسبة مئوية من مجموع الودائع الموجودة لدى المصرف التجاري يحددها البنك المركزي بموجب الصلاحيات التي خولت له في قانون البنك المركزي.
- ٣ - ودايع لدى المصارف الأخرى تعود ملكيتها لهذا المصرف وعادة ما يكون هذا الرقم غير كبير.

(ب) محفظة الأوراق المالية :

ويمثل هذا البند مقدار ما يملكه هذا المصرف من سندات وأسهم وتشمل :

- ١ - أذونات الخزينة.
 - ٢ - سندات تصدرها الحكومة المعنية.
 - ٣ - سندات تصدرها الحكومات الأخرى.
 - ٤ - سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء محلياً أو في الخارج.
- وعليه، فإن محفظة الأوراق المالية هي مقدار استثمارات المصرف أو مقدار ما يوظفه هذا المصرف من أموال على شكل أوراق مالية.

(ج) كمبيالات وأسناد مخصومة:

ويمثل هذا البند مقدار الكمبيالات والأسناد التي قام العملاء بخصمها لدى هذا المصرف.

(د) الحسابات الجارية المدنية:

ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي وظفها البنك على شكل حسابات جارية مدنية.

(هـ) السلف والقروض المستغلة:

والمقصود بهذا البند مقدار الأموال التي وظفها البنك في شكل قروض وسلف وهي أحد الأشكال لتوظيفات أموال المصرف.

(و) الموجودات الثابتة بعد الاستهلاك:

والمقصود بها تلك الممتلكات الخاصة بالمصرف كالمباني والأراضي الخاصة بالمركز والقروض والممتلكات الأخرى التي آلت إليه عن طريق قيامه بعمله المصرفي. كما أن هذا البند يضم ما يمتلكه المصرف من أثاث يستعمله للقيام بأعماله، بالإضافة إلى ما يمتلكه من آلات وعدد وأدوات يتم استعمالها للقيام بأعماله وما تجدر ملاحظته أن هذا البند هو صافي الموجودات الثابتة أي إن رقم متجمع الاستهلاك قد تم طرحه من قيمة هذه الموجودات.

(ز) الموجودات الأخرى:

يحتوي هذا البند في الغالب على المدفوعات المقدمة بالإضافة إلى عناصر متفرقة أخرى مدنية.

٢ - جانب المطلوبات:

ويمثل هذا الجانب في الميزانية العمومية المصادر المختلفة التي حصل منها هذا المصرف على أمواله، وأهم هذه المصادر ما يلي:

(أ) الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب:

ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي أودعها الأفراد أو الهيئات في المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف.

(ب) ودائع التوفير ولأجل والخاصة لإشعار:

وتمثل هذا البند مقدار الأموال التي حصل عليها البنك من الودائع التالية بالإضافة إلى ودائع التوفير.

١ - الودائع لأجل: وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصرف لمدة محددة سلفاً (١٥ يوماً، ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر أو سنة مثلاً) ولا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلين هما:

أ - إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.

ب - وأما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته ويسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

وكما هو واضح فإن أيّاً من الحلين يجعل المودع يتردد كثيراً قبل سحب وديعته.

٢ - الودائع الخاصة لإشعار: ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصرف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل.

(ج) ودائع البنوك وأرصدها الدائنة:

وتمثل هذا البند مقدار ما لدى المصرف من ودائع تعود ملكيتها للمصارف الأخرى.

(د) التأمينات النقدية المختلفة:

وتمثل مقدار الأموال التي حصل عليها البنك من العملاء في صورة تأمينات على خدمات قلمها أو سيقدمها لهم، كما هي الحال عند إعطاء كفالات أو فتح اعتمادات مستندية.

(هـ) المخصصات المختلفة:

ويمثل هذا البند مقدار المخصصات التي اقتطعها المصرف من أرباحه لمقابلة الخسائر التي قد يتعرض لها أو لمقابلة التزامات مترتبة عليه كما هو الحال بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فيها ومخصص إنهاء الخدمة ومخصص الضريبة.

(و) المطلوبات الأخرى:

ويشمل هذا البند عناصر مطلوبات مختلفة مثل المستحقات وصافي الأرباح المعدة للتوزيع ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الجامعة وغيرها.

(ز) مجموعة أموال المصرف الخاصة (حقوق الملكية):

وتشمل:

- ١ - رأس المال المدفوع.
- ٢ - الاحتياطي القانوني (الإجباري): وهذا الاحتياطي هو متجمع ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية في نهاية كل سنة بموجب قانون البنوك ويستمر الاقتطاع السنوي إلى أن يصبح مقدار الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع.

(ح) الاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة:

ويشمل هذا البند عنصرين:

- أ - الاحتياطي الاختياري: وهو يمثل متجمع مبالغ يقتطعها المصرف من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة إلى تلافئه دون أن ينص على ذلك أي قانون وإنما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات والطوارئ.
- ب - الأرباح المدورة: وتتمثل في المبالغ التي تبقى فائضة من صافي الربح بعد القيام بالتخصيصات المختلفة ويتم تدويرها بقصد تسوية الأرباح في السنوات القادمة.

٣ - الحسابات النظامية في كشف الميزانية العمومية:

هي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل

مجموعها مع المجموع العام للميزانية إلا أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حالة اضطراب المصرف إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك كأن يحل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها، وعندها يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الموجودات والالتزام حقيقي على المصرف في جانب المطلوبات، أو على شكل زيادة التزامات العميل في جانب الموجودات وإنقاص أحد بنود الموجودات الأخرى بنفس المقدار كالتقديرة مثلاً. وفي كل هذه الحالات يشطب هذا الالتزام العرضي من الحسابات النظامية لأنه أصبح التزاماً حقيقياً، وهذه الحسابات كما تظهرها الميزانية العمومية هي:

(أ) تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية:

وهذا البند له مقابل في جانب الموجودات في الميزانية بما يعادل نفس الرقم من تعهدات عملاء هذا المصرف بالدفع مقابل هذه الاعتمادات.

(ب) تعهدات البنك مقابل كفالات الحساب العملاء:

ومنشأ هذا الحساب هو خطابات الضمان أو الكفالات التي يكفل البنك بموجبها بعض العملاء على أداء عمل معين كخطابات الضمان التي يعطيها للمتعهدين إما بقبول العطاء إذا مارسا عليهم ويسمى خطاب ضمان ابتدائي وإما تنفيذ شروط العطاء على الوجه الأكمل إذا ما تم رسو العطاء وقبله المتعهد ويسمى خطاب الضمان النهائي.

وهذا البند له مقابل في جانب الموجودات مساوياً له في المقدار وهو تعهدات العملاء مقابل كفالات.

(ج) تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى:

والحساب المقابل له في جانب الموجودات هو تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى أي أن المصرف قد حصل على تعهدات من العملاء بمبالغ تعادل الالتزامات الأخرى التي ألزم نفسه بها عرضياً.

ويلاحظ أنه في الحسابات النظامية الظاهرة في كشف الميزانية يحتوي جانب المطلوبات على جميع التعهدات التي قدمها المصرف لجهات مختلفة ذات علاقة بعملائه

ويحتوي جانب الموجودات على جميع التعهدات التي قدمها العملاء للمصرف لتغطية التعهدات التي قدمها المصرف إلى الجهات الأخرى بخصوصهم.

قائمة نتيجة الأعمال (حساب الأرباح والخسائر) Income Statement :

يعد هذا الحساب في المصرف بغرض التوصل إلى النتيجة الصافية التي حققها المصرف عن أعماله اعتباراً من ١/١/ ولغاية ٣١/١٢/ وهو يتألف من جانبين:

١ - جانب إيرادات المصرف من عملياته المختلفة خلال الفترة التي أعد عنها الحساب.

٢ - جانب المصروفات التي تكبدها المصرف خلال الفترة التي أعد عنها الحساب.

والفرق بين الجانبين يمثل صافي الربح الذي حققه المصرف في حالة زيادة الإيرادات على المصروفات أو صافي الخسارة التي حققها المصرف في حالة زيادة المصروفات على الإيرادات.

وفيما يلي حساب الأرباح والخسائر لأحد البنوك عن السنتين المتهمتين في ٣١/١٢/ ١٩٨٧ و ٣١/١٢/ ١٩٨٨ ، (راجع الجدول على الصفحة التالية).

ولدى استعراضنا لحساب أرباح المصرف وخسائره نجد بأن العناصر الواردة فيه تنطوي تحت مجموعتين رئيسيتين هما:

١ - عناصر الإيرادات وتتكون من:

أ - الفوائد الدائنة: وهي الفوائد التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها.

ب - العمولات الدائنة: وهي العمولات التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والخدمات الأخرى التي قدمها لعملائه.

ج - فرق العملة: وهذا البند ناتج عن تعامل المصرف بعملات أخرى غير العملة المحلية وليس من الضروري أن يكون فرق العملة دائماً في جانب الإيرادات فقد يحق للمصرف خسائر من جراء تعامله بهذه العملات في حالة إذا ما انخفضت أسعارها وكانت لديه مبالغ كبيرة منها، ويحكم قانون مراقبة العملة الأجنبية الذي يشرف البنك المركزي على تنفيذه كيفية تعامل المصرف بالعملات الأجنبية.

البيان	١٩٨٧	١٩٨٨
	دينار	دينار
الإيرادات		
الفوائد الدائنة	٤٨١٦٢٩٥	٦٢٤٥٤١٩
العمولات الدائنة	٩٢٨٩٨٩	١٢٣٥٥١٥
فرق العملة	٢٩١٥٥٦	٣١٦٨٨١
ايرادات أخرى	١٦١١١٩	٩٣٤١٦
مجموع الإيرادات	٦١٩٧٩٥٩	٧٨٩١٢٣١
المصروفات		
الفوائد المدينة	٢٤٢٤٢٧٠	٣١٧٧٥٧٤
المصاريف الإدارية والعمومية	٢١٤٤٣٥٦	٢٥٣٧٩٧٢
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٣٨٧٦٦٦	٦٩٠٩١٨
مجموع المصروفات	٤٩٥٦٢٩٢	٦٤٠٦٤٦٤
صافي الربح قبل الضريبة	١٢٤١٦٦٧	١٤٨٤٧٦٧

د - الإيرادات الأخرى: وهذا البند غالباً ما يكون ناشئاً عن أعمال عرضية قام بها المصرف ليست من طبيعة عمله المصرفي أو أرباحاً رأسمالية حققها المصرف من بيع أحد أصوله بالإضافة إلى الإيرادات التي حققها المصرف من محفظة أوراقه المالية.

٢ - عناصر المصروفات وتتكوّن من:

- أ - الفوائد المدينة: وهي الفوائد التي دفعها البنك على الحسابات والودائع المودعة لديه على مختلف أنواعها.
- ب - العمولات المدينة: وهي العمولات التي دفعها المصرف لمصارف أخرى من جراء تعامله معها خلال الفترة.

ج - المصاريف الإدارية والعمومية: وهي كما نلاحظ تتكوّن من مجموعتين:

- ١ - المصاريف الإدارية: وتشمل مجموعة المصاريف المباشرة الضرورية لإدارة المصرف وقيامه بأعماله وتشغيله مثل الرواتب.
- ٢ - المصاريف العمومية: وتشمل مجموعة المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد مثل مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة والقرطاسية.

د - الاستهلاك والمصاريف الأخرى: وهذا البند يتكوّن من مجموعتين أيضاً:

- ١ - الاستهلاكات: وهي متعددة وتختلف نسبتها باختلاف الموجودات الثابتة للمصرف مثل المباني والآلات والأثاث حيث يقتطع في كل سنة من أرباح المصرف مبلغاً معيّناً يحدّد حسب الطريقة التي يتبعها المصرف في احتساب قسط الاستهلاك السنوي، ويضاف المبلغ المقتطع إلى متجمع الاستهلاك الذي يظهر في جانب الموجودات مطروحاً من تكلفة الموجودات الثابتة.
- ٢ - المصاريف الأخرى: هذا البند غالباً ما يمثل مصاريف صغيرة ومتنوعة كمصاريف الصيانة والحفلات وغيرها.

حساب توزيع الأرباح والخسائر P & L Distribution A/C

وهو الحساب الذي يجري فيه تخصيص أرباح المصرف وفقاً لأحكام القانون والنظام الداخلي للمصرف وتوصيات مجلس الإدارة. وفيما يلي حساب التوزيع لأحد المصارف عن السنتين المنتهيتين ١٩٨٧/١٢/٣١ و ٩٨٨/١٢/٣١، (راجع الجدول على الصفحة التالية).

التحليل المالي بالنسب وفق معادلات البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بالطلب إلى البنوك المرخصة بتزويده ببيان شهري Monthly Report ويحتوي هذا البيان على المبالغ الإجمالية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات بما في ذلك الحسابات النظامية Contra accounts وذلك على وجه الكشف. أما تفصيلات هذه البنود فتدوّن على ظهر الكشف. ويستخدم البنك المركزي هذا الكشف في استخراج النسب المالية التالية ومقارنتها بالنسبة المقررة إن وجدت للحكم على سلامة وضع البنك المعني:

البيان	١٩٨٧	١٩٨٨
	دينار	دينار
احتياطي قانوني ١٠٪	١٢٤١٦٧	١٤٨٤٧٧
مخصص الضريبة	٤١٨١١١	٥١٧٣٤٨
احتياطي اختياري	١٥١٦٣٢	٢٠٤١٦٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٥٥٠٠	١٦٠٠٠
رسوم إضافية للجامعات	٥٤٧٧	٦١٤٨
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	٥٢٦٧٨٠	٥٩٢٦٢٧
	١٢٤١٦٦٧	١٤٨٤٧٦٧

١ - نسبة السيولة القانونية

$$\frac{٦ + ٥ + (١٧ - ٤ + ٣ ب) + (١٧ - ١٣) + ٢ + ١}{٢٠ + ١٩ + ١٨ + (٤ - ٣ ب - ١٧ ج) + (٣ أ - ١٧ ب + ١٧ أ) + ١٦} =$$

٢ - نسبة الاحتياطي النقدي

$$\frac{\text{رصيد الحساب الجاري لدى البنك المركزي}}{١٦ + ١٧ + ١٨ + ١٩ - \text{ودائع غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل}} =$$

$$\frac{٢٢}{١٦ - ٢ - \text{القروض المستتاة} - ٥ - ٦} = \text{نسبة رأس المال للودائع} = ٣$$

$$\frac{٢٢ ب + ٢٢ أ}{٢٢ - ٢٥} = \text{نسبة رأس المال والاحتياطي القانوني إلى المطلوبات} = ٤$$

$$\frac{١٣ + ١٢}{٢٢ ب + ٢٢ أ} = \text{نسبة الموجودات الثابتة إلى رأس المال والاحتياطي القانوني} = ٥$$

$$٦ - \text{نسبة الائتمان إلى الودائع} = \frac{١٠ + ٩ + ٨}{١٧ + ١٦}$$

$$٧ - \text{نسبة الكمبيالات المخصصة إلى الائتمان} = \frac{٨}{١٠ + ٩ + ٨}$$

$$٨ - \text{نسبة الجاري مدين إلى الائتمان} = \frac{١٠}{١٠ + ٩ + ٨}$$

$$٩ - \text{نسبة السلف والقروض إلى الائتمان} = \frac{٩}{١٠ + ٩ + ٨}$$

١٠ - نسبة الكمبيالات المستحقة وغير المدفوعة إلى الكمبيالات

$$= \frac{\text{كمبيالات مستحقة غير مدفوعة}}{٨}$$

$$١١ - \text{نسبة ودائع القطاع العام إلى الودائع} = \frac{\text{ودائع القطاع العام}}{١٧ + ١٦}$$

١٢ - نسبة السيولة التجارية

$$= \frac{١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + \text{كمبيالات تستحق خلال ثلاثة شهور}}{١٨ + ١٧ + ١٦}$$

$$١٣ - \text{نسبة النقد في الصندوق إلى الودائع} = \frac{١}{١٦}$$

ملاحظة:

إن الأرقام والرموز الواردة في هذه المعادلات تتفق مع أرقام ورموز البنود المحتواة في البيان الشهري المذكور والموضح تالياً .

البيان الشهري

الموجودات			
مبا بالمصنفات الأجنبية	المجموع		
			<ol style="list-style-type: none"> ١ - أوراق نقدية وسكوكات. ٢ - أرصدة لدى البنك المركزي الأردني. ٣ - أرصدة لدى بنك وشركات مالية: أ - في المملكة ب - خارج المملكة ٤ - أرصدة لدى المركز الرئيسي أو الفروع العاملة خارج المملكة. ٥ - سندات حكومية أو بكفالة الحكومية وتستحق الدفع في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. ٦ - سندات حكومية أو بكفالة الحكومية وتستحق الدفع في مدة تزيد عن ثلاثة أشهر: أ - سندات تمنية ب - سندات مؤسسات عامة ج - إسناد قرض ٧ - شيكات وسحوبات مشترأة وحصولات برسم القبض. ٨ - كمبيالات وإسناد شخصية. ٩ - السلف والقرض المتوقعة للمعامل. ١٠ - حسابات جارية مدينة.

الموجز			
مبا بالعملة الأجنبية	المجموع		
			<p>١٦ - ودائع العملاء:</p> <p>أ - ودائع التوفير</p> <p>ب - ودائع لأجل</p> <p>١٧ - ودائع البنوك والشركات المالية:</p> <p>أ - البنك المركزي الأردني</p> <p>ب - في المملكة</p> <p>ج - خارج المملكة</p> <p>١٨ - أرصدة للمركز الرئيسي أو الفروع خارج المملكة.</p> <p>١٩ - المبالغ المقرضة من:</p> <p>أ - البنك المركزي الأردني</p> <p>ب - بنك وشركات مالية في المملكة</p> <p>ج - بنوك خارج المملكة</p> <p>٢٠ - شيكات وسحوبات وحالات برسم الدفع.</p> <p>٢١ - الفائض النقدية:</p> <p>أ - على الاصدارات والقبولات</p> <p>ب - على الكمالات</p> <p>ج - على التسهيلات الائتمانية</p> <p>٢٢ - رأس المال والاحتياطيات:</p> <p>أ - رأس المال</p>

الموجودات				
مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
ب - الاجتماعي القانوني	ب - الاجتماعي القانوني	ب - الاجتماعي القانوني	ب - الاجتماعي القانوني	ب - الاجتماعي القانوني
ج - إحتياطيات أخرى	ج - إحتياطيات أخرى	ج - إحتياطيات أخرى	ج - إحتياطيات أخرى	ج - إحتياطيات أخرى
د - أرباح غير موزعة	د - أرباح غير موزعة	د - أرباح غير موزعة	د - أرباح غير موزعة	د - أرباح غير موزعة
٢٣ - التخصيمات:	٢٣ - التخصيمات:	٢٣ - التخصيمات:	٢٣ - التخصيمات:	٢٣ - التخصيمات:
أ - خصص ديون مشكوك فيها	أ - خصص ديون مشكوك فيها	أ - خصص ديون مشكوك فيها	أ - خصص ديون مشكوك فيها	أ - خصص ديون مشكوك فيها
ب - مكافآت ترك الخدمة للموظفين والمسابقات المأجلة	ب - مكافآت ترك الخدمة للموظفين والمسابقات المأجلة	ب - مكافآت ترك الخدمة للموظفين والمسابقات المأجلة	ب - مكافآت ترك الخدمة للموظفين والمسابقات المأجلة	ب - مكافآت ترك الخدمة للموظفين والمسابقات المأجلة
ج - التخصيمات الأخرى.	ج - التخصيمات الأخرى.	ج - التخصيمات الأخرى.	ج - التخصيمات الأخرى.	ج - التخصيمات الأخرى.
٢٤ - مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).	٢٤ - مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).	٢٤ - مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).	٢٤ - مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).	٢٤ - مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).
٢٥ - مجموع المطلوبات.	٢٥ - مجموع المطلوبات.	٢٥ - مجموع المطلوبات.	٢٥ - مجموع المطلوبات.	٢٥ - مجموع المطلوبات.
٢٦ - مطلوبات ها مقابل:	٢٦ - مطلوبات ها مقابل:	٢٦ - مطلوبات ها مقابل:	٢٦ - مطلوبات ها مقابل:	٢٦ - مطلوبات ها مقابل:
أ - قروض لحساب العملاء	أ - قروض لحساب العملاء	أ - قروض لحساب العملاء	أ - قروض لحساب العملاء	أ - قروض لحساب العملاء
ب - إحتياطيات مستقبلية مدفوعة	ب - إحتياطيات مستقبلية مدفوعة	ب - إحتياطيات مستقبلية مدفوعة	ب - إحتياطيات مستقبلية مدفوعة	ب - إحتياطيات مستقبلية مدفوعة
ج - كفالات وأية التزامات أخرى	ج - كفالات وأية التزامات أخرى	ج - كفالات وأية التزامات أخرى	ج - كفالات وأية التزامات أخرى	ج - كفالات وأية التزامات أخرى
د - كميات لا متعاد خصمها	د - كميات لا متعاد خصمها	د - كميات لا متعاد خصمها	د - كميات لا متعاد خصمها	د - كميات لا متعاد خصمها

تفاصيل مواد الموجودات

٣ + ٤

المجموع	لأجل			خاضع لامتياز	تحت الطلب	أرصدة لدى
	ما يزيد عن ٦ أشهر	بعد ثلاثة أسابيع ٦ أشهر	٣ أشهر			
						بنوك في المملكة
						بنوك خارج المملكة
						للمركز الرئيسي أو الفروع خارج المملكة
						المجموع

تابع تفاصيل مواد الميزانية

٨ + ٩

المجموع	مستحقة ولم تدفع	تحت التسديد	تستحق بعد ١٢ شهراً	تستحق ما بين ٦ - ١٢ شهراً	تستحق ما بين ٣ - ٦ أشهر	تستحق خلال ٣ أشهر	
							١ - كمبيالات واستاد شخصية
							ب - سلف ودروس منحوة
							المجموع

٨ + ٩ + ١٠٠

٢٠

المجموع	حسابات جارية مدينة	سلف ودروس منحوة	كمبيالات واستاد شخصية		
				مقيم	
					بالدينار
		غير مقيم			
					بـالأجنبي
					المجموع

تابع تفاصيل مواد الميزونات
٨ + ٩ + ١٠

الفروض والسلف	مبا قروض محسمات بنكية	الاجالي	التسهيلات الاتمائية
الاجممع	حسابات جارية مدينة	كميالات واسناد قصورية	١ - المزمسات المامة
			٢ - البلديات والجالس القروية
			٣ - الزراعة
			٤ - الصممين
			٥ - الصناعة
			٦ - التجارة العامة
			٧ - البناء
			٨ - خدمات النقل (ما فيها النقل البحري)

تابع تفاصيل مواد الميزانية

المجموعة	حسابات جارية مدينة	كميالات واسناد مضمونة	المرورض والسلف		التسهيلات الائتمانية
			مبا قروض تجتمعات بنكية	الاجمالي	
					٩ - السباحة والفنادق والمطاعم والالامى
					١٠ - المؤسسات المالية
					١١ - الافراد
					١٢ - اصحاب المهن
					١٣ - التجهيزات العامة
					١٤ - شراء الاراضى والائنية
					١٥ - اقراض اخرى
					المجموع

تفاصيل مواد الطلويات

١٦ - ودائع الملاءة

المجموع	لأجل دفعها خاضع لاشمار (٤)	لأجل وبتحقق الثانية في تواريخ معينة (٣)	توفير (٦)	تحت الطلب (١)	المودع
					القطاع العام
					أ - الحكومة
					ب - المؤسسات شبه الحكومية
					ج - البلديات والجالس القروية
					د - المؤسسات العامة
					١ - مؤسسات مالية
					٢ - مؤسسات أخرى
					القطاع الخاص
					١ - مقيم

تابع تفاصيل مواد الموجودات

المجموع	لأجل دليها خاضع لاستثمار (٤)	لأجل وتحتحق التأقية في تواريخ معينة (٣)	توفير (٦)	تحت الطلب (١)	الموجودع
					١ - بالمعاملات الأجنبية
					مها للأفراد
					ب - بالدينار الأردني
					١ - أفراد
					٢ - شركات وجهات أخرى
					٢ - غير مقيم
					١ - بالمعاملات الأجنبية
					ب - بالدينار
					المجموع

١٦ - ٣

خلال ثلاثة أشهر	٣ - ٦ أشهر	٦ - ٩ أشهر	٩ - ١٢ شهراً	شبه ١٢ شهراً	المجموع

١٦ - ٤

مدته لا تزيد عن سبعة أيام	سبعة أيام ولغاية شهر	بعد شهر ولغاية ٣ أشهر	مدته تزيد عن ٣ أشهر	المجموع

ودائع بئوك خارج المملكة بالعملة الأجنبية

	تمت الطالب	خاضع لاضمار	لأجل			المجموع
ودائع البئوك			٣ أشهر	٦ - ٣ أشهر	أكثر من ٦ أشهر	
المركز الرئيسي أو الفروع						

أهمية التحليل المالي للمصرف

Financial Analysis Importance

يعد التحليل المالي أداة معاصرة في تقييم أداء المصرف، ولو أن استخدامه في الوطن العربي، وفي مجال المصارف بالذات، ما زال حديث عهد. فالكشوفات المالية لوحدها، وبوضعها «الحمام»، لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات مالية وإثباتية ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سيئات ومتغيرات الأداء دورياً. كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، ويشكل خاص المصرف المركزي، والمودعين، والمالكين (أو المساهمين)، والقرض، والجمهور بوجه عام.

أ - إدارة المصرف (وخاصة الإدارة النقدية) Management :

تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي، لأسباب عديدة، منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، وبخاصة التخطيط والرقابة، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتأثير الابتعاد وتصحيحها. كما أن من هذه الأسباب ضرورة التوفيق بين هدي سيولة المصرف (قدرة الموجودات في التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بكلفتها)، وربحيته (ربحية رأس المال المملوك، أو ربحية الموجودات). وإذا كانت المنشآت عموماً تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة وتأمينها بالمستويات المتناسبة مع طبيعة الموجودات، والعمليات، وهيكل المطلوبات، فإن إدارة المصرف تهتم بمتابعة السيولة بوجه خاص، لأن أكثر من (٩٠٪) تمويل المصرف متأث من الودائع، وهي أموال من الغير، جزء مهم منها يستحق عند الطلب. أضف إلى كل ذلك، أن الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولة عن تقديم مؤشرات مالية وإثباتية دورية لمجلس الإدارة. ومن بين ما يطلبه مجلس الإدارة دورياً علاقة الفقرات الفرعية للكشف المالي (الميزانية العمومية، أو كشف الدخل) مع مجموع تلك الفقرات، ثم الفقرات المطلوب تحضيرها إلى المراقبين بمثل المصرف المركزي، والموازنة بين ربحية حسابات المودعين وأسس الصيرفة السليمة، ومدى الوفاء بأهداف المصرف (الفاعلية)، ومدى تطبيق سياسات توظيف الأموال، وعلاقة الأداء الفعلي بالخطط... إلخ.

وإذا كانت إدارة المصرف عموماً تهتم بالتحليل المالي، فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسؤولة عن المركز النقدي) ترقب نتائج التحليل المالي دورياً وعن كثب، لأنها

تعنى بإدارة الاحتياطيات الأولية، والتحول منها إلى الاحتياطيات الثانوية، وبالعكس. ولذلك فهي بحاجة لمعرفة مدى وتوقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي أو بيعها، والحاجة لإعادة الخصم لدى المصرف المركزي، وبيع/أو شراء الاستثمارات لتعزيز السيولة/ أو لتوظيفها، وجدولة استحقاقات الاستثمارات قصيرة الأجل، والضغط اليومية والموسمية والدورية على سيولة المصرف وكيفية استجابة المركز النقدي لها.

ب - المصرف المركزي Central Bank :

كما أشير أعلاه، فإن المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية، بوسائلها الكمية (تبديل نسبة الاحتياطي القانوني، وإعادة الخصم أو القطع، وعمليات السوق المفتوح)، والنوعية (مثل اشتراط توزيع قطاعي لاستخدامات أموال المصرف، أو تغيير هيكل أسعار الإقراض حسب أساليب معينة، ونسب التأمينات مقابل فتح الاعتمادات المستندية. . . والاقناع). ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهامه لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه لا بد من حصوله على مؤشرات دورية (أسبوعية/ شهرية/ فصلية/ سنوية). ولغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من المصارف، وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها، فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجدول أو نماذج ذات تفاصيل محددة من قبله تكشف وتفسر عن الفقرات والعلاقات المطلوبة بسهولة. وتتضمن هذه الجداول المطلوبة من المصرف المركزي الكثير من المؤشرات التي هي حصيلية إجراء التحليل المالي الدوري، وربما المفاجيء كذلك. وغالباً ما تعزز هذه الجداول بكشوفات تفصيلية إضافية تشير إلى البيانات المفصلة التي استخرجت الجداول منها. فمثلاً، الجدول المتعلق بالاستثمارات وأنواعها، وعلاقتها بالموجودات، وبالودائع، غالباً ما يعزز بكشف مفصل عن الجهات المصدرة للاستثمارات، وهيكل الاستحقاقات (أقل من سنة، بين ١ - ٥ سنوات، بين ٥ - ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات، مثلاً).

وفي ضوء دراسة هذه التحاليل المالية والائتمانية الدورية، تقوم أجهزة المصرف المركزي، كل حسب طبيعة مهامها، وبخاصة مديرية الرقابة على المصارف، بتوجيه المصرف المعني إلى تعديل أدائه، في هذا المجال أو ذاك، بما يحفظ ويصون حقوق المودعين، والمالكين، ويحمي المصرف من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن

السلامة. كما تحرص السلطة النقدية على حسن تقديم الخدمة المصرفية للجمهور، وبكلفة مناسبة، وعلى نشر هذه الخدمات جغرافياً وبشكل متوازن.

ج - المودعون Depositors:

المصرف هو منشأة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتوظف معظمها في القروض والاستثمارات. فالإيداع هو الركن الأول في عمل المنشأة المصرفية. ويعمل المصرف على أساس الرافعة المالية: توظيف الأموال من المودعين بما يعود عليه بربح صاف يفوق كلفة الحصول على الودائع. غير أن استمرار حصول المصرف على الودائع مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحبات، وعلى انتظام وتطور مستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها للمودعين وبكفاءة متزايدة.

وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لهيكل تمويل المصرف، فإن للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة، وبدون أن تكون هناك احتياطات نقدية فائضة جداً عن حاجات المصرف، وبالتالي تعرضه إلى خسائر تشغيلية تضعف من متانة رأس المال. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الاهتمام الخاص الذي يبداه المودعون تجاه تزايد رأس المال الممتلك (حق الملكية)، وبخاصة عن طريق احتجاز الأرباح سنوياً، لأن رأس المال هو الأساس في إنجاز عمليات «التجارة برأس المال، أو الرافعة المالية». كما أن رأس المال المتين هو الذي يستطيع امتصاص الخسائر التشغيلية المحتملة بدون أن تنفذ إلى الودائع.

ويهتم المودعون، كذلك، بطبيعة محفظة موجودات المصرف، لأنها تعكس في مكوناتها النسبية، قدرة المصرف على التوفيق بين المخاطرة (السيولة) والربحية، وقدرته كذلك على تحقيق درجة من التنوع، في موجودات مختارة تمتاز بالجودة، ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية للجهات المقرضة أو المصدرة للاستثمارات.

د - المالكون (أو المساهمون) Shareholders:

تتحمل الجهة المالكة، أو مجموعة المالكين أو المساهمين، حسب طبيعة الملكية، المخاطرة النهائية للمصرف. فالمالكون لا يتسلمون مقسوم الأرباح الدوري ما لم يحقق المصرف ربحاً سنوياً أو متراكماً. وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات السلطة النقدية حول نسب توزيع الأرباح واحتجازها سنوياً. كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدّد في حالة تعرّض المصرف للصعوبات والتصفية. والجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة المصرف والإشراف على تطبيق إدارته للتشريعات التي تصدرها

الدولة، والتعليقات التي تصدرها السلطة النقدية بشأن سياسات وعمليات المصرف، ولو أن إدارة المصرف تتحمل معها المسؤولية، باعتبارها تنوب عن المالكين. ومن متطلبات الاستثمار المصرفي أن يعود بالمرء إلى المناسب والمستقر للمالكين، وأن يكون الاستثمار آمناً من المخاطر قدر المستطاع.

وهنا يجتث التحليل المالي موقعاً خاصاً، من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال المصرف. وهذا يبرز بوجه واضح إذا كان المصرف في القطاع العام. أما إذا أنت الجهة المالكة ضمن النشاط الخاص أو المختلط، فلن قدرة المالك على فهم مؤشرات التحليل المالي تعتمد على ثقافته المالية والمصرفية. ويفترض أن تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين، والمتضمنة الحسابات الختامية، العديد من نتائج التحليل المالي، على شكل نسب مالية وإثنائية دورية، وجداول وأشكال إحصائية، ومقارنات مع الماضي، ومع المصارف الأنداد، والقطاع المصرفي، مما يوضح أداء المصرف في الماضي، ومناقشة نتائج. كما أن التحليل المالي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف على تنفيذ الخطط والموازنات التي أقرت للمستقبل من قبل الجهة المالكة كأداء مستهدف، وهو ما يصطلح عليه بـ «رقابة» التنفيذ. كما أن هذه المؤشرات توجه المالكين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء (رقابة الأداء).

ومن السليبات هنا، في حالة الصرف العامل في القطاع الخاص، والذي تتوزع أسهمه على مجموعة كبيرة من المساهمين، أن إدارة المصرف قادرة (عن طريق التصويت بالإنابة) على الاستمرار لمدة أطول رغم ما تدل عليه مؤشرات التحليل المالي من خلل ومشكلات لم تتم معالجتها بالشكل الصحيح. ومع ذلك فإن تراكم المشكلات تلك، مؤشرة بدلائل التحليل المالي، ستدفع المالكين في النهاية إلى اتخاذ الإجراءات تجاه الإدارة القائمة. كما تشمل السليبات ضعف تفهم المساهم الاعتيادي في المصرف لمعنى وأهمية ودلائل التحليل المالي.

هـ - السلطة الضريبية Tax Authority :

السلطة الضريبية، باعتبارها تمثل الدولة في حساب وجباية الضرائب المستحقة دورياً على المصرف، بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه الكلف والمصاريف، إذ إن لكل مجموعة فقرات من الإيرادات والمصاريف أحكامها الضرورية. مثال ذلك: ضريبة الدخل على صافي الدخل، الضريبة على الفوائد من الأوراق المالية حسب الجهة المصدرة لها (لأن بعضها معفى من الضريبة، وبعضها

تطبق عليه نسب ضرائب مخفضة). كما أن هناك ضريبة على الأرباح الرأسمالية تختلف عن الضريبة على الأرباح الاعتيادية. ومن بين ما تفحصه السلطة الضريبية المعالجات المحاسبية لبعض الفقرات، وأثرها في مستوى الدخل المتحقق. ولذلك، فإن التقارير المالية السنوية المسندة بتحليل مالية مفصلة، تساعد السلطة الضريبية كثيراً ممارسة مهامها تجاه الدولة والمصرف، بعقلية متفهمة، وقرارات دقيقة.

و - الجمهور The Public :

المستفيد الأول والأخير من الخدمات المصرفية هو الجمهور المتعامل مع المصارف. و«الجمهور» أو «الجمهور العام»، في لغة المصارف، هو جميع المستفيدين: القطاع العائلي (شاملاً الأفراد)، وقطاع الأعمال العام، (الخاص، المختلط)، والدولة (جميع الأجهزة والدوائر). وينشد الجمهور في تعامله مع المصرف خدمة فعالة، سريعة ودقيقة، معاصرة للتطور، ومتنوعة، وبروح مساعدة متفهمة، وبكلفة مناسبة، وبمواقع منتشرة قريبة على مواقع الجمهور مستجيبة لاحتياجات المتعاملين مع المصرف. ولا بد أن يكون موقع المصرف، وتجهيزاته، والعاملين فيه، عوامل جذب باتجاه المصرف. وكمنشأة تتصف بالديمومة، لا بد أن يكون المصرف قادراً على توظيف الأموال بأمان وربحية مناسبة تمكنه من أداء خدماته مثلاً يطيب للجمهور، الذي هو الحكم الأخير على نجاح المصرف في الأداء.

ولكي يستطيع الجمهور من متابعة أوجه نشاط المصرف، فإنه يعتمد، من بين مجموعة من الأساليب، على نتائج التحليل المالي، الذي يظهر للجمهور المتعامل مدى ذلك النجاح المتحقق في العمليات المتخصصة التي قام بها المصرف، وتشكيلة الخدمات التي قدمها ومداها، وقام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور. وهناك فئات عديدة من الجمهور تتابع مؤشرات التحليل المالي، وتراقب الأداء من خلالها. كما أن المصرف يعتمد على مؤشرات التحليل المالي في برامج العلاقات العامة مع الجمهور، مستعيناً بها في توضيح نشاطاته ومدى قدرته على إشباع حاجات الجمهور.

البَاب الثاني

أدوات وأساليب التحليل المالي

TOOLS AND TECHNIQUES

- تمهيد
- التحليل بالأرقام المطلقة
- التحليل النسبي الأفقي
- التحليل النسبي العمودي
- التحليل الأفقي والعمودي بكشف واحد
- التحليل باستخدام كشف الأموال
- التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية
- تحليل التعادل
- تحليل الكلفة وعاسبة المسؤولية
- التقارير الدورية الرقابة والإدارية وللمساهمين
- العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية

أدوات وأساليب التحليل المالي للمصرف

Tools and Techniques

تمهيد

هناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف (والمؤسسات المالية) تشمل المجموعات الأساسية الآتية:

- أ - التحليل بالأرقام المطلقة، من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات، والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).
- ب - التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي)، والتحليل المستند إلى الرقم القياسي، ونسب التغير عبر الوقت (تحليل الاتجاه).
- ج - التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي).
- د - التحليلان الأفقي والعمودي، النسيان، معروضان، سوية بكشف موحد.
- هـ - التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال واستخداماتها).
- و - التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية.

ويمكن أن يقوم بالتحليل المالي محلل مالي «داخلي» أو «خارجي»، أي محلل من المتخصصين العاملين في المصرف أو من المحللين الخارجيين ممن يراقب أداء المصرف لصالح جهات عديدة لها علاقة بالعمل المصرفي وتطوره ودوره في التنمية. وسوف يؤكد هنا في استعمال أساليب التحليل أعلاه على التحليل الداخلي، أي ذلك الذي يتم بتوجيه من إدارة المصرف. إذ إن هذا النوع من التحليل يقوم على قاعدة أوسع

وأعمق من البيانات الداخلية التي تتاح للمحلل، بعلم وموافقة الإدارة. وبالتالي، فإن المؤشرات التي يمكن حسابها ومتابعتها هنا هي أكثر وأغنى في محتواها من التحليل الذي تقوم به الجهات الخارجية من عمليات المصرف.

أ - التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة)

توضح الكشوفات المالية بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات وحساب المتوسطات، التغييرات في الفقرات مما يساعد في تفسير نتائج عمليات المصرف خلال مدة معينة. ويركز هذا التحليل على إبراز فقرات ومجالات معينة من نشاط المصرف، ولإتاحة الفرصة لإجراء التحاليل الإضافية، المشار إليها أعلاه، للإفصاح عن الاتجاهات المهمة. ونظراً إلى أن الكشوفات المالية المقارنة، بالأرقام المطلقة، تبين مبالغ الفقرات وحركتها ومتوسطاتها، فإن دراستها تعطي المحلل والمشاهد مؤشرات سريعة عن التغييرات الأساسية في كل من الميزانية العمومية (المركز المالي) وكشف الدخل (الأرباح والخسائر) وغيرها من الكشوفات المالية. ومن بين الفقرات التي يؤكد عليها وعلى حركتها في هذا النوع من التحليل: الاحتياطيات الأولية، والاحتياطيات الثانوية، والقروض، والاستثمارات، ومجموع الموجودات، والودائع، ورأس المال الممتلك (حق الملكية).

١ - أهمية تقريب الأرقام المطلقة:

يلعب تقريب الأرقام دوراً مهماً في إيجاز المعلومات المستقاة من الكشوفات المالية. فتقريب الأرقام بالطرق الإحصائية المعروفة، يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت، وإلى تسهيل تفسير التغييرات ومقارنتها من مدة لأخرى، ومن مصرف لآخر، وإلى تركيز الاهتمام على التغييرات الرئيسة. كما أنه من المفيد، في هذه العملية، إيجاز المعلومات وذلك بضم الفقرات الفرعية المتشابهة لبعضها، ولو أن ذلك يعني التضحية ببعض التفاصيل «الأقل أهمية».

ومن أهم القواعد الإحصائية المستخدمة في تقريب الأرقام ما يأتي:

(أولاً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي (٤) فأقل، فليست هناك تعديلات على ذلك العدد، بعد حذف

تلك المجموعة، اعتباراً من أقصى يسارها. مثال ذلك: (١١٣, ٤٨١) تقرب إلى (١١٣).

(ثانياً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي أكثر من (٥)، فيجب إضافة الرقم (١) إلى الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة. مثال ذلك: (٩, ٨٦) تقرب إلى (١٠)، و (١٧, ٥١) تقرب إلى (١٨).

(ثالثاً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي (٥) لوحدها أو (٥) متبوعة بصفر، فيجب إجراء ما يأتي:

أ - إضافة (١) إلى الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة، إذا كان ذلك الرقم فردياً، مثال ذلك: (٩٣, ٥٠) تقرب إلى (٩٤).

ب - عدم تعديل الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة، إذا كان ذلك الرقم زوجياً. مثال ذلك: (١٢٤٦, ٥) تقرب إلى (١٢٤٦).

٢ - كيفية طرح الميزانية العمومية

(كشف المركز المالي) لأغراض التحليل:

لا بدّ من طرح الميزانية العمومية لأغراض التحليل المالي على شكل قائمة: تبدأ بالموجودات، من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة، وتصنف معتمد، وبعدها تعرض المطلوبات، من الأقل أجلاً في الاستحقاق إلى الأطول أجلاً، ثم رأس المال الممتلك. أي إن طرح الميزانية العمومية يجب أن لا يكون على شكل حرف (T) وإنما على شكل قائمة متعاقبة في فقراتها لإتاحة المجال أمام وضع الأرقام المقارنة لمدتين فأكثر في أعمدة متعددة، متتالية. أما كشف الدخل فهو يطرح، أصلاً، على شكل قائمة، وليس على شكل حرف (T)، ولذلك فلا يحتاج عرضه إلى تعديل.

٣ - التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى:

يشير تحليل الكشوفات المالية، بالأرقام المطلقة، إلى تطور فقرات الموجودات والمطلوبات وحق الملكية، من مدة لأخرى، وبالتالي يوجه الاهتمام إلى المجالات الرئيسة التي تحتاج إلى تحاليل إضافية لتفسير الاتجاهات المهمة التي تعبر عنها. ولأن هذا النوع من التحليل يقوم على أساس الأرقام المطلقة، فإنه يتيح للمشاهد مؤشرات سريعة حول التغيرات في كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل، ولأنه لا يوضح

درجة أهمية ذلك التغير. ويشير الجدولان الآتيان إلى التحليل بالأرقام المطلقة للميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد (أرقام مفترضة).

٤ - التغيرات بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى:

تحسب التغيرات، من مدة لأخرى، بالأرقام المطلقة، وذلك بطرح أرقام المدة السابقة من أرقام المدة الحالية (الآخيرة) مع المحافظة على الإشارة الجبرية (أي + أو -). وتبرز في هذه الفروقات بين مدة (سنة) وأخرى، أهم التغيرات في الأرقام مما يتيح المجال لدراساتها وتفسيرها لمتابعة النتائج. وغني عن البيان أنه بالإمكان حساب التغيرات بين أكثر من مدتين، سواء أكانت التغيرات من مدة لأخرى، أم بين كل مدة ومدة أساساً ينطلق منها حساب التغيرات المطلقة.

المصرف المتحد (ش.م)

تحليل الأرقام المطلقة للميزانية العمومية

كما في ٣١ كانون الأول للسنتين ١٩٨٧ و ١٩٨٨

(لأقرب ألف دينار)

التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	المبلغ		الموجودات (الأصول)
		١٩٨٧	١٩٨٨	
١١٩٢٥	٥٦٣٢ -	١٤٧٤١	٩١٠٩	نقد بالصندوق ولدى المصارف
١٨٦٧٢	١٦٦٩ -	١٩٥٠٦	١٧٨٣٧	استثمارات في الأوراق المالية
٢٨٩٩٥	٨٨٠٠	٢٤٥٩٥	٣٣٣٩٥	قروض (صافي) مخصص الديون المشكوك فيها)
٨٣٨	١٩٩	٧٣٩	٩٣٨	فوائد مستحقة غير مقبوضة
٢٢٠٦	٢٠٤	٢١٠٤	٢٣٠٨	استثمارات في المصارف التابعة
٥٢٤	٧	٥٢٠	٥٢٧	المباني والأثاث والمعدات
٣٥٣	٧٠ -	٣٨٨	٣١٨	الموجودات الأخرى
٦٣٥١٢	١٨٣٩	٦٢٥٩٣	٦٤٤٣٢	مجموع الموجودات

تمة تحليل الأرقام المطلقة للميزانية العمومية

التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	المبلغ		المطلوبات (وحق الملكية (الخصوم)
		١٩٨٧	١٩٨٨	
٢١٦٨٦ ٦٠٩٧ ٢١٣٤٤	٣٩٥٦ - ٣١٦٢ ٧٥٢٧	٢٣٦٦٤ ٤٥١٦ ١٨٤٨١	١٩٧٠٨ ٧٦٧٨ ٢٤٢٠٨	الودائع تحت الطلب (الجارية) التوفير التأجيل
٤٩١٢٨	٤٩٣٣	٤٦٦٦١	٥١٥٩٤	مجموع الودائع
٨١٧٥	٤٣٥٠	١٠٣٥٠	٦٠٠٠	احتياطات فائضة مشتركة من المصارف (ودائع البنوك) حسابات دائنة ومطلوبات مستحقة:
٤٦٧	٢٣٦	٣٤٩	٥٨٥	فوائد مستحقة غير مدفوعة
١٨٨	١٣٥	١٢٠	٢٥٥	أخرى
٤٥٠	٦٠	٤٨٠	٤٢٠	ديون طويلة الأجل
٥٨٤٠٧	٨٩٤	٥٧٩٦٠	٥٨٨٥٤	مجموع المطلوبات
١٥٠٠ ٤٧٠ ٣١٣٦	صفر صفر ٩٥٤	١٥٠٠ ٤٧٠ ٢٦٦٣	١٥٠٠ ٤٧٠ ٣٦٠٨	الأسهم العادية، (١٥٠) ألف سهم، القيمة (١٠) دينار لكل سهم، مصرح بها ومدفوعة فضلة رأس المال (علاوة الإصدار) الأرباح المحتجزة (الدورة)
٥١٠٦	٩٤٥	٤٦٣٣	٥٥٧٨	مجموع حق الملكية
٦٣٥١٢	١٨٣٩	٦٢٥٩٣	٦٤٤٣٢	مجموع المطلوبات وحق الملكية

٥ - متوسط الأرقام:

ويمكن كذلك استخراج متوسط الأرقام لفقرات الميزانية العمومية في آخر مدتين (ستين) مائتين، وكذلك لفقرات كشف الدخل خلال المدينتين المذكورتين، أو توسيع العملية الحسابية لتشمل حساب المتوسط لثلاثة مدد أو أكثر، حسب المدة المطلوب استخراج المتوسط لها. ومن جهة أخرى يمكن حساب «متوسط متحرك» بحيث يشمل ستين مثلاً، ولكنه عندما يتقدم الحساب لشمول السنة اللاحقة، يسقط حساب السنة السابقة: مثلاً حساب المتوسط المتحرك لستين كما يأتي: ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣، وهكذا. أو أن يكون حساب المتوسط المتحرك لكل ثلاث سنوات وكما يأتي: ١٩٨١ - ١٩٨٣، ١٩٨٢ - ١٩٨٤، ١٩٨٣ - ١٩٨٥، وهكذا. ومن شأن المتوسطات المتحركة عبر الوقت أن تعكس، في مفهوم المتوسط، ثقل التغيرات الأخيرة، وتسقط من الحساب أثر السنوات الأقدم.

ب - التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي)، والتحليل المستند إلى الرقم القياس، ونسب التغير عبر الوقت (تحليل الاتجاه)

١ - التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي):

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، ولذلك يسمى كذلك بـ «التحليل التاريخي». والغرض من الحساب هو متابعة تطور فقرات كل من الميزانية العمومية، وكشف الدخل، وأية كشوفات أخرى (مثلاً كشف الأرباح المحتجزة)، أثناء المسيرة التاريخية لأداء المصرف. وهو بذلك يعكس التطور التاريخي لكل فقرة، خاصة إذا تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها. وتحسب المدة (السنة) المالية السابقة على أنها تساوي (١٠٠٪)، ثم تحسب فقرات المدة اللاحقة على أساسها، كأن تساوي (١١٠٪) أو (٩٥٪) من السنة السابقة، وهكذا. ولغرض الاختصار في عرض نماذج التحليل، فإنه سيجري اختيار عينة من فقرات كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد أعلاه، لغرض حساب التحليل الأفقي موضوع البحث.

٢ - التحليل المستند إلى الرقم القياسي:

أما إذا اختيرت سنة مالية معينة كسنة أساس، لغرض حساب أرقام فقرات السنوات اللاحقة قياساً بها، فإنه بالإمكان متابعة التطور النسبي للفقرات تلك، مع انطلاقها سوية من أرقام سنة أساس واحدة. وتجرى المقارنة لمعرفة أي الفقرات كان قد تطور بشكل أسرع من غيره، ثم تنصبّ الدواصة على الأسباب الكامنة وراء ذلك، وعلاقة كل تطور في فقرة معينة بالتطورات في أرقام الفقرات الأخرى. كما يمكن ربط حركة التطورات في كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل لتكوين صورة موحدة عن تطور الوضع المالي وحساب النتيجة في المصرف بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من قبل إدارة المصرف. ويشير الجدول أدناه إلى مثل هذا الحساب للعينات المشار إليها.

المصرف المتحد (ش.م)

التحليل الأفقي النسبي للميزانية العمومية للسنوات ١٩٨٨ - ١٩٨٦

السنوات					الفقرة
١٩٨٧ ١٩٨٦÷	١٩٨٦	١٩٨٨ ١٩٨٧÷	١٩٨٧	١٩٨٨	
%		%			الموجودات (فقرات)
					مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق الملكية (فقرات)
					مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصرف المتحد (ش.م)
تحليل الأرقام المطلقة لكشف الدخل
للمدة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٨٧ و ١٩٨٨
(لأقرب ألف دينار)

المطلوبات وحق الملكية (الخصوم)	المبلغ		التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨
	١٩٨٧	١٩٨٨		
الدخل من الفوائد الفوائد والأجور (العمولات) من القروض الفوائد من الاستثمارات الفوائد من الاحتياطيات الفائضة المباعة (ودائع في البنوك)	٣٥٥٦	٢٨٨٤	٧٢١	٣٢٠٠
مجموع الدخل من الفوائد	٤٥٠٣	٣٧٥٧	٧٤٦	٤١٣٠
مصاريف الفوائد الفوائد على: الودائع: التوفير الثابتة الاحتياطيات الفائضة المشتراة (ودائع البنوك) الديون طويلة الأجل	٣٧٩	٢٢٦	١٥٣	٣٠٢
	١٥٧٣	١٣٣٩	٢٤٣	١٤٥٦
	١٢٧	٤٢٩	٣٠٢ -	٢٧٨
	٣٨	٤٣	٥ -	٤١
مجموع مصاريف الفوائد	٢١١٧	٢٠٣٧	٨٠	٢٠٧٧
صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	٢٣٨٦ (١٢٠)	١٧٢٠ (٩٨)	٦٦٦ (٢٢)	٢٠٥٣ (١٠٩)

تمة تحليل الأرقام المطلقة لكشف الدخل

التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	المبلغ		الإيرادات والمصاريف
		١٩٨٧	١٩٨٨	
١٩٤٤	٦٤٤	١٦٢٢	٢٢٦٦	صافي الدخل من الفوائد بعد طرح الديون المشكوك في تحصيلها الدخل من غير الفوائد
١٥٢	١٣	١٤٥	١٥٨	الدخل من خدمات الترسد (الأمانة)
١٤٤	٢٤ -	١٥٦	١٣٢	أجور خدمات الإيداع
٦٢٠	٨٦	٥٧٧	٦٦٣	أخرى
٩١٦	٧٥	٨٧٨	٩٥٣	مجموع الدخل غير الفوائد
٨٣٨	٥٥	٨١١	٨٦٦	المصاريف من غير الفوائد
٢٦٨	٢٠	٢٥٨	٢٧٨	الرواتب والمنافع صافي مصاريف أشغال المباني (الإيجار)
١٦٢	١٦	١١٨	١٣٤	مصاريف اندثار الأثاث والمعدات (الاستهلاك)
٥٤٩	٦٢	٥١٨	٥٨٠	مصاريف تشغيلية أخرى
١٧٨٢	١٥٣	١٧٠٥	١٨٥٨	مجموع المصاريف من غير الفوائد
١٠٧٨	٥٦٦	٧٩٥	١٣٦١	الدخل قبل الضرائب على الدخل والمعاملات الائتمانية
١٢٨	٢٣٣	(١٢)	(٢٥٤)	ضرائب الدخل
٩٤٥	٣٤٢	٧٨٣	١١٠٧	الدخل قبل الضرائب على الاستثمارات
١١٦	٨ -	(١٢٠)	(١١٢)	المعاملات الاستثمارية (صافي الضريبة)
٩٤٩	٩٢	٩٠٣	٩٩٥	الدخل الصافي
٦,٣٢	٠,٦١	٦,٠٢	٦,٦٣	الدخل للسهم الواحد

التحليل الأفقي للميزانية العمومية المستند إلى الرقم القياسي
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪) للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨

السنوات				الفقرات
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
				الموجودات (فقرات)
				مجموع الموجودات
				المطلوبات وحق الملكية
				مجموع المطلوبات وحق الملكية

المصرف المتحد (ش.م)
نسب التغير في فقرات الميزانية العمومية
للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)

السنوات				الفقرات
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٪	٪	٪	٪	الموجودات (فقرات)
				مجموع الموجودات
				المطلوبات وحق الملكية (فقرات)
				مجموع المطلوبات وحق الملكية

٣ - نسب التغير عبر الوقت :

سواء أكان التحليل التاريخي من النوع المشار إليه بالفقرة (١) أم بالفقرة (٢) أعلاه، فإنه يمكن حساب نسب التغير (النمو أو الانخفاض) في فقرات الكشف وذلك بطرح (٪١٠٠) منها، مع المحافظة على الإشارة الجبرية (+، أو -)، لغرض الدلالة على توجه الحركة (نحو الزيادة، أو الانخفاض). وفي حالة تعدد المدد المشمولة بالتحليل لأكثر من مستتين، فإنه يمكن إضافة حساب آخر يتضمن تقسيم نسب التغير بعدد من السنوات اللاحقة، لاستخراج متوسط نسبة الحركة عبر الوقت. فمثلاً لو كانت نسبة نمو الاحتياطيات الأولية بين ستي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ حوالي (٪١٨)، فإن عدد سني التحليل هي ثلاثة (١٩٨٨ - ١٩٨٥ = ٣ سنوات)، وبالتالي تقسم نسبة (٪١٨) على (٣)، ليكون متوسط نسبة النمو (٪٦)، وهكذا. ومثل هذا المتوسط لوحده يخفي حركة السنوات (١٩٨٦ - ١٩٨٧) لأن الربط بين ستي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ فقط. غير المعلومات عن السنوات الوسيطة تلك تتضح من حساب تغير كل منها بالقياس إما إلى السنة السابقة أو إلى السنة الأساس.

المصرف المتحد (ش.م)

التحليل النسبي لكشف الدخل للمدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨

السنوات					الفقرة
١٩٨٧ ١٩٨٦÷	١٩٨٦	١٩٨٨ ١٩٨٧÷	١٩٨٧	١٩٨٨	
					الدخل من الفوائد مصاريق الفوائد
					صافي الدخل من الفوائد مصاريق الديون المشكوك فيها
					الدخل من غير الفوائد المصاريق من غير الفوائد
					الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل الدخل الصافي

المصرف المتحد (ش.م)
التحليل الأفقي لكشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)
للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٨

السنوات				الفقرة
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
				الدخل من القوائد مصاريق القوائد
				صافي الدخل من القوائد مصاريق الديون المشكوك فيها الدخل من غير القوائد المصاريق من غير القوائد
				الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل
				الدخل الصافي

المصرف المتحد (ش.م)
نسب التغير في فقرات كشف الدخل
للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)

السنوات				الفقرة
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٪	٪	٪	٪	الدخل من الفوائد مصاريف الفوائد
				صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريف من غير الفوائد
				الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل
				الدخل الصافي

جـ - التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات
(الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي)

تعبّر كشوفات التحليل العمودي (أو ذات الحجم الاعتيادي) عن فقرات الميزانية العمومية كنسب مئوية من مجموع الموجودات (أو مجموع المطلوبات + حق الملكية)، كما تعبّر عن فقرات كشف الدخل كنسب مئوية من مجموع الدخل الصافي للمصرف. وتقيس هذه العلاقات تكوين المزيغ الذي يؤلف كلا من الكشفيين المذكورين، كتوزيع نسبي مثوي. وإذا ما كان هنالك تغير في التكوين النسبي يمثل ابتعاداً عن الاتجاه الجاري أو الماضي، فإنه من المطلوب متابعة مثل ذلك التغير وتشخيص مسبباته

مثلاً، أننا نتوقع انخفاضاً في الودائع تحت الطلب (الجارية) وزيادة في الودائع ذات الفائدة بسبب تخفيف القيود على المصارف في مجال رفع أسعار الفوائد على الودائع. فإن لم يتحقق مثل هذا التوقع، كما تعكسه فقرات الميزانية العمومية فإنه من الضروري دراسة كيفية حصول المصرف على التمويل اللازم لإسناد قساعدة الموجودات، وأثار ذلك على ربحية المصرف (حاضراً ومستقبلاً)، والغرض من الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي (أي التوزيع النسبي للفقرات من أصل ١٠٠٪) هو تركيز اهتمام المحلل لمراجعة ومتابعة تلك المجالات الأساسية التي تؤثر في الأرباح، والمردود من الموجودات، ومن حق الملكية. ويشير الجدولان الآتيان إلى الحجم الاعتيادي لكل من الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد (المفترض).

المصرف المتحد (ش.م)

الميزانية العمومية بالحجم الاعتيادي، أو التحليل العمودي

كما في نهاية السنتين ١٩٨٨ و ١٩٨٧

١٩٨٧		١٩٨٨		الفقرة
المبلغ لأقرب ١٠٠٠ دينار	% من مجموع الموجودات	المبلغ لأقرب ١٠٠٠ دينار	% من مجموع الموجودات	
				الموجودات (فقرات)
	١٠٠/٠		١٠٠/٠	مجموع الموجودات
				المطلوبات وحق الملكية (فقرات)
	١٠٠/٠		١٠٠/٠	مجموع المطلوبات وحق الملكية

المصرف المتحد (ش.م)
كشف الدخل بالحجم الاعتيادي، أو التحليل العمودي
للسنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨

١٩٨٧		١٩٨٨		الفقرة
المبلغ لأقرب ١٠٠٠ دينار	% من مجموع الموجودات	المبلغ لأقرب ١٠٠٠ دينار	% من مجموع الموجودات	
				الدخل من الفوائد مصاريق الفوائد
				صافي الدخل من الفوائد مصاريق الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريق من غير الفوائد
				الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل
				الدخل الصافي

د - التحليلان الأفقي والعمودي والنسيبان،

معروضين سوية بكشف واحد

يمكن عرض التحليلين الأفقي والعمودي النسبيين بشكل موحد، وذلك لكل من الميزانية العمومية، وكشف الدخل. ولإنجاز ذلك، تعرض أعمدة الميزانية العمومية (أو كشف الدخل) لعدة سنوات، بعدة أعمدة، ثم يجري تحليلها أفقياً بشكل تاريخي وذلك بحساب الاتجاه (سواء بقياس التغير من سنة لأخرى، أو بالانطلاق من سنة أساس)، في حين تحسب أعمدة إضافية تغطي التوزيع النسبي المشوي لكل سنة. وعلى ذلك، فإن الكشف الموحد هذا يقرأ «أفقياً» لمتابعة تاريخ تطور الفقرات،

و«عمودياً» لتابعة التغير النسبي في فقرات السنة الواحدة. وتكمن قيمة هذا التحليل في أن بعض الفقرات قد تبدو سريعة الحركة بالقياس الأفقي (التاريخي) ولكنها بحد ذاتها فقرات قليلة الأهمية بالقياس العمودي. وبالعكس، هناك بعض التغيرات المحدودة في بعض الفقرات، أفقياً، ولكنها ذات أهمية بالغة عمودياً، لأن الفقرات ذاتها هي كبيرة ومهمة، مما يعني أن الحركة فيها، حتى ولو كانت محدودة، ذات آثار على سيولة المصرف وريحيته. وفي حالات أخرى، تظهر هناك تغيرات مهمة، بالقياسين الأفقي والعمودي معاً، مما تستوجب تحليلاً استثنائياً للمسيبات، وتشخيصاً للابتعادات لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة، إما للحد منها، أو لتحقيق المزيد من النمو المطلوب فيها، تبعاً لطبيعة الحركة ومقراها.

هـ - التحليل باستخدام كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)

١ - أهمية الكشف وتصنيف المصادر والاستخدامات:

يعدّ كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو اختصاراً «كشف الأموال») من أهم الكشوفات المصرفية المعاصرة، التي صار إعدادها إلزامياً من قبل الكثير من السلطات الرقابية الخارجية والسلطات المالية، ويقوم بإعدادها كذلك المحاسب القانوني (الخارجي)، والهدف من إعداد هذا الكشف هو حساب وعرض التغيرات في مصادر أموال المصرف، والتغيرات في استخدامات الأموال.

(أولاً) فمصادر الأموال تأتي من:

- أ - العمليات التشغيلية الجارية (أي الدخل الصافي بعد الضريبة مضافاً إليه الكلف الدفترية المتمثلة بالاستهلاكات السنوية، وغخصص الديون المشكوك فيها وغير ذلك من كلف دفترية.
- ب - بيع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.
- ج - تخفيض القروض.
- د - تخفيض الموجودات المتداولة الأخرى.
- هـ - بيع الموجودات الثابتة.
- و - زيادة الودائع (تحت الطلب، التوفير، الثابتة).

- ز - زيادة المطلوبات المتداولة الأخرى (المستحقات غير المدفوعة).
- ح - الزيادة في الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.
- ط - الزيادة في رأس المال الممتلك.

(ثانياً) أما استخدامات الأموال فتوجه نحو:

- أ - الخسائر التشغيلية (إن وجدت).
- ب - شراء الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.
- ج - زيادة القروض.
- د - زيادة الموجودات المتداولة الأخرى.
- هـ - شراء الموجودات الثابتة الإضافية.
- و - تخفيض الودائع (تحت الطلب، التوفير، الثابتة).
- ز - تخفيض المطلوبات المتداولة الأخرى (تسديد مقسوم أرباح مستحق...).
- ح - تخفيض الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.
- ط - تخفيض رأس المال الممتلك (إن وجد).

وبعبارة أخرى فإن مصادر الأموال هي:

- الانخفاض في فقرات الموجودات.
- الزيادة في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع).
- الزيادة في فقرات حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).
- في حين أن استخدامات الأموال هي:

- الزيادة في فقرات الموجودات.
- الانخفاض في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع).
- الانخفاض في حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).
- كل ذلك في إطار المعادلة المحاسبية المعروفة:
- الموجودات = المطلوبات + حق الملكية

٢ - كيفية إعداد الكشف:

لغرض إعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال) لابد من وجود ميزانيتين عموميتين (أي لستين)، وكشفين للدخل، وبيانات مالية إضافية تساعد في

إجراء مجموعة من التعديلات اللازمة أثناء العملية. ويمكن تلخيص كيفية إعداد هذا الكشف على الوجه الآتي:

(أولاً) وضع أرقام ميزانيتين عموميتين في الكشف، وبشكل عمودي، أي أرقام الموجودات والمطلوبات وحق الملكية في نهاية السنة الأخيرة في عمود، وبما يماثل ذلك من أرقام للسنة السابقة لها في عمود ثانٍ، كما في ورقة العمل اللازمة لأعداد الكشف، أدناه.

(ثانياً) حساب التغير في فقرات الموجودات بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، إما بالزيادة أو الانخفاض. فانخفاض فقرات الموجودات يوضح في عمود المصادر، وزيادة فقرات الموجودات يوضع في عمود الاستخدامات، كما جاء أعلاه.

(ثالثاً) حساب التغير في فقرات المطلوبات وحق الملكية بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، أي إما بالزيادة أو الانخفاض. فزيادة فقرات المطلوبات وحق الملكية توضع في عمود المصادر، وانخفاضها يوضع في عمود الاستخدامات.

(رابعاً) يجمع كل من عمود المصادر، وعمود الاستخدامات، ولا بد أن يكونا متساويين.

(خامساً) هناك مجموعة من التعديلات التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد الكشف، ومن المفضل أن توضع بزوازين إضافيين من الأعمدة في ورقة العمل المشار إليه. ولكني أثرت أن لا أضعها لتبسيط الصورة، ولإيضاح أهم المفصلات الأساسية لإعداد هذا الكشف. ومن بين أهم هذه التعديلات (التي تتضح من خلال المعلومات المالية الإضافية)، والتي برزت في المثال المطروح للمناقشة هنا، إضافة الكلف الدفترية إلى مبلغ الدخل الصافي، باعتبارها لا تؤلف مصادر أو استخدامات للأموال، وهي تشمل: مصاريف الائندثار، مصاريف الديون المشكوكة، حيث بلغت كلفة الائندثار السنوي (٣٠٠) ألف دينار، وكلفة الديون المشكوكة (٢٢٣) ألف دينار. ويمكن أن يعالج بالطريقة نفسها مخصص خسائر الاستثمارات.

(سادساً) يظهر كشف مصادر واستخدامات الأموال، بعد إجراء التعديلات أعلاه، كما في الكشف المطروح هنا بعد ورقة العمل مباشرة.

المصرف الوطني (ش.م)
ورقة العمل لكشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال)
للسنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ لأقرب (١٠٠٠) دينار

الاستخدامات	المصادر	١٩٨٧	١٩٨٨	الفقيرة
٧٣ ٢١٠٠				الموجودات: النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى صافي الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي الاستثمارات قصيرة الأجل القروض يطرح:خصص الديون المشكوك فيها الاستثمارات طويلة الأجل الايجارة طويلة الأجل المباني والمعدات والأثاث يطرح: خصص الانثارات (الاستهلاكات) الموجودات الأخرى
٤٨٢١	١٢٧٥			
	٢٢٣			
	٥٨٣٣			
٧٨٤				
٤٧٣				
	٣٠٠			
١٣٦٧				مجموع الموجودات
٤٦٣٤ ٤٩١٤				المطلوبات وحق الملكية: الودائع تحت الطلب (الجارية) ودائع التوفير الودائع الثابتة فوائد مستحقة غير مدفوعة ضرائب دخل مستحقة غير مدفوعة الاقراض قصيرة الأجل رأس المال المدفوع الأرباح المتجزئة
	٨٨٠٠			
	٣٠٠			
	١١٠٠			
٢٧٩				
	٥٠٠			
	١١١٤			
				مجموع المطلوبات وحق الملكية
١٩٤٤٥	١٩٤٤٥			مجموع المصادر = مجموع الاستخدامات

المصرف الوطني (ش.م)
كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)
للسنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨
لأقرب (١٠٠٠) دينار

المبلغ	المبلغ	الفقرة
		مصادر الأموال:
١٦٣٧	١١١٤ ٥٢٣	المعاملات التشغيلية الدخل الصافي تضاف: الكلف الدفترية (الاندثار والديون المشكوك فيها)
٧١٠٨	١٢٧٥ ٥٨٣٣	انخفاض الموجودات الاستثمارات قصيرة الأجل الاستثمارات طويلة الأجل
١٠٢٠٠	٨٨٠٠ ١٤٠٠	الزيادة في المطلوبات الودائع الثابتة المطلوبات المتداولة الأخرى (الضرائب والفوائد المستحقة)
٥٠٠		الزيادة في رأس المال الممتلك
١٩٤٤٥		مجموع مصادر الأموال
		استخدامات الأموال:
	٧٣	الزيادة في الموجودات
	٢١٠٠	التقيد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى
	٤٨٢١	صافي عمليات الاحتياطات الفائضة
	٧٨٤	القروض
	٤٧٣	الإيجارة طويلة الأجل المباني والمعدات والأثاث

تمة كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)

المبلغ	المبلغ	الفقرة
٩٦١٨	١٣٦٧	الموجودات الأخرى
	٤٦٣٤	الانخفاض في المطلوبات
	٤٩١٤	الودائع تحت الطلب
٩٨٢٧	٢٧٩	ودائع التوفير
		الاقراض قصير الأجل
١٩٤٤٥		مجموع استخدامات الأموال

ويظهر من دراسة كشف الأموال للمصرف الوطني (المفترض) أن المصادر من العمليات التشغيلية قد بلغت (١٦٣٦) ألف ديناراً، ومن انخفاض الموجودات (٧١٠٨) ألف ديناراً، ومن الزيادة في المطلوبات (١٠٢٠٠) ألف ديناراً كان أغلبها من حصيلة الزيادة في الودائع الثابتة (٨٨٠٠) ألف ديناراً. كما ارتفع رأس المال الممتلك بمقدار (٥٠٠) ألف ديناراً. وكان مجموع المصادر بذلك يساوي (١٩٤٤٥) ألف ديناراً.

أما استخدامات الأموال فشملت الزيادة بالموجودات (٩٦١٨) ألف ديناراً، كان حوالي نصفها متأتياً من ازدياد القروض بـ (٤٨٢١) ألف ديناراً، والانخفاض في المطلوبات (٩٨٢٧) ألف ديناراً وهي في غالبيتها انخفاض الودائع تحت الطلب وودائع التوفير وبمقادير متقاربة نوعاً ما.

و - التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية

يعبر عن العلاقة بين فقرة مالية، أو ائتمانية، وأخرى في الميزانية العمومية أو كشف الدخل بـ «النسبة»، وهي على نوعين: نسبة مئوية، وهي الأكثر استخداماً، وعدد مرات (مثل عدد مرات دوران الودائع). وتظهر الحاجة إلى النسب المئوية بسبب قصور البيانات المطلقة، لوحدها، عن التعبير عن العلاقات بين الفقرات المترابطة، والنسبة الواحدة لا تشير لوحدها إلى صورة متكاملة ما لم تدرس مع غيرها من

النسب، من جهة، وما لم تقارن بمعيار معين. والنسب طريقة إحصائية ملائمة من حيث قدرتها على توجيه اهتمام المحلل أو الباحث إلى علاقات محددة لغرض دراستها ومتابعة تطورها.

ومن أهم المعايير المستخدمة في مقارنة النسب ما يأتي:

- ١ - التصور الذهني لدى المحلل المالي عما هو اعتيادي أو ملائم، وهو مستمد من واقع خبراته الماضية ومشاهداته.
- ٢ - النسب المعبرة عن الأداء المتحقق بالماضي في المصرف نفسه، حيث يقاس بها الأداء اللاحق.
- ٣ - النسب المعبرة عن أداء المصارف المنافسة، أو المشابهة، أو الأكثر إبداعاً في خدماتها المصرفية، أو المصارف الأنداد.
- ٤ - النسب المستهدفة، أي المستمدة من الموازنات (التقديرية) للمستقبل.
- ٥ - النسب المعبرة عن أداء النشاط أو القطاع المصرفي ككل.

وهناك بعض المشكلات في حساب النسب المعيارية المشار إليها أعلاه، تنشأ من التفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات الميزانية العمومية وكشف الدخل بين مدة (سنة) مالية وأخرى، سواء عبر تاريخ المصرف نفسه، أو عند المقارنة بينه وبين المصارف الأخرى (وخاصة الحالة الأخيرة)، إضافة إلى التفاوت في الظروف والمواقف التي تعمل فيها المصارف، وانعكس ذلك على كشوفاتها المالية الدورية. ومن بين هذه المتغيرات ما يأتي:

- ١ - التفاوت بين المناطق والأقاليم.
- ٢ - التفاوت بين المصارف القديمة والجديدة.
- ٣ - أثر التخصيص المصرفي في الإيرادات والكلف.
- ٤ - المعالجة المحاسبية للاندثار.
- ٥ - المعالجة المحاسبية للنفقات الإيرادية والرأسمالية.
- ٦ - المعالجة المحاسبية للفقرات الاستثنائية أو غير الاعتيادية على جانبي الإيراد والكلفة (وهو ما يعبر عنه بمدرسة الأداء الشامل، ومدرسة الأداء المالي)، وانعكاس ذلك على المواد كشف دخل شامل للفقرات الاعتيادية والاستثنائية معاً، أو كشف مقتصر على الفقرات الاعتيادية فقط.
- ٧ - سياسة امتلاك أو استئجار الموجودات الثابتة، أو الإيجار طويلة الأجل.
- ٨ - سياسة المصرف تجاه السيولة والمخاطرة.

٩ - سياسة توزيع الأرباح أو احتجازها وإعادة استثمارها في المصرف، وغير ذلك من مجالات التفاوت والاختلاف التي تتبلور في الكشوفات المالية.

ومع كل ذلك، تبقى النسب المالية والائتمانية في دراسة أداء المصرف، وسيلة تحليلية مهمة، يمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء، أو تعديل الخطط والسياسات، أو الاثنين معاً.

وهناك عدة طرق إحصائية في حساب النسبة المعيارية، منها كانت طبيعتها، من أهمها ما يأتي:

١ - المتوسط الحسابي، أو المعدل، حيث تجمع الأرقام في سلسلة معينة، تضم حالات متعددة، ويقسم المجموع على عدد تلك الحالات.

٢ - المدى، وهو الفارق بين أعلى وأدنى رقم في السلسلة: (٤٠٪) المدى بين (٨٠٪ و١٢٠٪).

٣ - الوسيط، وهو المبلغ الذي يقع في منتصف السلسلة الرقمية، عند تنظيم الأرقام من الأدنى إلى الأعلى.

٤ - المنوال، وهو القيمة الأكثر شيوعاً في سلسلة رقمية معينة.

٥ - الربيع، وهو يساوي ٢٥٪ من مجموع عدد الحالات في السلسلة الرقمية، المرتبة حسب حجمها من الأدنى إلى الأكبر، وهناك الربيع الأول (أول ٢٥٪) والربيع الثاني (ثاني ٢٥٪)، والربيع الثالث، والربيع الرابع. وطبيعي أن يفصل «الوسيط» بين الربيعين الثاني والثالث.

وهناك الكثير من النسب المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء المصرف دورياً، غير أنه بالإمكان تبويبها ومعالجتها ضمن المجموعات الرئيسية الآتية:

١ - نسب السيولة.

٢ - نسب سياسات توظيف الأموال.

٣ - نسب هيكل التمويل والرافعة المالية.

٤ - نسب مئاة رأس المال.

٥ - نسب الربحية.

٦ - نسب النشاط (أو إنتاجية العاملين).

وتتضمن كل من هذه المجموعات نسباً عديدة، بعضها يتفرع إلى نسب ثانوية، أو أن يكون للمؤشر الواحد أكثر من نسبة واحدة، وهي على الوجه الآتي:

١ - نسب السيولة:

وهي تشير إلى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطيات القانونية النقدية والأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية ولتقابلة متطلبات المقاصة. ويمكن قياس السيولة باستخدام ثلاثة نسب أساسية على الوجه الآتي:

(أولاً) النسبة المثوية لمتوسط النقدية إلى متوسط الودائع تحت الطلب (الجارية):

لفرض حسب متوسط النقدية، فإنه لا بدّ من طرح «صافي الأموال المقرضة من قبل المصرف» والاستثمارات المباعة على أساس اتفاقيات إعادة الشراء، وذلك لاستبعاد الأموال المقرضة. أما لماذا يحسب «المتوسط»، فهو لفرض تقليل أثر أرقام نهاية المدة المحاسبية، واستخراج متوسطات شهرية، أو أسبوعية، أو حتى يومية، بدلاً من أخذ الأرقام السنوية فقط، التي تحمل آثار يوم واحد أعدت فيه قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية). وتحسب النسبة على الوجه الآتي:

$$\% = \frac{\text{متوسط النقدية (بعد تعديله)}}{\text{متوسط الودائع تحت الطلب}}$$

وعلى قدر تعلق الأمر بقياس السيولة، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف، من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع تحت الطلب (الجارية).

(ثانياً) النسبة المثوية لمتوسط النقدية إلى متوسط مجموع الودائع:

ويمكن قياس السيولة باستخدام البسط نفسه في النسبة أعلاه، ولكن مع تبديل مقام النسبة ليشمل مجموع الودائع (تحت الطلب + لأجل، أي التوفير والثابتة). وفي حين يمتاز المقياس الأول أعلاه بتأشير العلاقة بين النقدية وبين الودائع الأكثر تعرضاً للسحب، فإن المقياس الحالي يمتاز بالشمول، بسبب ربط النقدية بكل الودائع، وعلى أساس المتوسطات أيضاً.

$$\% = \frac{\text{متوسط النقدية (بعد تعديله)}}{\text{متوسط مجموع الودائع}}$$

ويعني ارتفاع النسبة تحسناً في وضعية سيولة المصرف.

(ثالثاً) النسبة المثوية لمتوسط النقدية والاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، إلى متوسط مجموع الودائع، أو متوسط الودائع تحت الطلب:

نظراً إلى أن الاستثمارات في الأوراق الحكومية قصيرة الأجل (مثل أذونات أو حوالات الخزينة) تعد سائلة لدرجة كبيرة، فإن هناك مقياساً ثالثاً للسيولة يتضمن إضافتها إلى بسط النسبة، أي جمعها مع رصيد النقدية، وعلى أساس المتوسط. أما إذا كانت هناك أوراق مالية من هذا النوع مستخدمة كضمانة مقابل الودائع الحكومية في المصرف، فإنه لا بدّ من تعديل مبلغ البسط وذلك بطرحها منه. أما المقام فهو إما متوسط مجموع الودائع، أو متوسط الودائع تحت الطلب:

$$\% = \frac{\text{متوسط النقدية} + \text{الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{متوسط الودائع تحت الطلب}} = \frac{\text{(بعد تعديلها)}}{\text{متوسط الودائع تحت الطلب}}$$

وفي حين كان البسط في النسبتين «أولاً» و«ثانياً» أعلاه مقتصرًا على الاحتياطيات الأولية، فإن البسط في النسبة الجديدة يمتد ليشمل جزءاً من الاحتياطيات الثانوية، التي يتمتع بدرجة عالية من السيولة، بهدف التوصل إلى قياس أشمل لمستوى السيولة، وذلك بتوسيع كل من البسط (على النحو الوارد بهذه النسبة) والمقام (على النحو الوارد في النسبتين الثانية والثالثة). ويشير ارتفاع النسبة إلى زيادة مستوى سيولة المصرف.

٢ - نسب سياسات توظيف الأموال:

يستخدم مصطلح «التوظيف» في التحليل المالي المصرفي هنا بمعناه الواسع، ليشمل كلاً من: الاحتياطيات الثانوية، والقروض، والاستثمارات، أي مجموع حفظة المصرف من الموجودات المربحة (ذات المردود). وهناك تسع نسب أو مجموعات من النسب الأساسية للدلالة على سياسات التوظيف التي يتبناها المصرف، ومتابعة تنفيذها، إضافة إلى تأثير القابلية الإيرادية الكامنة للمصرف، وهي على الوجه الآتي:

(أولاً) النسبة المثوية لمتوسط الموجودات المربحة، إلى متوسط مجموع الموجودات:

تدل هذه النسبة على الأهمية النسبية لمتوسط الموجودات المربحة، أي تلك التي

تكسب الفوائد إلى المصرف، إلى متوسط مجموع موجودات المصرف:

$$\% = \frac{\text{متوسط الموجودات المربحة}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}}$$

ويعني ارتفاع هذه النسبة زيادة قابلية المصرف على خلق الدخل الدوري من إدارة محفظة موجوداته.

(ثانياً) النسبة المثوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الودائع:

وهي نسبة تعبر عن الودائع المستخدمة في القروض، وهي موجودات تعد أقل سيولة من الموجودات الأخرى ذات العائد الأعلى. وفي ضوء تجربة المصارف في كل قطر، يمكن استقراء حدّين أبغلى وأدنى لحركة هذه النسبة المهمة، لفرض متابعة استخدام الودائع في القروض.

$$\% = \frac{\text{متوسط القروض}}{\text{متوسط مجموع الودائع}}$$

ويعني ارتفاع النسبة انخفاض سيولة المصرف، عموماً، وزيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض.

(ثالثاً) النسبة المثوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الأموال المشتراة:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المصرف على الأموال الحساسة تجاه سعر الفائدة لأسناد محفظة قروضه. وتشمل الأموال المشتراة تلك كل الاحتياطات الفائضة (ومنها الحساب الطليق لدى المصرف المركزي) المطروحة للبيع لأجال قصيرة، والأوراق المالية المباعة باتفاقيات إعادة الشراء:

$$\% = \frac{\text{متوسط القروض}}{\text{متوسط مجموع الأموال المشتراة}}$$

(رابعاً) مزيج الأوراق المالية:

يوضح هذا المؤشر التكوين النسبي لمحفظة الأوراق المالية. فالأوراق المالية التي يستثمر المصرف أمواله هي في الغالب، التزامات الدولة، سواء الحكومة المركزية ممثلة بوزارة المالية، أو شركات/ منشآت القطاع العام، أو الحكومات المحلية

والبدييات. وقد تسمح التشريعات المصرفية أو تعليمات المصرف المركزي (في إطار السياسة النقدية) للمصارف باستثمار نسب معينة من أموالها في السندات (وأحياناً حتى الأسهم) من الدرجة الأولى التي تصدرها الشركات المساهمة العاملة في القطاعين الخاص والمختلط. وكلما اتجه المصرف في استثماراته نحو التزامات الحكومة المركزية، كلما كان ذلك مؤشراً على توجهه للتوكيد على الأمان واستقرار العائد. كما أنه في حالة إعفاء الفوائد من السندات (وخاصة المحلية والبديية) من الضرائب، فإن التوجه نحو الاستثمار فيها يعكس رغبة المصرف في تدنيه مصاريف الضرائب. ويشير وجود نسبة ملحوظة من الاستثمارات في التزامات (أو أسهم) القطاعين الخاص والمختلط إلى اهتمام المصرف بالعائد الأعلى من محفظة الاستثمارات، وهكذا.

نوع الاستثمار	متوسط المبلغ لأقرب ألف دينار	النسبة المئوية إلى المجموع %
أوراق الحكومة المركزية أوراق القطاع العام أوراق الحكومات المحلية والبلديات أوراق القطاع المختلط أوراق القطاع الخاص		
المجموع		١٠٠,٠ %

(خامساً) التوزيع النسبي للاستثمارات حسب استحقاقاتها (جدول الأهمال):

يعكس التوزيع النسبي لمحفظة الاستثمارات استراتيجية المصرف في التوكيد على السيولة، واستقرار العائد و/أو خفض مصاريف الضريبة خلال المدة المعنية. وقد يبين التحليل المشكلات الحالية أو المحتملة خلال تلك المدة، بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لفقرة ما، وانخفاضها لفقرة أخرى، حسب مكونات المحفظة. وبما يلاحظ أن الجدول الحالي يتضمن الجدول الوارد بالفقرة (رابعاً) أعلاه، ويزيد عليه في تفاصيل التوزيع الاستحقاق لمحفظة الأوراق المالية.

(سادساً) نسبة مكونات الاستثمارات، ومجموعها إلى متوسط مجموع الودائع:

كما يمكن حساب نسبة كل من مكونات الاستثمارات ومجموعها، إلى متوسط مجموع

السودائع، لغرض معرفة ذلك الجزء من الودائع الذي تم توظيفه فيها. وتشمل المكونات كلاً من: أوراق الحكومة (المركزية، أو وزارة المالية)، وأوراق القطاع العام، وأوراق الحكومات المحلية والبلديات، والأوراق المالية الأخرى (القطاع المختلط، القطاع الخاص):

$$\begin{aligned} \% &= \frac{\text{أوراق الحكومة المركزية}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} \\ \% &= \frac{\text{أوراق القطاع العام}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} \\ \% &= \frac{\text{أوراق الحكومات المحلية والبلديات}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} \\ \% &= \frac{\text{أوراق القطاع المختلط}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} \\ \% &= \frac{\text{أوراق القطاع الخاص}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} \end{aligned}$$

(سابعاً) مزيج القروض:

يوضح تحليل القروض، حسب مزيجها، التكوين النسبي لمحفظة القروض، تبعاً للأنواع الرئيسة للقروض التي منحها المصرف خلال مدة زمنية معينة. وقد تشير بيانات المزيج إلى دور المصرف كمقرض بالتجزئة (بالمفرد)، أي إلى دوره في منح القروض الاستهلاكية (و/أو العقارية)، أو إلى دوره كمقرض بالجملة (بالقطاعي)، أي في منح القروض التجارية. فالتكوين النسبي يعكس مجالات تركيز قروض المصرف، انسجاماً مع سياسته الإقراضية، كما يقدم أداة لمتابعة كون الإقراض الفعلي متوافقاً مع تلك السياسة. ومن بين العوامل المهمة الأخرى التي تتطلب الدراسة هنا، توجهات سياسة المصرف نحو المخاطرة، السيولة الربحية، التنويع أو غياب تركيز المحفظة.

المبلغ رصيد آخر السنة (الأقرب ألف دينار)										نوع الاستثمار
المجموع	ما يزيد على ١٠ سنة		١٠ - ٥ سنة		٥ - ١ سنة		أقل من سنة واحدة			
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
%									أوراق الحكومة المركزية أوراق القطاع العام أوراق الحكومات المحلية والبلديات أوراق القطاع المختلط أوراق القطاع الخاص	
%٨٠٠٠,٠		%		%		%		%	المجموع	

نوع القروض	متوسط المبلغ (لأقرب ألف دينار)	النسبة المئوية إلى المجموع %
القروض التجارية القروض الاستهلاكية القروض العقارية القروض الزراعية		
المجموع		١٠٠,٠ %

وفي حالة تخصص المصرف بأحد أنواع هذه القروض فقط (التجارية، مثلاً) فإن نوع القرض يشمل التوزيع القطاعي للقروض التجارية، أي القروض القصيرة الأجل لتمويل رؤوس الأموال العاملة، في التجارة، الصناعة، المقاولات... أو التوزيع حسب نوع المقرض (دولة، قطاع عام، قطاع مختلط، قطاع خاص) أو أي توزيع مناسب آخر، ينسجم مع طبيعة تخصص القروض في كل مصرف.

(ثامناً) التوزيع النسبي للقروض حسب استحقاقاتها (حسب الأجل):

يقدم هذا النوع من التوزيع النسبي مؤشرات حول مدى توازن محفظة القروض، وسيولتها، ودرجة تركزها، ومدى توافق هذا التوزيع مع السياسة الإقراضية، خلال مدة زمنية معينة. ومن المفضل جداً مقارنة هذا الجدول مع كل من مزيج الودائع، والتوزيع النسبي للودائع حسب آجالها (حسباً يرد أدناه)، لغرض مقابلة توزيع القروض مع توزيع الودائع، والتوصل إلى نتائج حول حسن تلك المقابلة وانعكاساتها على قرارات توظيف الأموال المصرفية، والقرارات الخاصة بمصادر تمويل المصرف.

وفي حين يعكس الجدول أعلاه التوزيع الاستحقاقي للقروض حسب كونها تجارية، استهلاكية، عقارية، زراعية، فإنه بالإمكان كذلك توزيعها حسب آجالها لكل نوع من القروض التي يتخصص بها المصرف. فلو كان المصرف يتخصص بالقروض التجارية، مثلاً، لأمكن إعداد الجدول أعلاه على أساس توزيعها حسب القطاع المستفيد (تجارة، صناعة، مقاولات...) أو حسب نوع المقرض (دولة، قطاع عام، قطاع مختلط، قطاع خاص)، أو أي توزيع مناسب آخر.

(تاسعاً) نسبة الموجودات المربحة إلى الأموال المتاحة :

تتكوّن الموجودات المربحة من القروض والاستثمارات (والأخيرة تضم الاحتياطات الثانوية + الاستثمارات قصيرة وطويل الأجل). أما «الأموال المتاحة» فتساوي ما يأتي :

مجموع الودائع + (حق الملكية - الموجودات الثابتة) + الأموال المقترضة من الغير.
وتدل هذه النسبة على مدى توظيف الأموال المتاحة في الموجودات المربحة، كمؤشر إجمالي لسياسة توظيف الأموال في المصرف :

$$\% = \frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{الأموال المتاحة}}$$

٣ - نسب هيكل التمويل والرافعة المالية :

تدل هذه المجموعة من النسب على مزيج الودائع، وأجالاتها، والعلاقة بين الأموال المملوكة وكل من الودائع والأموال المقترضة، وعلى الوجه الآتي :

(أولاً) مزيج الودائع :

يوضح تحليل مزيج الودائع التكوين النسبي للودائع حسب كونها تحت الطلب (الجارية)، ولأجل (التوفير، الثابتة حسب مبالغها)، لغرض تحديد طبيعة التزامات المصرف تجاه المودعين والتميز بين الودائع الأساسية (تحت الطلب) والأموال المشتراة من السوق ذات الحساسية بسعر الفائدة، وانعكاسات ذلك على سياسات توظيف الأموال المصرفية. ويمكن تبويب الودائع الثابتة بتوزيع تكراري، حسب حجم مبالغها، نظراً لأهمية هذا النوع من الودائع في استقرار مصادر تمويل المصرف بالودائع. كما أنه يمكن استخدام نفس هذا الأسلوب في تحليل ودائع التوفير. ومن جهة أخرى، فإنه بالإمكان تبويب الودائع حسب ملكيتها (خاصة، حكومية)، أو حسب كونها محلية وأجنبية، وهكذا.

البيع وصيد آخر السنة (الأرب ألف دينار)										نوع الاستار
المجموع	ما يزيد على ١٠ سنة		بين ٥ - ١٠ سنة		بين ١ - ٥ سنة		أقل من ستة واحدة			
	%	البيع	%	البيع	%	البيع	%	البيع		
									التروض التجارية	
									التروض الاستهلاكية	
									التروض المعنوية	
									التروض الزراعية	
									المجموع	

نوع الوديعة	متوسط المبلغ لأقرب ألف دينار	النسبة المئوية إلى المجموع %
١ - الودائع تحت الطلب (الجارية) ٢ - ودائع التوفير ٣ - الودائع الثابتة: أ - تحت (١٠٠٠٠٠) دينار ب - (١٠٠٠٠٠) دينار فما فوق		
المجموع		%

(ثانياً) التوزيع النسبي للودائع لأجل، حسب استحقاقاتها:

وإذا استثنين الودائع تحت الطلب (باعتبارها بدون استحقاق، ولا توجد نية لدى المودع بإبقائها لمدة ملحوظة)، فإن الودائع لأجل يمكن تحليلها حسب كونها ودائع توفير وثابتة، ثم تحليل الأخيرة حسب آجالها ويتوزع تكراري. ويلقي هذا التوزيع النسبي الاضواء على ما يتوفر من ودائع لآجال أطول، وبالتالي، قدرة المصرف على إطالة آجال توظيفاته لأمواله، بما يتوافق مع ذلك. كما أن الجدول يلقي أضواء إضافية على هيكل الأموال المشتركة (وهي الودائع لأجل) ذات الحساسية لسعر الفائدة، وطول الآجال التي يستعد المودعون لإبقائها في المصرف على أساس ما يدفعه لها من فوائد دورية.

(ثالثاً) نسب الرافعة (المتلة) المالية:

هناك نسبتان رئيسيتان لقياس الرافعة، إحداهما نسبة متوسط مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك (حق الملكية)، والثانية هي نسبة الأموال المقرضة من قبل المصرف إلى رأس المال الممتلك أيضاً. ولا بد أن تقارن النسبتان بما يقابلها من نسب محددة من قبل السلطة الرقابية (المصرف المركزي)، أو بالمعايير المصرفية السائدة لهذا النوع من العمل المصرفي، وفي مثل هذه المناطق. ويعني ارتفاع هاتين النسبتين ازدياد مخاطر سيولة المصرف، وانخفاض متانة رأسماله، ولو أن ذلك يعتمد كذلك على نمط توظيف أموال المصرف في القروض والاستثمارات.

المبلغ وصيد آخر المدة (الأقرب ألف دينار)										نوع الاستثمار
المجموع	ما يزيد على ١٠ سنة		١٠ - ٥ سنة		٥ - ١ سنة		أقل من سنة واحدة			
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	ودائع التوفير الودائع الثابتة: تحت (١٠٠٠٠٠) دينار (١٠٠٠٠٠) دينار وما فوق	
									المجموع	

$$\% = \frac{\text{متوسط مجموع الودائع}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}} = \text{أو مرة}$$

$$\% = \frac{\text{متوسط الأموال المقرضة}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}} = \text{أو مرة}$$

٤ - نسب مئاة رأس المال :

وهي مجموعة نسب تستهدف تحديد العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية . وهي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون وما توفره من حماية المودعين . وتحدد بعض الدول هذه النسب بما لا يقل عن ٧٪ ، و/أو بين ٥ - ٦٪ للمصارف العاملة في المراكز المالية (المدن الكبرى) .

(أولاً) النسب الإجمالية :

توجد، نسب إجمالية تستخدم كمؤشر عن العلاقة بين الموجودات ذات المخاطرة، أو أنواع محددة من الموجودات، ورأس المال الممتلك، وتظهر بعدة صيغ على الوجه الآتي :

$$\% = \frac{\text{الموجودات ذات المخاطرة}}{\text{رأس المال الممتلك}} =$$

$$\% = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} =$$

$$\% = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات المربحة}} =$$

$$\% = \frac{\text{رأس المال الممتلك - الموجودات الثابتة}}{\text{الموجودات المربحة}} =$$

$$\% = \frac{\text{فضلة رأس المال + الأرباح المحتجزة والاحتياطيات}}{\text{الموجودات المربحة}} =$$

$$\% = \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{رأس المال الممتلك}}$$

أما الموجودات ذات المخاطرة فهي = مجموع الموجودات - (التقديرات بالصندوق ولدى المصارف من غير الاحتياطيات القانونية + أوراق الحكومة + القروض المضمونة من قبل الحكومة). والموجودات المربحة = القروض + الاستثمارات (بما فيها الاحتياطيات الثانوية).

(ثانياً) تبويب الموجودات حسب درجة مخاطرتها،
وربطها برأس المال الممتلك:

كما تصنف الموجودات إلى مجموعات، حسب درجة مخاطرتها، حيث تحدّد لكل مجموعة منها (حسب تجربة المصارف في مجال الخسائر التشغيلية المتحققة منها في الماضي ما يتوقع لها من مستويات في المستقبل) نسبة تعبر عن رأس المال الممتلك اللازم لإسنادها، ثم تجمع مبالغ رأس المال اللازمة لكل مجموعة من هذه الموجودات سوياً، وتقارن برأس المال الممتلك الفعلي، لمعرفة الفارق بينهما: فإن كان الأخير يزيد على الأول، كان رأس المال متيناً، وفي حالة زيادة المطلوب على الفعلي فإن الأمر يتطلب زيادة الفعلي لبلوغ الحد الأدنى المطلوب، وحسب المثال الآتي:

مبلغ رأس المال الممتلك المطلوب	النسبة المئوية من مبلغ المجموعتين كرأس مال ممتلك %	مبلغ المجموعة	مجموعة الموجودات
صفر	صفر	١٠٠٠	المجموعة الأولى : احتياطيات أولية احتياطيات ثانوية ، واستثمارات حكومية متوسطة الأجل استثمارات أخرى قصيرة ومتوسطة الأجل من
١٠	٠,٥	٢٠٠٠	الدرجة الأولى
٤٠	٤	١٠٠٠	المجموعة الثانية
٧٥	٥	١٥٠٠	المجموعة الثالثة
٦٠٠	١٢	٥٠٠٠	المجموعة الرابعة
٢٠٠	٢٠	١٠٠٠	المجموعة الخامسة
٢٥٠	٥٠	٥٠٠	المجموعة السادسة
٦٠٠	١٠٠	٦٠٠	
١٧٥٥			مجموع رأس المال الممتلك المطلوب
١٧٠٠			مجموع رأس المال الممتلك الفعلي
٧٥			ما يجب إضافته لرأس المال الممتلك الفعلي لضمان الحد الأدنى من المتانة

أما مواصفات مجموعات الموجودات أعلاه فهي كما يأتي :

— المجموعة الأولى: وتضم الاحتياطيات الأولية والثانوية (تشمل الأخيرة الاستثمارات الحكومية قصيرة الأجل، والاستثمارات الأخرى قصيرة ومتوسطة الأجل من الدرجة الأولى، وما شاكل). بينما لا تحتاج الاحتياطيات الأولية إلى رأس المال الممتلك لأسناد احتيال خسائرها التشغيلية، فإن التزامات الدولة قصيرة ومتوسطة الأجل (التي لا تزيد على خمس سنوات) تتطلب رأس مال ممتلك يساوي ٠,٥ % مثلاً من

القيمة الدفترية أو السوقية أيها أقل، وتتطلب الاستثمارات الأخرى المذكورة أعلاه بنسبة ٤٪ لتغطية الخسائر المتوقعة من تقلبات أسعارها.

— المجموعة الثانية: وهي الموجودات ذات المخاطرة الدنيا، التي تقل مخاطرتها عن معدل المخاطرة الائتمانية، أو الموجودات القابلة للبيع أو الرهن بكلفتها أو بخمس طفيف عن الكلفة. وهي تضم السندات الحكومية التي يزيد أجلها عن خمس سنوات، وسندات القطاع العام والحكومات المحلية والبلدية، والقروض الممنوحة لها، والقروض المؤتقة برهن مثل هذه الموجودات، والأوراق التجارية من الدرجة الأولى، والقروض حين الطلب (للوستاء في السوق النقدي). وهي تحتاج ككل إلى ما يعادل ٥٪ مثلاً من قيمتها الدفترية كرأس مال ممتلك.

— المجموعة الثالثة: وهي الموجودات المتوسطة أو ذات المخاطرة الاعتيادية أو النموذجية، وتضم السندات التي يزيد أجلها على خمس سنوات، والقروض غير ما جاء أعلاه التي تضم غالبية محفظة المصرف من القروض، وتحتاج إلى ١٢٪ مثلاً من قيمتها كرأس مال ممتلك.

— المجموعة الرابعة: وهي الموجودات تحت النموذجية أو دون الاعتيادية، التي تتضمن مخاطرة أعلى من المخاطرة الاعتيادية للمصرف، بسبب ضعف المركز الائتماني أو الضمانة، وهي تحتاج إلى ٢٠٪ مثلاً من قيمتها كرأس مال ممتلك.

— المجموعة الخامسة: وهي تلك الموجودات الناشئة عن التسويات كالعقارات والسندات التي يواجه المصلر صعوبات مالية في خدمتها، والأسهم التي لا يجوز المصرف امتلاكها إلا قضائياً، والموجودات الأخرى المستحصلة قضائياً، وتتطلب ٥٠٪ مثلاً من قيمتها كرأس مال ممتلك.

— بناء المصرف وأثاثه: وهي تسهيلات العمل التي يوفرها المالكون، وتتطلب مثلاً ١٠٠٪ من قيمتها كرأس مال ممتلك. هذا رغم أن بنايات المصرف غالباً ما تكون قيمتها في السوق أعلى بكثير من قيمتها الدفترية.

أما تحديد نسب رأس المال الممتلك اللازم لاسناد أي من مجموعات الموجودات الست الواردة أعلاه فيعتمد على تجربة المصارف في القطر من حيث الخسائر التشغيلية التي تتعرض إليها في حيازتها لأي من هذه الموجودات، ثم تأطير نتائج هذه التجربة من قبل المصرف المركزي على شكل تعليمات يصدرها ويراقب تنفيذها دورياً لضمان مقارنة رؤوس أموال المصارف.

(ثالثاً) التوزيع النسبي الكلي هيكل رأس المال في المصرف:

يتكوّن «هيكل رأس المال» في المصرف من: رأس المال الممتلك من الأسهم العادية والممتازة والسندات التي أصدرها المصرف. كما أن رأس المال الممتلك العادي (ما يعود للأسهم العادية)، في حالة المصرف العامل كشركة مساهمة، يجرّأ عادة إلى: رأس مال مدفوع، وفضلة رأس المال، والأرباح المحتجزة (المخصصة كاحتياطيات، وغير المخصصة أو القابلة للتصرف). وتدل مكونات هيكل رأس المال على جزئيه الأساسيين: الممتلك والمقترض، ثم على الأجزاء الفرعية من كل من رأس المال على جزئيه الأساسيين: الممتلك والمقترض، وهي بالتالي مؤشر عن هيكل التمويل طويل الأجل من غير الودائع.

٥ = نسب الربحية:

(أولاً) مجموعة النسب المثوية التي تربط بين اكتساب الدخل أو تحمل المصاريف، قياساً بمتوسط مجموع الموجودات:

يؤدي حساب هذه النسب إلى تحديد الاتجاهات في العمليات المصرفية التشغيلية، ويفضل أن يقارن أداء المصارف الأنداد، أو المشابة له في الطبيعة والحجم. ومن أهم النسب المستعملة في هذا الخصوص ما يأتي:

$$\% = \frac{\text{الدخل من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{مصاريف الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل من غير الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{الرواتب والمنافع للعاملين}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{مصاريف إشتغال المباني، والأثاث، والمعدات}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{المصاريف الأخرى من غير الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{أرباح وخسائر الأوراق المالية}}{\text{متوسط الموجودات أو متوسط الاستثمارات}}$$

$$\% = \frac{\text{خصص الضرائب}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

(ثانياً) مجموعة النسب المتشوية التي تربط بين اكتساب فقرات الدخل الأساسية، وتحمل فقرات المصروفات الأساسية ومتوسط الموجودات المربحة:

يطلق على الفارق بين الدخل من الفوائد، ومصاريف الفوائد بـ «الدخل الصافي من الفوائد» (أو صافي دخل الفوائد). إذا قسّم الأخير بالموجودات المربحة، فإن الحاصل يسمى «هامش الفائدة الصافي». ويدلّ انخفاض الهامش على جملة أمور محتملة منها: إن المصرف يتعامل بالجملة (مصرف جملة)، إذ قد يصل الهامش هنا إلى ٣٪ فقط. كما قد يدلّ الهامش المنخفض على أن المصرف يركّز في استثماراته على الموجودات الخالية من المخاطرة الائتمانية (مثلاً، التزامات الدولة)، أو على القروض من الدرجة الأولى. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع الهامش قد يشير إلى جملة أمور محتملة أيضاً، منها أن المصرف قد يتعامل بالتجزئة (بالمفرد، أي بمنح قروصاً صغيرة

أو متوسطة الحجم)، إذ قد يصل الهامش هنا إلى ٦٪ أحياناً. كما قد يشير الهامش المرتفع إلى النسبة العالية للودائع تحت الطلب (الجارية) من مجموع الودائع، أو إلى تركيز المصرف على القروض ذات المخاطرة الأعلى نسبياً، وذات المردود الأعلى أيضاً. ومن بين أهم النسب في هذا المجال ما يأتي:

$$\% = \frac{\text{الدخل من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{مصاريف الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{مجموع المصاريف التشغيلية (قبل ضرائب الدخل)}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (قبل ضريبة الدخل، وقبل الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات)}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي بعد ضريبة الدخل، ولكن قبل الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي بعد ضريبة الدخل وبعد الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي قبل طرح الفقرات الاستثنائية}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

$$\% = \frac{\text{الفقرات الاستثنائية}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

(ثالثاً) النسبة المثوية للدخل الصافي من غير الفوائد إلى متوسط الموجودات :

توضح هذه النسبة الحد الأدنى من الدخل الصافي من غير الفوائد، أي الفارق بين الإيرادات من غير الفوائد والمصاريف من غير الفوائد، وربط ذلك بمتوسط الموجودات. إذ إن دخول المصارف في تقديم خدمات متنوعة متزايدة، يؤدي بها إلى الحصول على إيرادات، وتحمل مصاريف، من غير الفوائد. ولا بدّ من قياس كفاءة المصرف في هذا الخصوص:

$$\% = \frac{\text{الدخل من غير الفوائد - المصاريف من غير الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

(رابعاً) تحليل العائد:

يتكوّن تحليل العائد من مجموعة من النسب المثوية الدالة على متوسط المردود المكتسب من موجودات محددة أو معينة، أو على متوسط المصاريف التي يتحملها المصرف تجاه مطلوبات محددة أو معينة، وكما يأتي:

$$\% = \frac{\text{الفوائد والأجور المكتسبة من القروض}}{\text{متوسط إجمالي القروض}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد على الالتزامات الدولة (حوالات وسندات)}}{\text{متوسط التزامات الدولة (حوالات وسندات)}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد على التزامات القطاع العام}}{\text{متوسط التزامات القطاع العام}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد على التزامات الحكومات المحلية والبلديات}}{\text{متوسط التزامات الحكومات المحلية والبلدية}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد على الاستثمارات الأخرى}}{\text{متوسط الاستثمارات الأخرى}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد على الأموال الفائضة (لدى المصرف المركزي وغيره) المباعة للغير}}{\text{متوسط الأموال الفائضة (لدى المصرف المركزي وغيره) المباعة للغير}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى}}{\text{متوسط الأوراق المالية الأخرى}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد + أجور الخدمات للمقرضين + الإيرادات الأخرى من القروض}}{\text{متوسط القروض}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد المدفوعة على ودائع التوفير}}{\text{متوسط ودائع التوفير}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد المدفوعة على الودائع الثابتة}}{\text{متوسط الودائع الثابتة}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد المدفوعة على الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي المشتراة}}{\text{متوسط الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي المشتراة}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد المدفوعة على المديونية طويلة الأجل للغير}}{\text{متوسط المديونية طويلة الأجل للغير}}$$

(خامساً) العلاقة النسبية بين مجموع الدخل التشغيلي ومكوناته :

على الرغم من وجود التحليل العمودي لكشف الدخل، فإنه بالإمكان حسب

النسب المثوية لمكونات الدخل التشغيلي، أو بعبارة أخرى كيفية توزيع مجموع الدخل التشغيلي على مكوناته، وبالتالي تحديد الأهمية لكل منها، وتوجيه اهتمام الإدارة نحو رفع مستوى مصادر الدخل، وتخفيض الكلف والمصاريف قدر المستطاع.

$$\% = \frac{\text{مصادر الدخل التشغيلي}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}} = \text{النسب المثوية لـ}$$

$$\% = \frac{\text{فقرات المصروفات التشغيلية}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{مجموع المصروفات التشغيلية}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (قبل ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسالية من الاستثمارات)}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (بعد ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسالية من الاستثمارات)}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{صافي الأرباح والخسائر الرأسالية من الاستثمارات}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (بعد ضرائب الدخل والأرباح والخسائر الرأسالية من الاستثمارات)}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{فقرات الإيرادات الاستثنائية ناقصاً الضرائب عليها}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

$$\% = \frac{\text{الفوائد + أجور الخدمات للمقرضين + الإيرادات الأخرى من القروض}}{\text{مجموع الدخل التشغيلي}}$$

(سادساً) مجموعة النسب المثوية المؤثرة لخسائر القروض:

تؤثر هذه النسب متانة التخصيصات لخسائر القروض، واتجاهات تحصيل القروض، وأداء المصرف بشأن إدارة محفظة القروض بكفاءة، وهي:

$$\% = \frac{\text{مخصص القروض المشكوك}}{\text{رصيد القروض (نهاية المدة)}} =$$

$$\% = \frac{\text{مخصص القروض المشكوك}}{\text{متوسط القروض}} =$$

$$\% = \frac{\text{القروض المعدومة (خسائر القروض)}}{\text{متوسط القروض}} =$$

$$\% = \frac{\text{صافي خسائر القروض واستعادة الديون المعدومة}}{\text{متوسط القروض}} =$$

(سابعاً) النسبة المثوية للمردود من الموجودات:

تعُدُّ هذه النسبة مؤشراً إجمالياً مهماً لربحية المصرف، لأنها تربط بين الدخل الصافي من عمليات المصرف إلى مجموع الموجودات العاملة. ويفضل أن يكون حساب النسبة على أساس متوسط مجموع الموجودات. وتقاس كفاءة أداء المصرف على أساس الدخل الصافي الذي حققه خلال المدة المالية الماضية على الموجودات (الموارد) التي تحمل مسؤولية إدارتها:

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}} =$$

(ثامناً) النسب المثوية للمردود على رأس المال الممتلك (حق الملكية):

هذه المجموعة من النسب التي تدل على ربحية المصرف، وذلك بربط عدة مفاهيم

من الدخل الصافي من العمليات الاعتيادية والاستثنائية إلى رأس المال الممتلك (أم حق الملكية). فالجهة المالكة (سواء أكانت عامة، خاصة، أو مختلطة) هي التي تتحمل مخاطرة ملكية المصرف وإدارته، وبالتالي لا بدّ من معرفة ما تحصل عليه من مردود دوري من عمليات المصرف:

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (بعد طرح ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات)}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (بعد طرح ضرائب الدخل وبعد الأرباح والخسائر والرأسمالية من الاستثمارات)}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (قبل طرح الفقرات الاستثنائية صافي ضرائبها)}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي (بعد طرح الفقرات الاستثنائية صافي ضرائبها)}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}}$$

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}}$$

(تاسعاً) النسبة المثوية لمقسوم الأرباح:

تبين هذه النسبة ما يدفع من «الدخل الصافي بعد الضريبة»، دورياً كمقسوم أرباح، إلى الدخل الصافي بعد الضريبة ذاته. ويتبع الكثير من المصارف سياسة الاستقرار النسبي في توزيع الأرباح، أو توزيع حد أدنى من الأرباح سنوياً، ثم إضافة نسبة أخرى له لتعبر عن السنوات الجيدة التي تزداد فيها الأرباح بشكل استثنائي.

$$\% = \frac{\text{مقسوم الأرباح التقدي}}{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة}}$$

(عاشرأ) النسبة المتوية لتكوين رأس المال الممتلك، أو لاحتجاز الأرباح:

وهي النسبة المتبقية من «الدخل الصافي بعد الضريبة»، إذا طرحت منها نسبة مقسوم الأرباح، كما جاء أعلاه. ونظراً لأهمية رأس المال الممتلك في المصارف، وتزايد هذه الأهمية مؤخراً، فإن السلطات الرقابية (المصرف المركزي) تنظر باهتمام كبير لبناء رأس المال الممتلك تدريجياً عن طريق احتجاز الأرباح، وقد تفرض هي نسباً لهذا الاحتجاز كحد أدنى.

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة - مقسوم الأرباح التقدي}}{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة}}$$

٦ - نسب نشاط أو إنتاجية العاملين في المصرف:

توضح هذه المجموعة من المؤشرات الدورية ومدى النشاط النسبي للعاملين لكامل أوقاتهم في المصرف، وبالتالي فهي تدلّ على إنتاجيتهم النسبية. وفي حالة وجود عدد من العاملين لبعض أوقاتهم، فإنه لا بد من حساب مكافئ ذلك بعدد العاملين لكامل أوقاتهم، حتى يمكن حساب مجموع عدد العاملين على أساس الوقت الكامل. وينسب عدد العاملين لكامل الوقت إلى كل من الدخل الصافي (قبل الضرائب، وقبل طرح صافي الأرباح والخسائر الرأسالية الناشئة عن التعامل بالأوراق المالية)، أو متوسط الموجودات أو متوسط الودائع، وعلى الوجه الآتي:

$$\% = \frac{\text{الدخل الصافي + الضرائب + صافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}}$$

$$\% = \frac{\text{متوسط الموجودات}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}}$$

$$\% = \frac{\text{متوسط الودائع}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}}$$

التحليل الإضافية للكشوفات المالية ولعمليات المصرف:

بالإضافة إلى التحليل التي طرحت في الفقرة «ثالثاً» أعلاه، المتضمنة أدوات وأساليب التحليل المالي للمصرف، فإن هناك العديد من التحليل الإضافية للكشوفات المالية للمصرف وعملياته التي تسترشد بها الإدارة في دراسة الأداء دورياً، والسعي المتواصل لتحسينه وتطويره، ومعالجة ثفراته، والعمل على خفض الكلفة، والمقارنة بين الكلف والعوائد، إلى جانب إيجاد مؤشرات تعبر عن الأداء الكلي للمصرف والاهتمام بتابعاتها.

ومن بين أهم التحليل الإضافية التي يُشار إليها هنا ما يأتي:

- أ - تحليل الأداء الكلي.
- ب - تحليل تباين هامش الفائدة، وتحليل العائد.
- ج - التحليل بالمقارنة مع الأداء المستهدف في الموازنات.
- د - التحليل المقارن مع المصارف المشابهة أو الأنداد، والتحليل المقارن مع النشاط المصرفي التخصصي، ومع القطاع المصرفي.
- هـ - تحليل التعادل.
- و - تحليل الكلفة ومحاسبة المسؤولية.
- ز - التقارير الدورية: الرقابية والإدارية، للمساهمين.
- ح - العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية.

وسوف تطرح التحليل الإضافية أعلاه على النحو الآتي:

أ - تحليل الأداء الكلي:

يتكف تحليل الأداء الكلي للمصرف في مقياسين أساسيين هما: المردود من الموجودات، والمردود من حق الملكية (رأس المال الممتلك). وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في حصيلّة الأداء. وعليه. فإن المقياسين أعلاه يستخدمان كهدفين أساسيين عند إجراء المقارنة داخل القطاع المصرفي.

ويعدّ مقياسا المردود من الموجودات والمردود من حق الملكية أهم مؤشرين من وجهة نظر الجهة المالكة (المالكين) للمصرف. أما المدعون فهم يهتمون بشكل غير مباشر بهذين المقياسين، باعتبارهما يرتبطان بالزيادات في رأس المال الممتلك لغرض حمايتهم. وغني عن القول، إن توظيف الأموال بشكل غير سليم في القروض والاستثمارات يؤثر سلباً، وفي النهاية، بكل من السيولة، والأمان، والمردود في كل من الموجودات وحق

الملكية. ومن وجهة نظر تحليلية، فإن كلاً من هذه العوامل يجب أن يعطى الاهتمام الكافي.

ويوضح الكشف الآتي الخطوط العريضة للعوامل الأساسية القابلة لسيطرة إدارة المصرف، كما يعين المقاييس المحددة التي يمكن استعمالها لمناخبة الأداء، على قدر تعلق الأمر بكل عامل. فالعوامل القابلة للسيطرة هي: مزيج الأعمال، وكسب الدخل بما في ذلك السيطرة على المصاريف، ونوعية القروض، والأمان، والسيولة. فمزيج الأعمال يحدد، مثلاً، مكونات هامش الفائدة، وتحدد الأخيرة، بدورها، نوعية كسب الدخل، وهكذا.

ويتطلب تحليل كسب الدخل اختياراً للمكونات الأساسية لكشف الدخل، بعد ربطها بالفقرات ذات العلاقة بالميزانية العمومية (كشف المركز المالي)، بما يقضي في النهاية إلى كيفية تحقق كل من المردود من حق الموجودات، ومن حق الملكية. كما يستعمل تحليل التباين (الانحراف) في دراسة هامش الفائدة لغرض قياس الأداء على قدر تعلق الأمر بالعوامل القابلة لسيطرة الإدارة، وهي: عوامل حجم ومزيج كل من الموجودات والودائع. أما مستويات أسعار الفائدة (وهيكلها) فهي ليست قابلة لسيطرة إدارة المصرف الواحد، باعتبارها تتقرر في السوق. وعليه، فإن تحليل «تباين النسبة» يؤثر أداء المصرف في استجابته للتغيرات في أسعار الفائدة، والسياسات التي تضعها الإدارة بهدف تدنية الآثار السلبية الناجمة عن التعديلات التي يجريها المصرف استجابة للتغيرات المذكورة في أسعار الفائدة.

أما الخطوة الأخيرة في عملية التحليل هذه فهي اختيار متوسطات الأداء المصرفي، أو ما يسمى بـ «اختيار الانداده» لغرض المقارنة. ومن الضروري أن يمارس محلل الأداء المصرف تلك المصارف التي تقرب أو تتشابه مع المصرف موضوع التحليل. كما يمكن إجراء مقارنة من نوع ثان مع المصارف الأخرى العاملة في نفس المنطقة، أو تلك التي تتخصص عموماً بذات الأنشطة التي يركز عليها المصرف موضوع البحث، وذلك لغرض تحديد أوجه القوة والضعف قياساً بتلك المصارف المنافسة. فإذا تكشف من التحليل أوجه ضعف لدى المصارف المنافسة في السوق، فإن إدارة المصرف تستطيع استغلالها لغرض إدخال تحويرات في استراتيجية التسويق وبما يؤدي إلى تغيير في مزيج الأعمال.

ومن بين ما يحتم به المحلل هنا، عند المقارنة مع المصارف الأخرى، تحديد طبيعة المصرف من حيث كونه يتعامل بالجملة أم بالتجزئة، وما إذا كان مصرفاً يعمل في المراكز النقدية في المدن الكبرى أم إنه مصرف يركز عملياته في المناطق والأقاليم.

وهناك مجموعات عديدة من النسب التي يمكن استخدامها في هذا التشخيص، منها مزيج كل من القروض والودائع، ومجالات التركيز على القروض التجارية، أو شهادات الإيداع المصرفي، والحجم الكبير للأموال المقرضة، وفوارق أسعار الفائدة (أي الفوارق بين الأسعار المدفوعة والمقبوضة). فمثل هذه الدلائل تؤثر كون المصرف: جملة/مجزئة، يعمل في المراكز النقدية/ أو في المناطق. فمثلاً، كلما انخفض فارق الفائدة، كلما دلّ ذلك على أن المصرف هو من مصارف الجملة العاملة في المراكز النقدية الكبيرة، في حين يدل ارتفاع الفارق على أن المصرف يتوجه في عملياته نحو المستعمل (والمستهلك) الأخير لقروضه أي إنه مصرف مجزئة وأنه يعمل بشكل خاص في المناطق والأقاليم وليس في المدن الكبرى الأساسية.

ويشير الجدول أدناه إلى صياغة الهيكل الأساسي للتحليل الكلي لأداء المصرف، وذلك مع التركيز على حساب كل من المردود من الموجودات، والمردود من حق الملكية (أو رأس المال الممتلك).

ب - تحليل تباين هامش الفائدة:

يعد أسلوب تحليل تباين هامش الفائدة أكثر تعقيداً في مجال تحليل الدخل من الفوائد على الموجودات المربحة. ويتضمن هذا التحليل تجزئة التغيرات في هامش الفائدة بين مدين ماليين إلى ثلاثة عوامل: التغيرات في أسعار الفائدة، في الحجم، وفي الميزج. ويمكن أن ينظم التحليل المذكور لموجودات مربحة محددة، أو للمطلوبات ذات الفائدة، أو للمحفظة الكلية للمصرف الشاملة لموجوداته المربحة ومطلوباته ذات الفائدة.

فتباين سعر الفائدة يحدّد أثر تغيرات السعر على الدخل من الفوائد، ومصاريف الفوائد، بين المدة السابقة والمدة الحالية.

ويقاس تباين الحجم التغير في مستوى الموارد التي تم توليفها بين المدة السابقة والمدة الحالية، ويشير إلى آثار التغيرات في الحجم على الدخل من الفوائد، ومصروفات الفوائد للمدة الحالية.

أما تباين الميزج فيشير إلى التكوين النسبي للموجودات والمطلوبات للمدة السابقة بالمقارنة مع المدة الحالية ويوضح الأثر على الدخل من الفوائد ومصاريف الفوائد للمدة الحالية. وتباين الميزج هو التباين المتبقي من النوعين الآخرين من التباين، ولذلك فهو ليس محددًا بذات دقتها. فهو حصيلة التغيرات في الحجم، كما يتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

تحليل الأداء الكلي للمصرف

الوثرات المستعانة	السبب أو التحاليل المحددة	القياس المقام	مجال التحليل
مستوى الموارد المتاحة وتوظيفها الزريع الاتجاه	نسب توظيف الأموال	مكونات الموجودات الميزانية المئوية المستعانة إلى الرقم القياضي	١- مزيج الأصاال : ١ - الموجودات
مستوى الموارد المتاحة وتوظيفها الزريع الاتجاه	نسب التمويل والرافعة	مكونات المطالبات وحق الملكية الميزانية المئوية المستعانة إلى الرقم القياضي	٢ - المطالبات وحق الملكية
المائد تباينات كل من : السمر ، الخصم ، الزرع الاتجاه	تحليل المائد تحليل تباين (انحراف) هامش القائدة	مكونات كتف الدخل كتف الدخل المستعانة إلى الرقم القياضي	٣ - هامش الفائدة

تابع تحليل الأداة الكلي للمصارف

جاء التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤثرات المستتاة
ب - كسب الدخل : ١ - هامش الفائدة	مكونات كتف الدخل كتف الدخل والبرائبة العمومية الاستناد إلى الرقم القياسي	تحليل المالد مع التأكيد على تارق المالدة تحليل تباين هامش الفائدة هامش الصافي للفائدة	الدخل من الفائدة والمضيق للقرينة المالد تباين النسبة، الحجم، الميزج متوسط النسب المكتسبية من الموجودات، ومتوسط النسب المدفوعة على المطالبات توليد المدخل من متوسط الموجودات الربحة
٢ - خصمى القروض إشكركة (خسائر القروض)	مكونات كتف الدخل	نسب خسائر القروض، وذلك بقسمة خصمى الديون المشكركة على متوسط القرون	تخصيص التفسيرات في نوعية القروض، المؤثرة على الأرباح

تابع تحليل الأداء لكل المصارف

مؤشرات المستفدة	النسب أو التحليل المعدة	المقياس المقام	جوان التحليل
مستويات المصاريف المرتبطة بنوع الصرف (جملة أو تجزئية) المساند المصافي حل متوسط الموجودات اللازم لتغطية المصاريف غير الفوائد. اقتصاديات الانتاج الكبير (الواسع) كما تمكنها مستويات الماملين اللازمين لأداء المهمات التشغيلية الاجراء.	المقارنة مع متوسط الموجودات تحليل عائد التبادل نسب إنتاجية الماملين	مكونات كسوف الدخل كسوف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	٣ - المصاريف غير الفوائد
الدخل من أجور الخدمات المصرفية التي لا تتطلب أرصدة بالمحفظات الداخل من أجور خدمات الإيداع المساند المصافي حل متوسط الموجودات اللازم لتغطية مصافي المصاريف من غير الفوائد الاجراء	تحليل عائد التبادل	مكونات كسوف الدخل كسوف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	٤ - الإيرادات الأخرى

مجال التحليل	المقاييس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستعانة
الأرباح والخسائر من الأوراق المالية	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى القياسي	تحليل المائد مربح الاستثمار في الأوراق المالية توزيع الاستثمار في الأوراق المالية حسب الاستحقاق	التغيرات الجارية في المحفظة والتغيرات المحفظة فيها الناشئة من سياسات الاستثمار التي تستهدف تحسين العوائد أو تبديل الدخل الخاضع للضريبة.
٥ - ضرائب الدخل	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	مربح الاستثمار في الأوراق المالية المقارنة مع نسب الضريبة المحددة بالترميمات المقارنة بين الضرائب الحالية والضرائب المستحقة غير المدفوعة	درجة استخدام المصارف لأساليب تحصيل الضريبة المقررة في مجال تدنيه أو تأجيل ضرائب الدخل

تتبع تحليل الأداء الكلي للمصادر

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤثرات المستقلة
٦ - الدخل الصافي	مكونات كسف الدخل كسف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	العائد على المبيعات المائد على حق الملكية (أي رأس المال المالك) نسبة توزيع مقسوم الأرباح نسبة تكوين رأس المال (أو احتيازي الأرباح)	الأداء الكلي إمكانات النمو المردود التقدي للمالكين
ج - نوعية القروض		مربح القروض توزيع القروض حسب الاستحقاق (أو الأجل) مخصص الديون التسكوة (مخاطر القروض) تحليل العائد	درجة تحمل القروض للمخاطر، وما إذا كانت الإسهامات لأخصم الديون التسكوة يمكن خصائص عصفلة القروض وسياسات الأراض درجة كون العوائد السالبة على القروض، قياساً بالمانسين، مما قد يمكن خصائص عصفلة أكبر من القروض بسبب منح القروض ذات المخاطرة الأعلى، والمائد الأعلى.

مجال التحليل	المقياس المأم	النسب أو التحليل المحددة	المؤثرات المستتاة
د - الأمان والسولة :	مكونات الميزانية العمومية الميزانية العمومية المستتاة إلى الرقم القياسي	نسب السولة نسب متاة رأس المال نسب التمويل والرافمة نسبة الموجودات المربحة	قدرة المرف على مواجهة الطلبات غير المستوقعة على أرصدة الاحتياطيات أو لمواجهة التطلبات المالية درجة تدنيّة رأس المال الممتلك وذلك بالاهتمام بزيادة وإدارة الموجودات ذات النوية العالية القدرة على خفض الموجودات غير المربحة في سبيل تعظيم امكائات الموجودات المربحة
هـ - التحليل المقارن مع المصارف الأئداد	مكونات الميزانية العمومية الميزانية العمومية المستتاة إلى الرقم القياسي	النسب المقارنة	المركز التنافسي قياساً بالمصارف الأئداد التحاج في المنافسة تجاه المصارف المشابهة، أو المصارف المماثلة بنفس العلاقة التجارية.

ويمكن استخدام الرموز الآتية للتبسيط:

س	=	تباين سعر الفائدة
ح	=	تباين حجم الموجودات أو المطلوبات
م	=	تباين المزيج
١	=	المدة الماضية
٢	=	المدة الحالية
تباين السعر	=	(س _٢ - س _١) / ح _١ = س
تباين الحجم	=	(ح _٢ - ح _١) / س _١ = ح
تباين المزيج	=	(س _٢ - س _١) / (ح _٢ - ح _١) = م

وباستخدام معلومات الجدول الآتي، يمكن حساب الأنواع الثلاثة من التباين وذلك بتطبيقها على فقرة «الاحتياطيات النقدية الفائضة» المباعة والمشتراة:

المبلغ (دينار)	النسبة إلى مجموع التباين %	
٤٢٠	١٩	س = (١٣٧٥ - ٠, ١١٧٢) (٢٠٦٩٤) =
١٥٠٢	٦٩	ح = (٣٣٥١٠ - ٢٠٦٨٤) (٠, ١١٧٢) =
٢٦٠	١٢	م = (١١,٧٢ - ١٣,٧٥) (٢٠٦٩٤ - ٣٣٥١٠) =
٢١٨٢	%١٠٠	مجموع التباين

ويوضح الجدول الآتي كيفية إجراء تحليل العائد لمجموعة من فقرات الموجودات، وللمجموعة من فقرات المطلوبات، ثم حساب الدخل الصافي، وفارق العائد، ونسبة الدخل الصافي من الفوائد إلى الموجودات المربحة، وذلك لمدتين ماليتين، (الجدول في الصفحة التالية).

ويخلص الجدول (في الصفحة رقم ١١٣) للمعلومات الأساسية الخاصة بالتغيرات في الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة، وفي الموجودات المربحة. فلو فحصنا التغير في مجموع الموجودات المربحة، من متوسطها لسنة ١٩٨٧ البالغ (٤١٠٢٥٧) إلى متوسطها لسنة ١٩٨٨ البالغ (٤٤٤٤٦٨)، لوجدنا أن زيادته كانت بنسبة (٨,٣)٪. وكانت نسبة الزيادة في «الاحتياطيات النقدية الفائضة» المباعة (٦١,٩)٪. وفي هذه الحالة، فإن

تحليل المائد

١٩٨٧		١٩٨٨		لغات الموجدات والمطلوبات	
مخطط المائد كل المبر	الادخل من القوائد أو مصروف القوائد	مخطط الرصيد (دينار)	مخطط المائد كل المبر	الادخل من القوائد أو مصاريف القوائد	مخطط الرصيد (دينار)
28,78 9,11 3,43	2573 1449 30	29104 97800 9335	21,79 10,40 3,50	4147 9378 44	38408 89203 1759
8,91	9583	107129	10,41	13119	124317
11,73	7435	30944	13,75	4901	33510
12,78	34917	781394	14,04	39534	781591
11,37	49144	410587	12,99	59112	44478
5,10	4144	81222	5,13	4079	77740
8,48	15333	179715	10,39	71203	304173
10,57	476	4458	12,07	558	4342
10,77	810	7885	13,98	881	3301
8,79	1349	15575	8,14	1393	11117
7,14	32044	788955	9,09	78101	308973
3,74	24540		3,87	25516	
5,99			9,14		

لغات الموجدات والمطلوبات

مئات القوطة (دوريات المبر)

مئات المصنفات والمصنفات

المصنفات الأخرى

المصنفات

المصنفات القوية القوية المصنفات
المصنفات (مصنفات الأبرار غير المصنفات)

جميع الموجدات المصنفات

مئات القوطة

المصنفات القوية القوية المصنفات

المصنفات الأخرى (مصنفات الأبرار)

المصنفات قوية الأبرار

جميع الموجدات ذات القوية

الادخل المصنف من القوائد

قائمة المصنفات المصنفات من القوائد

إلى الموجدات المصنفات

التغير في الحجم يفسر معظم مجموع التباين. وعليه، فإن متوسط سعر الفائدة المكتسب على الموجودات المربحة ازداد بنسبة (١٤٪)، بينما سعر الفائدة على الحسابات الطليقة المباعة بنسبة (٣،١٧٪)، وكان ذلك مسؤولاً عن (١٩٪) من مجموع التباين. أما نسبة (١٢٪) الباقية فتمثل تباين المزيج، أو الجزء المشترك من التباين الذي هو مركب من تباين السعر وتباين الحجم. غير أنه لو فحصنا نسبة الاحتياطات النقدية الفائضة المباعة إلى الموجودات المربحة لوجدنا أنها كانت في سنة ١٩٨٧ نسبة (٥،٠٪) قياساً بنسبة (٧،٥٪) سنة ١٩٨٨، مما يعكس تعديلاً طفيفاً في مكونات الموجودات المربحة.

تحليل «الاحتياطات النقدية الفائضة» المباعة، والموجودات المربحة

الفقرة	١٩٨٨	١٩٨٧	التغير النسبي %
سعر الاحتياطات النقدية الفائضة المباعة	١٣,٧٥ %	١١,٧٢ %	١٧,٣ %
حجم الاحتياطات النقدية الفائضة المباعة	٣٣٥١٠	٢٠٦٩٤	٦١,٩
الموجودات المربحة	٤٤٤٤٦٨	٤١٠٢٥٧	٨,٣
الدخل من الفوائد	٥٧٦١٢	٤٦٦٤٤	٢٣,٥
العائد على الموجودات المربحة	١٢,٩٦ %	١١,٣٧ %	١٤,٠
مصاريف الفوائد	٢٨١٠١	٢٢٠٥٤	٢٧,٤
الدخل الصافي من الفوائد	٢٩٥١١	٢٤٥٩٠	٢٠,٠
الاحتياطات النقدية الفائضة المباعة			
الموجودات المربحة	٧,٥ %	٥,٠ %	

ومن الأساليب اليسيرة التي يمكن استعمالها لتحديد التغير في هامش الفائدة مقارنة نسبة التغير في الدخل من الفائدة بنسبة التغير في مصاريف الفائدة. ففي الجدول أعلاه، ازداد الدخل من الفائدة بنسبة (٢٣,٥٪) بينما ازدادت مصاريف الفائدة بنسبة (٢٧,٤٪) وازداد الدخل الصافي من الفوائد بنسبة (٢٠٪) فقط.

ومن خلال حساب نسب التغير في كل فقرة دخل أو مصروف، فإن مقدار النمو أو الانخفاض في مبلغ الدخل أو المصروف يمكن عزله وتحليله باستخدام تباين السعر، والحجم، والمزيج، على النحو الوارد أعلاه، لغرض توضيح الأسباب وراء التغير.

وفي التحليل أعلاه، يمكن مثلاً تحليل الأسباب وراء تخلف نسب نمو الدخل من الفائدة قياساً بنمو نسب مصاريف الفائدة. وقد يتطلب ذلك التحليل النسي لمكونات الموجودات والمطلوبات لغرض القيام لاحقاً بإجراء تعديلات في مكونات كل منها.

ويمكن استخدام تحليل التباين إما بمقارنة المدة الماضية بالمدة الحالية، أو بمقارنة المدة الحالية بالمدة الماضية، وذلك بالانطلاق من إحداها كمدة أساس. وقد استعملت في التحليل أعلاه السنة السابقة كسنة أساس. ويمكن كذلك استعمال مزيج من سني الأساس، الحالية والسابقة، ولو أنه من الضروري تحقيق التناسق في استعمال قاعدة واحدة باستمرار عند استخدام التحاليل التاريخية المقارنة.

وفي إجراء التحاليل أعلاه، لا بدّ من التوكيد على ضرورة الحصول على البيانات المقارنة عن الأداء المصرفي التي تنشرها المصارف المنافسة ذاتها أو يوحدتها ويجمعها وينشرها المصرف المركزي، مع تعزيزها بأية بيانات أو دراسات دورية أخرى تساعد في صياغة الأسباب الكامنة وراء التغيرات الدورية. وبما لا شك فيه أن إجراء المقارنة الدورية مع أداء المصارف المنافسة ضروري جداً لتحديد موقف المصرف. فتحليل البيانات المقارنة يكشف عن العمليات الناجحة، وكيف استطاعت المصارف الأخرى رفع مستوى أدائها، وعن مستوى الأداء الذي حققه المصرف بالمقابل. كما تفيد الدراسات المقارنة في تحليل الأسواق المصرفية، وخاصة قدرة المصرف على النفاذ إلى سوقي القروض والودائع. وعلى أساس ذلك، يمكن وضع الموازنات المنطلقة من أهداف قابلة للتحقيق.

ج - التحليل بالمقارنة مع الأداء المستهدف في الموازنات:

يكتسب التحليل المقارن مع الأداء المستهدف أهميته من ضرورة رقابة تنفيذ الموازنة (في إطار ممارسة وظيفة التخطيط) في المصرف. إذ يقصد به تحديد الابتعادات بين المخطط والفعل، وتشخيص الأسباب وراءها، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إما إلى تعديل الأداء الفعلي أو المستهدف أو الاثنين معاً، تبعاً لنتائج التحليل، والظروف والتغيرات المحيطة.

وتبعاً لدرجة التفصيل في إعداد فقرات الموازنات المصرفية، فإنه يمكن حساب جميع المؤشرات سالفة الذكر على أساسين: المخطط (الوارد في الموازنة)، والمتحقق أثناء الأداء الماضي، لمعرفة الفوارق بينهما، على النحو المطروح أعلاه. ولذلك، فلا ضرورة لإعادة طرح المؤشرات وكيفية حسابها هنا، خاصة وإن الدراسة الحالية ليست منصبة

على إعداد الموازنات بل على التحليل المالي للأداء المتحقق في الماضي، بالدرجة الأولى.

د - التحليل المقارن مع المصارف المشابهة، أو الانداد، والتحليل المقارن مع النشاط المصرفي المتخصص، ومع القطاع المصرفي:

يكتسب هذا النوع من التحليل أهميته من ضرورة مقارنة أداء المصرف مع أداء غيره من المصارف، أو مع المجموعة المصرفية الأقرب عليه في طبيعة غفظة الموجودات أو العاملة في نفس المناطق أو ما يقترب منها. كما أنه من المهم أن تعرف إدارة المصرف عن النتائج المتحققة دورياً بالقياس مع مؤشرات الأداء في النشاط المصرفي المتخصص (تجاري، زراعي...) أو في القطاع المصرفي ككل.

ويخرج هذا النوع من التحليل إلى الدور الذي يلعبه المحلل الخارجي، على قدر تعلق الأمر بمتابعة أداء المصارف الأخرى. ولذلك فإن سعة وعمق هذا التحليل يعتمدان أساساً على البيانات المالية والائتمانية المتاحة دورياً أو المنشورة عن الأداء في القطاع المصرفي. بل إنه يعتمد على نظام المعلومات، من حيث الآلية، السرعة، الدقة، التفاصيل، الانتظام... إلى جانب سياسة السلطة النقدية (المصرف المركزي)، وأجهزة الدولة عموماً في مجال نشر البيانات عن الأداء المصرفي دورياً.

ويواجه هذا التحليل نفس المشكلات التي أثرت في مقدمة الفقرة «ثالثاً» من هذا البحث حول الفوارق في المعالجات المحاسبية وفي الظروف والمتغيرات المؤثرة في عمل كل مصرف، وهي مشكلات تثار دائماً عندما يقارن أداء المصرف الواحد بالمعايير القطاعية، أو معايير النشاط المتخصص الذي يركز فيه المصرف عملياته.

ويتطلب التحليل المقارن من هذا القبيل وعياً وتفهماً من قبل المحلل المالي وإدارة المصرف، إذن، عند المقارنة مع المصارف الأخرى، بسبب الفوارق معها. ولذلك، فقد أخذ يبرز في الآونة الأخيرة توجه واضح نحو التوكيد على المقارنة مع المصارف الانداد أكثر من المقارنة مع مجمل الأداء في القطاع المصرفي ككل، لغرض الاستفادة الإدارية من تجارب المصارف الأخرى الأقرب عليها في الحجم، وبمجموعة العملاء، والعمل على أساس الجملة والمفرد والقطاعات المقترضة، ومناطق عملها، وسياساتها. صحيح أنه من الصعب إيجاد مصرف، أو مصارف مطابقة أو مشابهة بالكامل، ولكن هناك إمكانية المقارنة مع أقرب الانداد في سبيل التأكد من تطور حصة المصرف في

السوق، وغو الإيرادات، وحركة الكلف، ومؤشرات المردود الكلي، ولفترات أساسية من محفظة الموجودات.

هـ - تحليل التعادل :

يستعمل تحليل التعادل (أو تحليل الكلفة / الحجم / الربح) في تحليل أداء الخدمات المصرفية التي يتناقص متوسط كلفتها بزيادة حجمها. إذ إن هناك عدداً من الخدمات المصرفية التي يمكن حساب الكلفة / الحجم / الربح في أدائها، باستخدام المعادلة الأساسية الآتية للتعادل (أي تعادل الربح والخسارة، أو كون الربح صفراً) :

الربح = (السعر - الكلفة المتغيرة للمعاملة الواحد) × الحجم - الكلفة الثابتة
فلو كانت هناك خدمة مصرفية ما، يتوقع أن يزداد حجمها، فإنه لا بد ربحيتها الحالية ومقارنتها بربحيتها بعد اقتراض تحقق الزيادة المتوقعة أو المرغوبة في حجمها. إذ إنه لأية زيادة مخططة في حجم تلك الخدمة، لا بد من التأكد من المحافظة على مستوى الربحية الحالية في الأقل، ثم الطموح بزيادتها.

افرض، على سبيل المثال، ما يأتي لمصرف تجاري ما :

التفسير	المبلغ (دينار)		
	حالياً	المتوقع	الفارق
الربح	٢٣٠٠٠	?	?
السعر للمعاملة الواحدة	٠,٥٠	٠,٤٠	- ٠,١٠
الكلفة المتغيرة للمعاملة الواحدة	٠,١٥	٠,١٥	صفر
الكلفة الثابتة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	صفر
الحجم (عدد المعاملات)	١٠٠٠٠٠ معاملة	١٥٠٠٠٠ معاملة	+ ٥٠٠٠٠ معاملة

أي إن خفض سعر خدمة المعاملة الواحدة من (٠,٥٠) دينار إلى (٠,٤٠) دينار، وزيادة عدد المعاملات من (١٠٠ ٠٠٠) معاملة إلى (١٥٠ ٠٠٠) معاملة سيؤدي إلى تحقيق ربح (٢٥٠٠) دينار، أي بزيادة (٢٥٠٠) دينار عن مستوى الربحية السابق البالغ (٢٣٠٠٠) دينار فقط :

$$\text{الربح} = (٠,٤٠ - ٠,١٥) \times ١٥٠.٠٠٠ - ١٢.٠٠٠$$

$$= ١٢.٠٠٠ - ١٥٠.٠٠٠ \times (٠,٢٥) =$$

$$= ١٢.٠٠٠ - ٣٧.٥٠٠ = ٢٥.٥٠٠ \text{ دينار}$$

وقد تطرح هذه المسألة بشكل آخر، حسب المعاليم والمجاهيل، وعلى النحو الآتي:
لو تم خفض سعر خدمة المعاملة الواحدة من (٠,٥٠) دينار إلى (٠,٤٠) دينار، مع
المحافظة على مستوى ربح (٢٣.٠٠٠) دينار كما هو حالياً، فما هو حجم المعاملات
اللازم؟

$$\frac{\text{الكثافة الثابتة} + \text{الربح الحالي}}{\text{السعر الجديد للمعاملة} - \text{الكلفة المتغيرة للمعاملة}} = \text{الحجم اللازم}$$

$$= \frac{١٢.٠٠٠ + ٢٣.٠٠٠}{٠,٤٠ - ٠,١٥}$$

$$= \frac{٣٥.٠٠٠}{٠,٢٥} = ١٤٠.٠٠٠ \text{ معاملة}$$

أما الحجم اللازم للتبادل، أي بدون ربح أو خسارة، بالوضع الجديد لسعر
المعاملة فهو (حسب المعاملة الأساسية للتبادل):

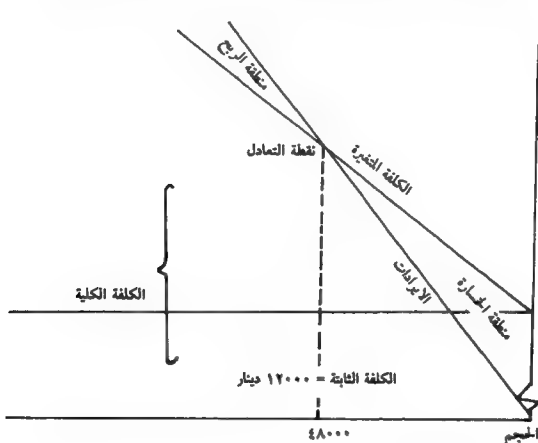
$$= \frac{\text{الكلفة الثابتة}}{\text{السعر الجديد للمعاملة} - \text{الكلفة المتغيرة للمعاملة}}$$

$$= \frac{١٢.٠٠٠}{٠,١٥ - ٠,٤٠} = \frac{١٢.٠٠٠}{٠,٢٥} = ٤٨.٠٠٠ \text{ معاملة}$$

وإذا استطاع المصرف تحقيق حجم (١٥٠.٠٠٠) معاملة بدون تغيير هيكل الكلفة
أعلاه، فإن مستوى الربحية (٢٥.٥٠٠) دينار الجديد يمكن تحقيقه كذلك. كما يمكن
تحقيق مستوى الربحية الحالي (٢٣.٠٠٠) دينار، بحجم (١٤٠.٠٠٠) معاملة، إذا بقي
هيكل الكلفة أعلاه. ومن المعروف أن العوامل المؤثرة في قدرة المصرف على تحقيق

حجم معين من المعاملات يعتمد على ردود فعل العملاء وعلى المنافسة في السوق. فقد يؤدي الحجم الأكبر من المعاملات إلى انتظام العملاء في خطوط انتظار أو تحملهم وقت انتظار مضاف لإنجاز معاملاتهم مما قد ينعكس في عدم رضاهم عن كيفية أداء المصرف للخدمة. وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخدمة المقدمة، أي انخفاض حجم المعاملات. فلو أدى عدم رضى العملاء إلى تخفيض الحجم إلى (١٣٠٠٠٠) معاملة فقط، فإن الربح المستهدف سيكون بعيداً عن التحقق. وعليه، فإن توجه إدارة المصرف نحو التنبؤ بأحجام الخدمات المقدمة للعملاء بحيث أن يستجيب لانتباهاتهم عند مستوى حجم معين.

ويمكن تصوير العلاقات الرياضية في حساب التعادل بشكل بياني على النحو الآتي:



و - تحليل الكلفة ومحاسبة المسؤولية:

من التوجهات الحديثة في تحليل الأداء المصرفي دورياً استعمال نظم محاسبة الكلفة، وكذلك انتهاز نظم محاسبة المسؤولية. والهدف من ذلك هو تمكين إدارة المصرف من

تحقيق المردود الأعلى من الأموال المستمرة، لصالح المالكين، وتقديم الخدمات المصرفية للمستفيدين منها بكفاءة.

لقد تزايدت أهمية محاسبة الكلفة في المصارف لعدة أسباب منها:

- ١ - انخفاض الفوارق بين كلفة الحصول على الأموال، والمردود من توظيفها،
- ٢ - المنافسة المحتدمة للحصول على الودائع، مما يتطلب القيام بإجراءات للتسعير السليم لخدماتها؛
- ٣ - تزايد قيام المصارف بخدمات خارج إدارة الأموال، مثل الخدمات باستعمال الحاسب الآلي،
- ٤ - التوجه نحو دفع الفوائد على الودائع الجارية.

ومن إيجابيات نظام محاسبة الكلفة في المصارف ما يأتي:

- ١ - القدرة على تحديد مراكز كلفة ذات أهداف محددة وخاضعة للتقييم لغرض تقييم الأداء،
- ٢ - تقديم المعلومات اللازمة لتحسين الخدمات المصرفية، وتسعيرها، وفي انتهاج السياسات التسويقية المستندة إلى حسابات الكلفة،
- ٣ - تدعيم القدرة على وضع نظم فعالة للرقابة، تستهدف زيادة إنتاجية العاملين، وتشخيص المشكلات في مجرى العمل، وتحسين الإدارة، بوجه عام، في جميع المجالات والأنشطة،
- ٤ - تشخيص المشكلات المحتملة في مجال الرقابة الداخلية على العمليات،
- ٥ - تمكين الإدارة من معرفة آثار قراراتها الإدارية والمالية على مراكز الكلفة فيه، إذ قد يؤدي التوجه نحو تحسين الكفاءة في مركز كلفة ما إلى خفضها في مركز آخر،
- ٦ - حساب الكلف الصافية للأنشطة، وبالتالي تمكين الإدارة من حساب المردود من مكونات محفظة الأموال التي تمّ توظيفها.

ولغرض إنجاز أهداف الإدارة في زيادة المردود ورفع مستوى كفاءة خدمات المصرف، مع الاستفادة من نظم محاسبة الكلفة، فإن هناك سعياً متواصلاً في المصارف المعاصرة لانتهاج أسلوب محاسبة المسؤولية في الأداء المصرفي، حيث تحدد إيرادات وكلف كل تقسيم، ويراقب أداؤه دورياً، باعتباره يقع ضمن مسؤول محدد. وبموجب هذا النظام، تحدد مستويات الموجودات (الأصول)، والإيرادات والكلف، حسب أقسام المصرف. ويعرّف مركز محاسبة المسؤولية على أنه ذلك المجال الذي يكون فيه

مدير معين مسؤولاً عن تحقيق الأهداف المخططة. ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على القدرة في تجزئة الموجودات (الأصول)، وتخصيص الإيرادات والكلفة، حسب أقسام المسؤولية.

ويتطلب تنفيذ نظام محاسبة المسؤولية، إذن، إعادة النظر في النظام المحاسبي لغرض تمكنه من تقديم البيانات المالية والكلفوية الدورية، ليس على أساس مجمل أداء المصرف، وإنما حسب أقسامه الرئيسة. أي إنه من المطلوب تفاعل وتناسب النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمصرف. كما يتطلب ذلك ترميز الموجودات، والمطلوبات (إذا كان ذلك ممكناً) والإيرادات والكلف، بما يعكس هيكلتها وظيفياً، وحسب تقسيمات المصرف.

وبما لا شك فيه أن نظام محاسبة المسؤولية وثيق الصلة بأسلوب الإدارة بالأهداف حيث يشارك العاملون في المصرف، حسب مستوياته التنظيمية، في صياغة الأهداف الرئيسة والثانوية والفرعية، في شبكة من الأهداف والوسائل، لغرض تحقيق رسالة المصرف بفاعلية وكفاءة، وبمسؤوليات محددة.

ز - التقارير الدورية، الرقابية والإدارية وللمساهمين:

سبقت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الكشوفات المالية الدورية، وخاصة الميزانية العمومية وكشف الدخل، هناك مجموعة من التقارير الدورية التي تتطلبها السلطات الرقابية (وخاصة المصرف المركزي)، ومجلس الإدارة والمساهمون، الهدف منها متابعة أعمال المصرف بشكل منتظم، ورصد وتشخيص المشكلات والابتعادات، والتأكد من أن المصرف سليم في السيولة، واللائمة، وتنسجم عملياته مع متطلبات السياسة النقدية، ومع قرارات مجلس الإدارة، ومصالح المالكين (أو المساهمين).

فالسلطات الرقابية غالباً ما تطلب تقارير أسبوعية، وشهرية، وفصلية، وسنوية، ويموجب نماذج خاصة، تفصح عن البيانات المطلوبة، وحسب الهدف المحدد من الحصول عليها. وحتى الميزانية العمومية وكشف الدخل، فإنها يقدمان للسلطات الرقابية بفقرات معروضة بشكل خاص، لا يتشابه مع الكشوفات المنشورة دورياً. وتحسب من هذه التقارير مؤشرات عديدة على شكل نسب مالية وإئتمانية، تتطلبها السلطات الرقابية.

أما مجلس الإدارة فيطلب مجموعة متعددة من التقارير، إلى جانب الميزانية العمومية وكشف الدخل، ويشكل مقارن لعدد من السنوات. ومن بين التقارير الإدارية

المطلوبة هنا: تحليل صافي الدخل من الفوائد، وكشف حق الملكية، وكشف التغيرات في المركز المالي (الميزانية العمومية) وجدول الاستثمارات حسب الاستحقاق والعائد، وجدول القروض حسب الاستحقاق والعائد، وكشف القروض المتأخرة والمشكوك، وكشف الخسائر المتحققة من القروض، وجدول متوسط الودائع، إلى جانب الكثير من النسب المالية والائتمانية التي تم عرضها في هذا البحث.

كما تتطلب الجهة المالكة، أو المساهمون (حسب الحال) تقريراً دورياً، موجهاً لهم، ومعتمداً من قبل مراقب الحسابات الخارجي، مدعماً بالملاحظات والمواشم التوضيحية، وآراء المراقب الخارجي. ويعزز هذا التقرير الدوري بفقرات مفصلة عن واقع نشاطات المصرف، ومجالاتها، وتوسع المصرف، ومشكلاته وطموحاته المستقبلية، والخطط لأجل مختلفة. ومن المعتاد أن تكون هذه التقارير معززة بالأشكال الإحصائية التي تزيد من وضوح الاتجاهات المطروحة للمالكين، وتوجه انتباههم نحو أهم التغيرات في مسيرة المصرف.

ح - العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية:

على الرغم من أن التحليل المالي يظهر أساساً على شكل جداول، وكشوفات، ونسب مالية، إلا أن هناك طرقاً إحصائية كثيرة يفضل استعمالها في عرض المؤشرات المالية والائتمانية، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها الإيضاحية، ويسهل على القارئ متابعتها، واستخلاص النتائج منها. وليس هذه الورقة مخصصة للدخول بشكل مفصل في طرح الطرق الإحصائية، ولكن مجموعة منها ستطرح أدناه، على سبيل المثال فقط، لا الحصر:

١ - الأعمدة، حيث يخصص عمود مثلاً لكل سنة، أو أن تكون كل الأعمدة لسنة واحدة ولكن لأنواع مختلفة من الفقرة المطروحة: مثلاً عمود للودائع تحت الطلب، وآخر للتوفير، وثالث للثابتة، وآخر للحكومية... كما يمكن عرض مجموعات من الأعمدة لأنواع متعددة من ذات الفقرة لكل سنة، مثل عرض أنواع الودائع أعلاه بمجموعة من الأعمدة المتلاصقة، لكل سنة، عبر سلسلة زمنية.

٢ - الدائرة، حيث تطرح مكونات مبلغ معين على شكل قطاعات ضمن الدائرة الواحدة. فالتكوين النسبي للقروض (نسب مئوية من القروض التجارية، والزراعية، والصناعية... إلى مجموع القروض) يمكن أن يطرح بدائرة (٣٦٠

درجة) بعد ضرب النسب بـ (٣٦٠) وتقسيمها على (١٠٠) وإدخالها ضمن
قطاعات الدائرة ($١٥/١٠٠ \times ١٠٠ = ١٥$)

٣ - المنحنيات، حيث يرسم منحنى للودائع مثلاً يوضح غموها عبر الوقت، حيث
يشكل محوره العمودي المبالغ، ومحوره الأفقي السنوات. ويمكن أن يظهر أكثر
من منحنى واحد بالشكل نفسه، مثل منحنيات أنواع الودائع، أو منحنى
للودائع، وآخر للقروض، ويفضل استخدام خطوط منقطة، أو متقطعة، أو غير
ذلك للتمييز بين المنحنيات في حالة تعددها.

٤ - المضلع التكراري، حيث يرسم منحنى من منتصف رأس كل عمود، في سلسلة
من الأعمدة، وتحويل الأعمدة بالتالي إلى منحنى يعكس التوزيع التكراري
لمجموعة من المبالغ، كالتوزيع التكراري للودائع حسب أحجامها.

وغني عن البيان أن الأشكال الإحصائية هذه غالباً ما تظهر ملوثة، خاصة إذا كان
هناك أكثر من منحنى أو عمود في الشكل الواحد. كما تلون قطاعات الدائرة، وغيرها
من الأشكال الإحصائية، للمزيد من الإيضاح ولجذب القارئ لمراجعتها بسهولة.

البَاب الثالث

البيانات المصرفية والاقتصادية التي يمكن أن يفيد المصرف من تحليلها وتقييمها

القيمة

من المهم جداً للمدراء في المصارف أن يتمكنوا من قراءة البيانات والمعلومات المصرفية والمالية والاقتصادية، وتفسيرها وفهمها، ليس فقط على مستوى المصرف الواحد الذي يعملون فيه (كما ذهبت الورقة الأولى) بل كذلك على مستوى الإحصاءات المجمعة التي تمدها السلطة النقدية، والمؤسسات والأجهزة المالية والاقتصادية، سواء ما يعمل منها داخل القطر، أو في الوطن العربي، أو في العالم. وهناك سيل متنوع ومتزايد من البيانات والمعلومات من هذا القبيل، تنشر دورياً، أو على شكل دراسات متخصصة تعالج جانباً أو أكثر من العمليات المصرفية، أو من النشاط المالي، أو من الاقتصاد الوطني، والعربي، والدولي. وقد غدا كل ذلك جزءاً أساسياً من الثقافة المصرفية والمالية والاقتصادية للمدير في المصارف، بترتب عليه تحديثها وتوسيع آفاقها وتعميق مجالاتها باستمرار.

وقد قسمت هذه الورقة المتواضعة إلى ثلاثة أجزاء أساسية، أولها تحليل البيانات المصرفية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، سواء أكانت صادرة عن المصرف المركزي (وقد احتل هذا الجانب أهمية خاصة في الورقة) أو غيره من المصارف والمؤسسات المشابهة في القطر، وعربياً، وخاصة ما ينشره صندوق النقد العربي، ودولياً، وخاصة ما ينشره صندوق النقد الدولي، إلى جانب مجموعة مختارة من الدوريات.

أما الجزء الثاني، فقد خصص لتحليل البيانات المالية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، سواء القطرية منها (وخاصة موازنة الدولة، أو العربية منها) (وخاصة الصناديق العربية المشتركة) أو دولياً (وخاصة المصرف الدولي). كما سوف يشار إلى البيانات التي تنشرها مجموعة متقنة من الدوريات والنشرات بهذا الخصوص.

وخصص الجزء الثالث والأخير، لتحليل البيانات الاقتصادية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، قطرياً (وخاصة خطط التنمية) وعربياً، (وخاصة ما تنشره جامعة الدول العربية)، ودولياً ما يصدر عن الوكالات والتكتلات والمنظمات الاقتصادية والدولية الأساسية.

إن ورقة صغيرة بهذا الحجم لا يمكن أن تفي بمتطلبات هيكل واسع للبحث كالمطروح أعلاه، ولكنها محاولة لعلها تكون قد وفقت في الوفاء بالهدف والقصد منها، والله ولي التوفيق.

أولاً - تحليل البيانات المصرفية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

يتم العاملون في المصارف، وخاصة من يشغل منهم المواقع الإدارية في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للمصرف، بمتابعة الحصول على البيانات المصرفية، وتحليلها، لغرض تقييم نتائجها والإفادة منها في توجيه العمليات المصرفية لتحقيق أهداف المصرف.

وليس من السهل تبويب البيانات المصرفية المتاحة أمام الإدارات المصرفية العربية، غير أنه بالإمكان تصنيفها، بوجه عام، إلى مجموعتين رئيسيتين: داخلية (أي داخل القطر الواحد)، وخارجية. كما يمكن تصنيف الخارجية إلى مجموعتين فرعيتين هما: الوطن العربي، والمؤسسات الدولية والعالم.

أ - البيانات المصرفية الداخلية (أو القطرية)

على الرغم من تنوع البيانات المصرفية الداخلية، فإنه بالمستطاع تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من حيث مصدرها هي: البيانات التي يعدها المصرف المركزي، والبيانات التي تصدرها المصارف التجارية والمتخصصة، والبيانات التي تصدرها الأجهزة الأخرى، إضافة إلى الدوريات العلمية المصرفية المتخصصة، وعلى الوجه الآتي:

١ - البيانات التي يعدها وينشرها المصرف المركزي:

(أولاً) دورية البيانات، وأصالتها، ومحتواها العام:

يحتل المصرف المركزي (أو من يقوم مقامه كسلطة نقدية، مثل مؤسسة النقد) موقعاً

متميزاً في النظام المصرفي، بصفته السلطة النقدية، المسؤول عن وضع السياسة النقدية، وإصدار العملة والعمل على استقرارها، ورقابة المصارف والتحويل الخارجي (النقد الأجنبي) والرقابة على أسعار الصرف، والمنفذ لاتفاقيات الدفع والمديونية/ الدائنية الخارجية، ومصرف الدولة، ومستشارها النقدي والمصرفي، ومصرف المصارف، وغير ذلك من المهام الأساسية التي يضطلع بها. ولذلك، فالبيانات التي يعدها وينشرها (أو لا ينشرها) تمتاز بشمول عمليات القطاع المصرفي بوجه خاص، إلى جانب الكثير من البيانات المالية والاقتصادية والقانونية. وتلعب مديريات الإحصاء والبحوث دوراً كبيراً في عملية إعداد ونشر البيانات في المصارف المركزية.

(أ) ومن حيث دورية البيانات التي يعدها المصرف المركزي فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين، نشرات دورية منتظمة، ودراسات وبحوث إضافية منشورة وغير منشورة. ومن بين أهم ما تصدره المصارف المركزية العربية من نشرات دورية: النشرة الفصلية، والتقرير السنوي. غير أن الكثير من المصارف المركزية العربية تصدر مجموعة متنوعة من الدوريات الأخرى وتعد دراسات متنوعة باستمرار، نذكر منها، على سبيل العينة لا الحصر، دوريات ودراسات المصارف الآتية:

— البنك المركزي الكويتي: النشرة النقدية الشهرية، الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام، دراسات اقتصادية متنوعة.

— البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، التطورات المصرفية والائتمانية، دراسات اقتصادية متنوعة.

— البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، دراسات اقتصادية متنوعة.

— البنك المركزي العراقي: التقرير الاقتصادي الشهري الداخلي، التقرير الاقتصادي الدولي، دراسات اقتصادية متنوعة.

— بنك السودان: خلاصة إحصاءات التجارة الخارجية، دراسات اقتصادية متنوعة.

— مصرف ليبيا المركزي: ميزان المدفوعات، النشرة الاقتصادية، دراسات اقتصادية متنوعة.

(ب) أما من حيث الأصالة في إعداد البيانات، فإن المصرف المركزي يعد الأصل في إعداد البيانات النقدية والمصرفية وأسعار الصرف، ثم في إعداد ميزان المدفوعات (من حصيلة بيانات من المصرف ذاته ومن جهات عديدة خارجية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصرف المركزي يقوم بعمليات أساسية لتكثيف البيانات وتوجيه مؤشرات ونشرها، كما سيوضح أدناه.

(جـ) وأما من حيث المحتوى العام للبيانات المنشورة من قبل المصرف المركزي، فإنها تشمل، إلى جانب الإحصاءات النقدية والمصرفية، وأسعار الصرف، وموازن المدفوعات، البيانات الملخصة الآتية: الحسابات القومية، المالية العامة، التجارة الخارجية، المؤسسات المالية الوسيطة، التطورات المصرفية والمالية والاقتصادية العربية والدولية، والتشريعات والقرارات ذات العلاقة. ويعزز المصرف المركزي هذه الإحصاءات بشرح وتعليقات واستنتاجات، بحيث يستطيع من يتابعها استخلاص أهم المؤشرات المصرفية، والمؤشرات المالية والاقتصادية المهمة.

(ثانياً) أنواع البيانات والمعلومات التي ينشرها المصرف المركزي، وتحليلها وتفسيرها وفهمها:

يمكن تبويب البيانات والمعلومات التي ينشرها المصرف المركزي إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: البيانات النقدية والمصرفية، وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف. وسوف لا تذكر هنا البيانات المالية والاقتصادية الأخرى، حيث سترد بهذه الورقة في فقرات أخرى.

(أ) البيانات والمعلومات النقدية والمصرفية:

تلعب النقود دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد الوطني، مما يعني ضرورة أن تكون معدلات النمو فيها متناسقة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي. ومن هنا تنبع أهمية وضرورة توفير البيانات والمعلومات (الإحصاءات) النقدية والمصرفية الحديثة والدقيقة والمبسطة تبويماً واضحاً يبرز التغيرات في حجم السيولة المحلية أو عرض النقد، أيما كان تعريفه، ومصادر هذه التغيرات، حتى تتمكن السلطة النقدية والأجهزة المسؤولة من رسم السياسات المالية والاقتصادية ومن اتخاذ الإجراءات والسياسات الملائمة وبالتوقيت المناسب. هذا إلى جانب ضرورة معرفة الإدارات المصرفية (التجارية والمتخصصة) بنتائج هذه الإحصاءات وانعكاساتها على عملياتها، بل ومدى إسهامها في خلق المتغيرات النقدية والمصرفية.

(١) التقسيم القطاعي للاقتصاد الوطني:

يقسم الاقتصاد الوطني، لأغراض الإحصاءات النقدية والمالية، إلى قطاعات، وفق عدة قواعد في التصنيف. فمن حيث الوحدات، يقسم الاقتصاد الوطني إلى ست

مجموعات أساسية هي: (أ) الشركات المساهمة وشبه المساهمة غير المالية، (ب) المؤسسات المالية، (ج) الحكومة العامة، (د) المؤسسات الخاصة التي لا تعمل من أجل الربح والتي تستخدم قطاع الأسر، (هـ) الأسر (القطاع العائلي)، (و) القطاع الخارجي غير المقيم.

وتغطي الإحصاءات النقدية والمصرفية نشاط المؤسسات المالية ومعاملاتها مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد، والتي تشكل المتعاملين مع تلك المؤسسات. ويقسم المتعاملون مع المؤسسات المالية إلى قسمين: مقيمون وغير مقيمين (باستخدام نفس معيار الإقامة في إحصاءات ميزان المدفوعات، حسب قواعد صندوق النقد الدولي). وتقسّم القطاعات المقيمة (المقيمون) إلى سبعة مجموعات: (أ) الحكومة المركزية (ب) الحكومات المحلية والإقليمية (ج) المؤسسات العامة غير المالية (د) المؤسسات المالية غير النقدية (هـ) المؤسسات الأخرى شبه المصرفية (و) المؤسسات المالية غير المصرفية (ز) القطاع الخاص (متبقي).

تصنف المؤسسات المالية حسب الوظيفة التي تؤديها وطبيعة التزاماتها والأثر الذي تحدثه على السيولة في الاقتصاد، إلى مجموعتين هما: (أ) المؤسسات المالية النقدية، (ب) المؤسسات المالية غير النقدية. وتضم المؤسسات المالية النقدية السلطة النقدية ومصارف الودائع النقدية. فللسلطة النقدية (المصرف المركزي) مهام سبق تعدادها أعلاه. أما مصارف الودائع النقدية فتقوم بخلق الودائع النقدية التي يتم صرفها بالشيكات، وتشكل الودائع هذه جزءاً مهماً من إجمالي التزاماتها. وبسبب التطور الكبير والسريع في عمل المؤسسات المالية، أصبحت الحدود الفاصلة أقل وضوحاً بين مصارف الودائع النقدية وغيرها من المؤسسات المالية. ويتم توحيد ميزانية السلطات النقدية مع الميزانية الموحدة لمصارف الودائع النقدية للحصول على «المسح النقدي»، كما سيشار إلى ذلك فيما بعد. أما المؤسسات المالية غير النقدية فلا تقبل التزاماتها أو ودائعها كوسيلة مباشرة للدفع، أي أنه ليس من وظائفها الأساسية تحمّل التزامات نقدية، أو أن هذه الالتزامات تشكل نسبة غير مهمة من إجمالي التزاماتها. وهي بدورها تقسم إلى قسمين فرعيين هما: (١) المؤسسات الأخرى شبه المصرفية، (٢) المؤسسات المالية غير المصرفية. فالأولى تقوم بقبول الودائع، بخلاف الودائع الجارية، وتصدر التزامات بديلة للنقد، ويتم توحيد حسابات هذه المؤسسات مع «المسح النقدي» أعلاه للحصول على «المسح المصرفي» الذي يعطي معياراً أوسع للسيولة المحلية. أما المؤسسات الثانية فتقوم بجمع المدخرات ولكن طبيعة التزاماتها

ليست محددة من حيث السيولة أو العائد (مثل شركات التأمين على الحياة)، ويتم توحيد حساباتها مع «المسح المصرفي» للحصول على «المسح المالي».

(٢) الإطار العام لتوحيد الحسابات أو البيانات النقدية والمصرفية والمالية:

يتميز النظام المعاصر للإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بالشمول والدقة، وتوحيد تعريف البنود والمصطلحات المستخدمة، لتيسير المقارنة عبر الوقت، وبين الدول، وخدمة أغراض التحليل الاقتصادي وإبراز العوامل المؤثرة على تكوين وتطورات السيولة المحلية. ومن أهم الأسس المستخدمة في هذا الخصوص ما يأتي:

(أ) التمييز بين معاملات المؤسسات المالية مع القطاع المحلي ومعاملاتها مع بقية العالم (القطاع غير المقيم)، (ب) إبراز المعاملات مع الحكومة المركزية، داخل القطاع المالي، بصورة منفصلة لفرض التركيز على دور الحكومة في خلق السيولة (صافي دور الحكومة، أي خصم ودائع الحكومة من الاستحقاقات عليها)، (ج) التمييز داخل بقية القطاع المحلي بين كل من: الحكومات المحلية والإقليمية، المؤسسات العامة غير المالية، المؤسسات الأخرى، القطاع الخاص، (د) التصنيف في جانب المطلوبات على أساس سيولة الأدوات المالية (مدى قبول الوسيلة كوسيلة للدفع، مدة استحقاقها، قابليتها للتداول، أي إمكانية مبادلة الأداة المالية، بدون كلفة، بأية أداة مالية أخرى أو بسلع أو خدمات)، (هـ) تصنيف الأدوات المالية حسب سيولتها إلى: النقود (الورقية والمعدنية)، والودائع تحت الطلب، والالتزامات شبه النقدية (ودائع التوفير، والشابطة، والودائع بالعملة الأجنبية، والأوراق المالية كالأذونات والسندات، والودائع المقيدة، كودائع الاستيراد، مثلاً، (و) كما تصنف الأدوات المالية حسب الوحدات الحائزة لها: المؤسسات العامة، المؤسسات المالية الأخرى... القطاع الخاص.

(٣) المستوى التجميعي الأول للبيانات والمعلومات المصرفية: عرض

الحسابات الموحدة للسلطة النقدية (المصرف المركزي)، والميزانية الموحدة للمصارف التجارية:

أولاً - ميزانية السلطة النقدية:

تتألف الموجودات (الأصول) في ميزانية السلطة النقدية من الفقرات الرئيسية الآتية: (١) الأصول الأجنبية (أو الخارجية)، وتشمل الذهب والعملات (النقد)

الأجنبية، ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والممتلكات من ح س خ (حقوق السحب الخاصة)، والودائع لدى المصارف الأجنبية والاستثمارات الأجنبية. (٢) المستحقات (الاستحقاقات) على الحكومة، وتشمل القروض والسلفيات لها، وأذونات (حوالات) الخزينة، والسندات الحكومية، والأوراق المضمومة أو المضمونة من قبل الحكومة. (٣) المستحقات على المؤسسات (الهيئات) العامة. (٤) المستحقات على المصارف التجارية، وتشمل أوراقاً معاداً خصمها، وقروضاً وسلفيات، وودائع المصرف المركزي. (٥) المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية. (٦) المستحقات على القطاع الخاص. (٧) الموجودات غير المصنفة، وتشمل الموجودات الثابتة للمصرف المركزي وأخرى.

أما المطلوبات وحتى الملكية (الخصوم) في ميزانية السلطة النقدية فتتكون من الفقرات الآتية: (١) النقود الاحتياطية (أو القاعدة النقدية)، وتشمل العملة المتداولة (لدى الجمهور، ولدى المصارف)، والودائع من المصارف التجارية، والودائع من المؤسسات (الهيئات) العامة، ومن المؤسسات المالية الأخرى، ومن القطاع الخاص. (٢) الودائع لأجل والإدخارية. (٣) ودائع الاستيراد. (٤) الالتزامات الخارجية. (٥) ودائع الحكومة. (٦) الأموال المقابلة. (٧) أموال الإقراض الحكومي. (٨) رأس المال الممتلك، ويشمل رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والخصصات، ومقابل تخصيصات (ح س خ). (٩) المطلوبات غير المصنفة، وتشمل الحسابات المعلقة، والكمبيالات مستحقة الدفع، وأخرى.

وتتغير القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) بسبب حركة المتغيرات الآتية، التي كانت (في الأردن على سبيل المثال، في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٣) وكما مبين في الجدول رقم (١).

وبعبارة أخرى، فإن التغير في القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) كان حصيلة:

RM	NFA + NDCG + COE + CCB + OIN
النقد الاحتياطي	العناصر المقابلة

ومع ثبات العوامل الأخرى، يزداد النقد الاحتياطي عند: (١) زيادة صافي الأصول الخارجية، و/أو. (٢) زيادة صافي الاقتراض الحكومي، إما من خلال زيادة المطلوبات الحكومية إزاء السلطة النقدية، أو النقص في الودائع الحكومية و/أو، (٣) زيادة صافي مستحقات السلطة النقدية على المصارف التجارية، و/أو، (٤) زيادة

جدول رقم (١)
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في الأردن (١٩٧٩ - ١٩٨٣)

ت	الفقرة	الرمز	نهاية كانون الثاني (مليون دينار)		
			١٩٧٩	١٩٨٣	التغير
١.	صافي الموجودات (الأصول) الخارجية	NFA	٣٦٧,٦	٣٨٠,٠	١٢,٤
٢.	صافي المستحقات المحلية على الحكومة	NDCG	٢٨,٨	١٦٠,١	١٣١,١
	أ - مستحقات على الحكومة { مع	DCG	٦٠,٣	٢٠٠,٤	١٤٠,١
	ب - ودائع الحكومة { التقريب)	GD	(٣١,٥)	(٤٠,٣)	(٨,٨)
٣.	مستحقات على الهيئات الرسمية	COE	٩,٢	٩١,٦	٨٢,٤
٤.	مستحقات على المصارف التجارية	CCB	٧,٢	١١,٩	٤,٧
٥.	بنود (فقرات) أخرى (صافي)	OIN	(٣٢,٤)	٢٠,٠	٥٢,٤
	القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي)	RM	٣٨٠,٣	٦٦٢,٦	٢٨٢,٣

المستحقات على الهيئات الرسمية، و/أو، (٥) حدوث نقص في البنود الأخرى (صافي).

ويمكن اعتبار سنة ١٩٧٩ سنة أساس، وقياس نسبة نمو كل من العناصر المكونة للتغير في قاعدة النقد، كنسب نمو مئوية قياساً بها، في السنوات اللاحقة. فمثلاً، كانت النسب المئوية للنمو سنة ١٩٨٠ قياساً بسنة ١٩٧٩، وكما مبين في الجدول رقم (٢).

وتتابع إدارات المصارف إسهام كل من العناصر أعلاه بالقاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) لأنها تؤثر بشكل مباشر في العملة في التداول والودائع المصرفية (على جانب المطلوبات). ويمكن تفسير التغير في العناصر المذكورة كما يأتي:

— حيازات صافي الموجودات (الاحتياطيات أو الأصول) الأجنبية (الخارجية أو الدولية) لدى السلطة النقدية: فالتغيرات في صافي الموجودات الأجنبية هي انعكاس للتطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات. إذ أن الإجمالي في ميزان

جدول رقم (٢)

نمو العناصر المؤثرة في النقد الاحتياطي في الأردن (١٩٧٩ - ١٩٨٠)

ت	الفقرة	أرقام سنة ١٩٨٠ قياساً بسة الأساس ١٩٧٩			
		المبلغ (مليون دينار)		النسبة المئوية للنمو	
١.	النمو في النقد الاحتياطي	٨٧,٠		٢٢٪	
٢.	أسهم في تحقيق هذا النمو كل من العناصر الآتية:				
	أ - صافي الموجودات (الأصول) الأجنبية	٤٩,٠	١٢,٩٪		
	ب - صافي المستحقات على الحكومة	٤٦,٩	١٢,٣		
	ج - المستحقات على المصارف التجارية	(٧,٢)	١,٩-		
	د - المستحقات على الهيئات الرسمية	١٢,٢	٣,٢		
	هـ - البنود الأخرى (صافي)	(١٣,٩)	٣,٦-		

المدفوعات، مثلاً، يخفض حيازات السلطة النقدية من الموجودات الخارجية، وقد يؤدي، عند ثبات العوامل الأخرى، إلى انخفاض النقد الاحتياطي (القوي الآخر)، وفي نهاية الأمر إلى انخفاض العرض النقدي. وبالعكس، إذا توفر فائض في ميزان المدفوعات ازدادت الموجودات الخارجية وقد تزايد أيضاً القاعدة النقدية. غير أنه إذا لم يسمح للتغيرات الكبيرة في حيازات السلطة النقدية من الموجودات الخارجية بأن تنتقل إلى القاعدة النقدية، فإن التغير في الموجودات (الاحتياطيات) الأجنبية (الدولية) تكون قد عصمت. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تحصل الدولة على عائدات النفط المصدر ولن تنعكس الزيادة في الاحتياطيات الدولية في القاعدة النقدية إلا إذا قامت الدولة بخفض السيولة في الاقتصاد الوطني. أي أن الزيادة في الفقرة (٢ - أ) من الجدول رقم (٢) أعلاه، سيواجهها انخفاض في الفقرة (٢ - ب) منه، أي في «صافي المستحقات على الحكومة» (وهي بدورها تساوي المستحقات على الحكومة ناقصاً الودائع الحكومية، فالودائع الحكومية لدى السلطة النقدية تزداد بسبب زيادة عائدات النفط مما يؤدي إلى تخفيض صافي المستحق على الحكومة).

- صافي المستحق على الحكومة: اقتراض الحكومة من السلطة النقدية سبب شائع لزيادة القاعدة. وتتفق الحكومات في الكثير من الدول النامية أكثر بكثير من قدرتها على التمويل (بواسطة الضرائب والاقتراض من السوق). وتضطر السلطة النقدية إلى توفير التمويل الذي تحتاجه الحكومة، وتكيف، عموماً بشكل سلمي إلى الوضع الخاص بموازنة الدولة.

- ائتمان السلطة النقدية للمصارف التجارية: تؤثر التغيرات في الائتمان المقدم من السلطة النقدية للمصارف التجارية (مثل القروض والخصومات والسلف) على حجم القاعدة النقدية. وأهم ائتمان تقليدي يقدم للمصارف التجارية هو إعادة الخصم، وهي أداة في السياسة النقدية يمكن زيادة كلفتها أو تخفيض المتاح منها للمصارف التجارية إذا أرادت السلطة النقدية خفض القاعدة النقدية (والعكس صحيح)، غير أن ذلك يعتمد على كون المصارف مدينة للسلطة النقدية بمبالغ كبيرة.

- المستحقات على الهيئات الحكومية: تقدم السلطة النقدية الائتمان للعديد من الهيئات العامة أو تشتري سنداتهما. وهذا بالتالي، يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية (ويحصل العكس في حالة تسديدها).

- البنود الأخرى (صافي): تتضمن هذه الفئة من المتغيرات المطلوبات (الخصوم) غير الاحتياطية على السلطة النقدية، وقد تشمل رأسال السلطة النقدية، والفائض المتوفر لديها، أو تأمينات (ودائع) الاستيراد المدفوعة سلفاً، أو أية خصوم لا تعد نقداً احتياطياً، وقد تفرض السلطة النقدية عليها قيوداً تنظيمية.

وعلى جانب المطلوبات وحق الملكية (الخصوم)، فإن الانتباه يتوجه نحو المجموعات الأساسية المكونة لها، وهي:

- النقود الاحتياطية (كما سبق تعدادها) والتي تسمى أيضاً «القاعدة النقدية»: وهي أهم البنود في جانب الخصوم، إذ عن طريقها تستطيع السلطة النقدية التأثير في سيولة المصارف التجارية وفي قدرتها على خلق الودائع النقدية عند خلقها للائتمان. وتؤلف العملة المتداولة بيد الجمهور الجزء الأعظم من النقود الاحتياطية في الدول النامية، تليها في ذلك العملة لدى المصارف التجارية، ثم بقية الفقرات التي سبق الإشارة إليها.

- الالتزامات شبه النقدية: وتتكوّن من الودائع الإدخارية ولأجل وهي الودائع ذات الفوائد لدى السلطة النقدية. كما تضم ودائع المقيمين، بخلاف الحكومة،

بالعملات الأجنبية، والمدفوعات المسبقة للمصارف التجارية مقابل فتح حسابات الاعتماد وحسابات الضمان، ولا تشمل ودائع الاستيراد بالعملية المحلية.

— الخصوم الأجنبية: وتشمل التزامات السلطة النقدية تجاه غير المقيمين (بالعملة المحلية أو الأجنبية)، والاقتراض من المصارف بالخارج، وودائع غير المقيمين، ومتأخرات الدفع، وصافي التسهيلات للدولة من صندوق النقد الدولي.

— الودائع الحكومية: وتشمل جميع الإيداعات التي تحتفظ بها وحدات الحكومة المركزية لدى السلطة النقدية.

— الأموال المقابلة: وهي المبالغ المتحصلة من بيع الواردات من المعونة السلعية بالعملية المحلية للمقيمين في الاقتصاد المتلقي بهذا العون.

— حسابات رأس المال: تتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات العامة والخاصة، والمخصصات الأخرى، والمقابل لمخصصات ح س خ.

— خصوم أخرى غير مصنفة: مثل الحسابات المعلقة، والكمبيالات مستحقة الدفع، والدخل المقبوض سلفاً، والعملة التذكارية.

ثانياً - الميزانية الموحدة للمصارف التجارية:

تظهر بيانات المصارف التجارية في نشرات المصرف المركزي على شكل ميزانية موحدة لمصارف الودائع النقدية. وتقوم المصارف التجارية بصورة جماعية بخلق الودائع النقدية في الاقتصاد، وبالتالي، فإن الودائع النقدية أو التجارية تشكل جزءاً مهماً من إجمالي التزاماتها. وهي تقوم بخلق الودائع النقدية من خلال تقديم الائتمان إلى القطاعات غير المالية في الاقتصاد، وفقاً لأوضاع السيولة لديها، والتي تنعكس عادة في الودائع التي تضعها لدى السلطة النقدية.

ويمكن إيجاز مجموعات الموجودات (الأصول) في الميزانية الموحدة المذكورة كما يأتي:

— الاحتياطيات: وتشمل النقد، والودائع الجارية لدى المصرف المركزي بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي والاحتياطي الحر.

— الموجودات الأجنبية: تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في تمويل التجارة الخارجية، ولذلك، فإنها غالباً ما تحتفظ بأصول خارجية لغرض تسوية الحسابات مع المصارف المراسلة وكذلك كاستثمارات. وتشمل هذه المجموعة الودائع لدى المصارف بالخارج، وكمبيالات التصدير، والأوراق المالية التي يصدرها غير المقيمين والقروض والسلف لغير المقيمين.

- الاستحقاقات على الحكومة: وتضم القروض والسلف المقدمة لوحدة الحكومة المركزية وكذلك حيازات المصارف التجارية من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الوحدات (السندات وأذونات الخزينة) سواء أكانت إلزامية أم حرة.
 - الاستحقاقات على بقية الاقتصاد المحلي: حيث تصنف حسب القطاع المدين، وهي الاستحقاقات على الحكومات المحلية والإقليمية، والمؤسسات والمنشآت العامة غير المالية، والاستحقاقات على القطاع الخاص والمؤسسات المالية الأخرى.
 - موجودات غير مصنفة: مثل الأصول الثابتة والكمبيالات قيد التحصيل.
- أما على جانب المطلوبات وحق الملكية، فإن أهم المجموعات في الميزانية الموحدة هي:

- الودائع النقدية وشبه النقدية: وهي تشمل الودائع تحت الطلب (وهي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها المتعاملون المقيمون خلاف الحكومة المركزية والقابلة للاستخدام بشكل مباشر كوسيلة للدفع)، والودائع لأجل، والادخارية، والودائع بالنقد الأجنبي للمقيمين.
- المطلوبات الأجنبية: وتشمل التزامات المصارف التجارية لغير المقيمين، كالأرصدة للعملاء الأجانب، وودائع غير المقيمين.
- الودائع الحكومية: وتشمل الأرصدة التشغيلية والأموال المشابهة التي تضعها وحدات الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية.
- الائتمان المقدم من المصرف المركزي: على شكل إعادة خصم وسلف وغيرها.
- الالتزامات الأخرى غير الميومة: وتضم ودائع الاستيراد والاقتراض طويل الأجل من الخارج والأموال المقابلة للمنح من الخارج، والاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، وحساب رأس المال.
- خصوم أخرى: مثل العمليات المصرفية قيد التسوية، والالتزامات مستحقة الدفع غير المسددة، وتخصيصات صندوق التقاعد.

(٤) المستوى التجميعي الثاني لميزانيات المؤسسات المالية: المسح النقدي:

يعتمد تحليل البيانات والمعلومات النقدية إلى درجة كبيرة على تفهم الأوضاع المالية السائدة لتسهيل عملية تقييم الخيارات المتاحة أمام السلطة النقدية، وكذلك لتمكين المصارف التجارية من معرفة التوجهات العامة للسياسة النقدية، سواء ما تحقق منها،

أو ما هو مرتقب، في ظل تلك الظروف. ونظراً إلى أن معظم أدوات السياسة النقدية يهدف إلى إحداث آثار اقتصادية كلية، فإن هذا الهدف يتطلب تجميع حسابات النظام المالي في المستوى الذي تتضح فيه الاتجاهات العامة، واتجاهات الاقتصاد الكلي، وتنظم المعلومات المفيدة في دراسة تفاصيل السيولة، وغط توزيع الائتمان بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وهكذا، فالمسح النقدي يهدف بصورة أساسية إلى المساعدة في تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بسياسات السلطة النقدية، والتي تؤثر بدورها في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. كما يقوم أيضاً، بإظهار العلاقة المالية بين المؤسسات النقدية التي توفر وسائل الدفع في الاقتصاد، وبين بقية القطاعات الأخرى للمتعاملين، بما في ذلك القطاع الخارجي. وللحصول على «المسح النقدي»، يتم توحيد حسابات السلطة النقدية مع الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (مصارف الإيداع النقدي)، وإزالة المعاملات البينية داخل النظام (بين المصارف التجارية والسلطة النقدية). كما أن تبويب المسح النقدي يعكس أهم المؤشرات التي تساعد على التحليل النقدي ورسم السياسة النقدية واتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المرتبطة بهذه السياسة.

وهناك معادلة للمسح النقدي تقوم على نظرية القيد المزدوج في المحاسبة، أي أن الموجودات (أو الأصول) تساوي المطلوبات وحق الملكية (أو الخصوم). وبالنسبة للنظام المصرفي، فإن هذه المعادلة هي ذات فائدة كبيرة في وضع البرامج المالية وتحديد

جدول رقم (٣) المسح النقدي

ت	الموجودات (الأصول)	ت	المطلوبات وحق الملكية (الخصوم)
١.	موجودات أجنبية (صافي)	١.	النقد
٢.	الائتمان المحلي	٢.	شبه النقد
٣.	الاستحقاقات على الحكومة (صافي)	٣.	ودائع الاستيراد
٤.	الاستحقاقات على المؤسسات العامة	٤.	أموال مقابلة
٥.	الاستحقاقات على القطاع الخاص	٥.	بنود أخرى (صافي)

العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، وبالتالي التعرف على أدوات السياسة النقدية المطلوبة لمعالجة الوضع. وخلاصة معادلة المسح النقدي هي:

$$\text{صافي الأصول الأجنبية} + \text{الاثنان المحلي} \\ = (\text{النقد} + \text{شبه النقد}) + \text{صافي البنود الأخرى}$$

ونظراً إلى أن السيولة المحلية = (النقد + شبه النقد)، فإن المعادلة تكون: السيولة المحلية = صافي الأصول الأجنبية + الاثنان المحلي \pm صافي البنود الأخرى وعليه، فإن والتغيير في السيولة المحلية، يساوي التغيير في الفقرات المقابلة لها.

أما أهم البنود في المسح النقدي (ميزانية السلطة النقدية + الميزانية لمصارف الإيداع النقدي) فهي تضم على جانب الموجودات (الأصول) ما يأتي:

— الأصول الأجنبية (صافي): وتشمل الأصول الأجنبية للسلطة النقدية ولمصارف الإيداع النقدي، مطروحاً منها الالتزامات الخارجية للسلطة النقدية ولمصارف الإيداع النقدي.

— الاثنان المحلي: ويشمل استحقاقات السلطة النقدية ومصارف الإيداع النقدي على الحكومة، مطروحاً منها ودائع الحكومة لدى السلطة النقدية ولدى مصارف الإيداع النقدي.

— الاستحقاقات على المؤسسات العامة من قبل السلطة النقدية ومصارف الإيداع النقدي.

— الاستحقاقات على القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير النقدية، من قبل السلطة النقدية ومصارف الإيداع النقدي.

أما على جانب الخصوم، فإن أهم فقراته هي:

— النقود: وتشمل العملة المتداولة خارج المصارف، وودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة لدى السلطة النقدية، والودائع تحت الطلب لدى مصارف الإيداع النقدي.

— شبه النقود: وتضم ودائع الادخار لأجل لدى السلطة النقدية ولدى مصارف الإيداع النقدي، وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية لدى السلطة النقدية ومصارف الإيداع النقدي.

— ودائع الاستيراد.

— الأموال المقابلة.

– بنود أخرى (صافي): وتشمل حسابات رأس المال لكل من السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي، وبنود أخرى (صافي) للسلطة النقدية والمصارف المذكورة، والتزامات المصارف التجارية تجاه السلطة النقدية، وإلتئان السلطة النقدية إلى مصارف الايداع النقدي، مطروحاً منها احتياطات مصارف الايداع النقدي، والاستحقاقات عليه من السلطة النقدية.

وعليه، فإن العوامل المؤثرة في السيولة المحلية يمكن إجمالها بالتغيير في: (١) صافي الأصول الأجنبية، (٢) الإلتئان المقدم للحكومة (صافي)، (٣) الإلتئان المقدم للمؤسسات العامة، (٤) الإلتئان المقدم للقطاع الخاص، (٥) صافي البنود الأخرى.

(٥) المستوى التجميعي الثالث لميزانيات المؤسسات المالية: المسح المالي:

عل الرغم من أن السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي يشكلان معاً عصب النظام المالي، إلا أن هناك مؤسسات مالية غير نقدية تؤدي دوراً في تجميع مدخرات الجمهور، وفي منح الإلتئان إلى الاقتصاد، من جهة أخرى. وتقدم بعض هذه المؤسسات عدداً كبيراً من الخدمات المالية التي تقدمها مصارف الإيداع النقدي ولكنها لا تتحمل التزامات مالية تأخذ شكل الودائع القابلة للسحب بشيكات. كما أن بعضها (شركات التأمين، وصناديق التقاعد) يقدم خدمات مالية مختلفة. ولذلك، تقسم هذه المؤسسات إلى مجموعتين هما: المؤسسات المالية شبه المصرفية، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وتشمل المؤسسات المالية الأخرى شبه المصرفية ما يأتي:

– المؤسسات التي تقبل الودائع من الجمهور ولكنها لا توفر تسهيلات الودائع القابلة للتحويل، وهي مصارف الادخار وصناديق توفير البريد.

– مصارف التنمية، وتستمد أموالها من الحكومة والمؤسسات المالية الأخرى والاستدانة من الخارج (من وكالات التنمية) وهي عادة لا تتحمل التزامات تجاه الجمهور.

– الوحدات المصرفية الخارجية، التي تعمل في بعض الأقطار (البحرين، مثلاً) ويسمح لها بالتعامل مع غير المقيمين، وبعض المعاملات مع المقيمين، حيث تدخل الأخيرة في الاحصاءات النقدية والمصرفية.

أما المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، فتشمل شركات التأمين المختلفة، وصناديق التقاعد (المعاشات) والضمان الاجتماعي. ولا يمكن تحليل خدماتها المالية على

أساس السيولة والعائد (المصرفية) لأن الأدوات المالية التي تصدرها ذات سيولة غير محددة، كما أن عائداتها يتوقف على أوضاع طارئة.

ويمكن تجميع الحسابات الموحدة للمؤسسات المالية الأخرى غير النقدية، من حيث الأصول والخصوم كما يأتي:

— الأصول: تشمل النقد في الصندوق والأصول الأجنبية، والاستحقاقات على الحكومة، والاستحقاقات على المؤسسات العامة والاستحقاقات على القطاع الخاص، والاستحقاقات على المصارف التجارية.

— الخصوم: تشمل الودائع النقدية، الودائع الإيداعية ولأجل، الأسهم والسندات، الالتزامات الأجنبية، الاقتراض من الحكومة، الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من مصارف الإيداع النقدي، حساب رأس المال، بنود أخرى (صافي).

والمسح المالي، باعتباره تجميعاً وتوحيداً لكل مؤسسات «القطاع المالي»، هو أفضل من المسح النقدي كمصدر للمعلومات عن التمويل المشترك بين القطاعات. ونظراً إلى أنه يجمع حسابات المؤسسات المالية النقدية وغير النقدية، فإنه يوفر بالضرورة صورة أكثر اكتمالاً عن التطورات في استحقاقات متعاملين آخرين. غير أنه يعاني، كمسح، من عدم تجانس المؤسسات المكونة له، من حيث أنماط سلوكها، والمهام التي تؤديها، واستجاباتها للحوافز المتشابهة. وهذا يظهر بشكل خاص في اختلاف سلوك المؤسسات المالية النقدية عن المؤسسات المالية غير النقدية، وداخل المجموعة الأخيرة بين المؤسسات شبه المصرفية وغير المصرفية.

و بسبب اختلاف المؤسسات المالية غير المصرفية عن غيرها (المسح النقدي + المؤسسات المالية غير النقدية ولكن شبه المصرفية)، فقد أخذ الاهتمام يتركز مؤخراً على «المسح المصرفي» وذلك بضم المؤسسات المصرفية سواء، أي باستبعاد المؤسسات المالية غير المصرفية عن المجموعة.

(٦) عينة من المؤشرات النقدية والمصرفية الأساسية التي تستخدمها السلطة النقدية، وتشرها دورياً:

تتضمن البيانات والمعلومات الدورية التي ينشرها المصرف المركزي في نشراته وتقاريره عدداً كبيراً من المؤشرات الأساسية، ولا يمكن لورقة بهذا الحجم أن تجمع وتحلل كل هذه المؤشرات، ولا سبيل إلا الانتقاء على أساس «الأكثر أهمية»، من وجهة نظر الباحث. وفي البداية، لا بد من الإشارة إلى المجموعة الكبيرة المتنوعة من النسب

والتحليل المالية والائتمانية (التي أشير إليها في الورقة الأولى عن التحليل المالي لأداء المصارف) والتي يمكن استخدام الكثير من مؤشراتهما، بعد تجميعها للقطاع المصرفي ككل، من قبل المصرف المركزي. بل إن الأخير يعمل، في الدول المتقدمة على استخراج معدلات الأداء للقطاع المصرفي ككل، أو لمجموعات منه وللإجمالي، لغرض تمكين إدارات المصارف من مقارنة أدائها بأداء القطاع ككل، وبالتالي تطوير أو إعادة النظر بسياساتها ومسيرتها وعملياتها.

غير أن هناك إلى جانب النسب والتحليل المالية والائتمانية آفة الذكر مجموعة من المؤشرات الأساسية الدورية التي يستخدمها المصرف المركزي لرقابة النظام المصرفي، ولصياغة أدوات سياسته النقدية في ظل الظروف والمتغيرات. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

(أولاً) المؤشرات الدالة على تغيير الودائع:

وهي مجموعة من المؤشرات المهمة، التي يمكن اختيار ما يأتي منها:

(أ) سرعة تداول الودائع:

تعد سرعة تغيير الودائع عنصراً أساسياً في متابعة تطور النشاط الاقتصادي، ومتابعة كفاءة استخدام الودائع (الجارية) كواسطة في التبادل التجاري. إذ ترتفع سرعة التداول، عموماً، بزيادة النشاط الاقتصادي مشيرة بذلك إلى زيادة عدد مرات سحب وإيداع الودائع في المصارف أثناء اتمام المعاملات. وفي الدول التي تنتشر فيها العادة المصرفية في نطاق واسع، بحيث تعد الودائع (الجارية) أهم مكونات القاعدة النقدية (العملة + الودائع الجارية)، فإن هذا المقياس يعتبر مقارباً لسرعة تداول القاعدة النقدية. وغني عن البيان أن معادلة «Fisher» الأساسية:

$$MV = PT$$

أي أن (القاعدة النقدية × سرعة التداول = مستوى الأسعار × حجم التبادل)

وهناك مقياسان أساسيان لسرعة التداول، أولهما «سرعة التداول على أساس المعاملات»، والثاني «سرعة التداول على أساس الناتج القومي القائم (GNP) بالأسعار الجارية». وتحسب النسبة الأولى كما يأتي:

مجموع المسحوبات من الودائع الجارية خلال السنة

رصيد الودائع الجارية آخر السنة

$$\text{مثلاً: } \frac{925,8 \text{ بليون درهم}}{64,3 \text{ بليون درهم}} = 14,4 \text{ مرة}$$

بينما يحسب المقياس الثاني على الوجه الآتي:

$$\begin{aligned} & \frac{\text{الناتج القومي القائم بالأسعار الجارية}}{\text{القاعدة النقدية (أي العملة المتداولة + الودائع الجارية)}} \\ &= \frac{1103,3 \text{ بليون درهم}}{227,1} = \frac{1103,3}{227,1} = 4,9 \text{ مرة} \end{aligned}$$

وثمة ملاحظات حول احتساب المقياسين أعلاه. فالمقصود بالودائع هنا، تقليدياً، الودائع غير الحكومية (أو الأهلية) على أساس أن الودائع الحكومية تخضع لمؤثرات إدارية وسياسية تترك الاستفادة منها كمؤشر اقتصادي. كما أن الاتجاه الشائع يحدد هذه الودائع بالودائع الجارية (تحت الطلب) فقط، لأنها هي التي تستخدم واسطة في التبادل جنباً إلى جنب مع العملة، في حين أن ودائع التوفير والثابتة تستخدم عموماً كأداة للإدخار ولا تسحب في الأحوال الاعتيادية لإتمام المعاملات التجارية الجارية. غير أن اتساع القطاع العام في الكثير من الدول النامية (والعربية منها) وشموله للكثير من المنشآت ذات الإنتاج المباشر يجعل من المناسب أخذ ودائعه ونظر الاعتبار عند حساب سرعة التداول. كما أن هناك من يرى بأن نسبة معينة (تستقرأ بالتجربة) من ودائع التوفير تتحرك سنوياً كالودائع الجارية حيث يعتمد أصحابها إلى سحبها لإتمام المعاملات التجارية، وبالتالي فإنه من المفضل إضافتها إلى الودائع الجارية. وثمة ملاحظة ثالثة، هي أنه من الأفضل إحصائياً أخذ المتوسط الشهري للودائع (مهما كانت) في حسب السنتين أعلاه، بدلاً من أخذ مبلغها في نهاية الشهر الأخير من السنة فقط، لتفادي التركيز على أثر الشهر الأخير من السنة في الحساب.

(ب) خلق الودائع (خلق الائتمان):

تعمل المصارف التجارية على أساس «الاحتياطيات الجزئية»، أي أن المصرف يستبقى جزءاً مما يتسلمه من ودائع، ويوظف الباقي في القروض والاستثمارات (أي أنه لا يبيع، كمنشأة أعمال، سياسة الاحتفاظ بالاحتياطيات الكلية، أو ١٠٠٪ من الودائع نقداً). وأساس خلق الودائع هو احتفاظ النظام المصرفي باحتياطيات فائضة، إذ بدونها لا يستطيع أي مصرف زيادة قروضه واستثماراته. فلو كان حجم

الاحتياطيات الفائضة (١٠٠٠) مليون درهم، وكانت نسبة الاحتياطيات الجزئية (للفاء بالاحتياطي القانوني التقدي) والاحتياجات اليومية لعمليات المصرف تساوي (٢٠٪)، فإن النظام المصرفي يستطيع، ضمن شروط وضوابط، أن يخلق (٥٠٠٠) درهم، على أساس المعادلة الآتية:

$$\begin{aligned} & [\dots + {}^3\left(\frac{\text{خ}}{\text{و}}\right) + {}^2\left(\frac{\text{خ}}{\text{و}}\right) + \frac{\text{خ}}{\text{و}} + ١] ١٠٠٠ = ٦٤٠ + ٨٠٠ + ١٠٠٠ \\ & = \left(\frac{١}{\frac{\text{و}}{\text{خ}}}\right) ١٠٠٠ = \left(\frac{١}{\frac{\text{خ}}{\text{و}}}\right) ١٠٠٠ = \\ & = ٥٠٠٠ \text{ مليون درهم.} \end{aligned}$$

أي أن مضاعف الودائع هو (٥) أو $\left(\frac{٥٠٠٠}{١٠٠٠}\right)$ ، وهو مئات من نسبة (٢٠٪) من احتياطيات جزئية. غير أنه لغرض انجاز هذه العملية، لا بد من عودة الأموال المقرضة والمستثمرة إلى النظام المصرفي باستمرار (عدم وجود نفوس خارجي)، واستعمال الشيكات في التعامل، وعدم تبديل نسبة الاحتياطيات الجزئية، ووجود اعتماد لدى الجمهور للاقتراض أو طرح الاستشارات، بما يخلق الفرص أمام المصارف لتوظيف أموالها لإكمال الدورة.

وهناك معادلات أخرى تتضمن استخدام مضاعف النقود (المضاعف التقدي) بأشكال متعددة، حسب شمول مكونات الودائع (أهلية فقط، جارية فقط... أم توسيع القاعدة لتشمل مكونات أخرى)، ولكن لا مجال للتوسع بها بهذه الورقة.

(ج) التكوين النسبي للقاعدة النقدية (النقد الاحتياطي، أو النقد قوي الأثر):

نظراً إلى أن القاعدة النقدية تتألف من عنصرين أساسيين هما: العملة في التداول والودائع الجارية، فإنه من الضروري حساب نسبة كل منهما إلى مجموع القاعدة النقدية سنوياً: مثلاً، أن العملة في التداول = ٧٢,١٪، مقابل ٢٧,٩٪ للودائع الجارية. وفي الدول التي لم تتطور فيها العادة المصرفية بعد، فإن الجزء الأكبر من القاعدة النقدية يتألف من العملة في التداول. ويتحرك التكوين موضوع البحث ببطء عبر عملية التنمية، ليؤشر التغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكثيرة والمتشابكة التي تؤثر في انتشار العادة المصرفية.

(د) التكوين النسبي للودائع :

يوجد عدد من المؤشرات الإجمالية الدالة على التكوين النسبي للودائع (أي أن مجموع أو متوسط مجموع الودائع يساوي ١٠٠٪، وتنسب أنواع الودائع إليه) على النحو الآتي:

- الودائع الجارية، التوفير، الثابتة (حسب أجالها).
- الودائع المقيمة، غير المقيمة.
- الودائع بالعملة المحلية، بالعملة الأجنبية.
- الودائع الأهلية (الخاصة) والحكومية، والقطاع العام.
- الودائع من القطاع العائلي، من قطاع الأعمال (خاص وعام)، ومن الحكومة (المركزية)، والحكومات المحلية والإقليمية.

هـ - سرعة نمو مجموع (أو متوسط مجموع) الودائع سنوياً، وسرعة نمو كل من مكونات الودائع أعلاه.

و - أسعار الفائدة المدفوعة على ودائع التوفير، والثابتة، والمقيمة وغير المقيمة، وبالعملة المحلية، والعملة الأجنبية.

(ثانياً) المؤشرات الدالة على متانة رؤوس أموال المصارف التجارية:

وقد سبقت الإشارة إلى هذه المؤشرات من حيث العلاقة بين رؤوس الأموال المملوكة والودائع (عدد مرات الودائع قياساً برؤوس الأموال المملوكة)، والعلاقة بين كل من الودائع (كمجموع) والموجودات، والقروض، الاستثمارات، الموجودات المربحة، الموجودات ذات المخاطرة.

(ثالثاً) المؤشرات الدالة على وضعية الاحتياطيات:

يستعمل مصطلح «الاحتياطيات» بشكل واسع في الحياة المصرفية، وهناك عدد من المؤشرات المهمة التي تعددها وتشرها السلطة النقدية عن سلوك مجموعة من الاحتياطيات، حيث إن لكل منها أهميته المتأينة من مكوناته أو كيفية حسابها:

أ - الاحتياطيات العاملة، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الودائع لدى المصارف الأجنبية +

الودائع النقدية لدى المصرف المركزي - الاحتياطيات
القانونية النقدية لدى المصرف المركزي .

حيث تمحذف فقرتا الودائع لدى المصارف المحلية ، والشيكات برسم التحصيل ،
لأنها تمثل معاملات بينية داخل النظام المصرفي التجاري .

ب - الاحتياطيات الفائضة ، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات الفائضة = نقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى المصارف الأجنبية
+ الودائع النقدية لدى المصرف المركزي - (الاحتياطيات
القانونية النقدية المجمدة لدى المصرف المركزي +
الاحتياطيات القانونية النقدية المجمدة في صناديق المصارف
التجارية) .

إذن ، فالفارق بين الاحتياطيات العاملة والفائضة هو طرح الاحتياطيات القانونية
النقدية (المجمدة في المصرف المركزي وفي صناديق المصارف التجارية) من مجموع
الاحتياطيات .

جـ - الاحتياطيات الحرة ، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات الحرة = الاحتياطيات الفائضة - (القطع المكرر أي إعادة الخصم)
+ (السلف من المصرف المركزي للمصارف التجارية) .

وفي حين أن الاحتياطيات العاملة والفائضة يجب أن تكون موجبة ، فإن
الاحتياطيات الحرة يمكن أن تكون سالبة كذلك . ويتحقق ذلك عندما تكون المصارف
التجارية في ضائقة من السيولة ، بحيث إن القطع المكرر والسلف من المصرف
المركزي تفوق كل ما لديها من احتياطيات فائضة . ولذلك ، فهذا المؤشر يعد حساساً
جداً للوضع العام لسيولة المصارف ، وبالتالي تستفيد منه السلطة النقدية والإدارات
المصرفية معاً في تقييم موقف السيولة في القطر .

(رابعاً) التكوين القطاعي وحسب الأجل والضمانة للقروض المصرفية:

كما أن من المؤشرات الأساسية لكل من السلطة النقدية والإدارات المصرفية توزيع
القروض المصرفية حسب القطاعات: تجارة ، صناعة ، زراعة ، مقاولات ، ... وإلى
إنتاجية واستهلاكية ، ثم التوزيع الفرعي داخل مجموعات القروض حسب أجل
القرض ، والضمانة . فمن بين أهم ما تعنى به السياسة النقدية توزيع القروض

المصرفية قطاعاً بما ينسجم ويتوافق مع متطلبات التنمية، وأسبقيات توزيع الموارد النقدية. ومن المعروف في الأقطار العربية أن القروض المصرفية تتركز في قطاع التجارة (الداخلية والخارجية)، ثم تمويل المقاولات ورؤوس أموال التشغيل للصناعة، بينما تنحصر عن القطاعات الأخرى، وخاصة عن القروض الأطول أجلاً للقطاعات الأساسية في التنمية. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الضمانة هي ليست العنصر الأساس في تحصيل القروض لاحقاً، فإن السلطة النقدية تحرص على سلامة استخدام الأموال المصرفية في قروض مضمونة، أو سليمة قدر المستطاع.

(خامساً) التكوين النسبي للقروض المصرفية حسب أشكالها:

وتبوّب القروض المصرفية كذلك حسب كونها: سحب على المكشوف، خصم (قطع)، وسلف، هذا إلى جانب خطابات الضمان (الكفالات) التي هي ليست قروضاً وإنما تسهيلاً مصرفياً، يدفع المستفيد نسبة مئوية من مبلغها عند إصدارها.

(سادساً) التكوين النسبي لمحفظة الاستثمارات:

سبقت الإشارة، في التحليل المالي لميزانيات المصارف (بورقة أخرى)، إلى ضرورة حساب التكوين النسبي لمحفظة الاستثمار، على الأقل في ثلاثة جوانب: أولها تحليل مكونات المحفظة حسب الجهة المصدرة (حكومة مركزية، حكومات محلية، قطاع خاص...)، وحسب الأجل (عدد السنين المتبقية للاستحقاق)، ثم حسب الأداة (حوالة خزنية، سند، سهم...). فكلما مالت المحفظة نحو الاستثمار في أوراق الحكومة المركزية ولأجل أقصر كلما زادت السيولة وقل العائد والعكس صحيح. وتشترط السلطة النقدية ضوابط خاصة تحكم قدرة إدارة المصرف على التحرك، مما يعني ضرورة معرفتها والعمل بموجبها.

(سابعاً) هيكل أسعار الفائدة:

تعنى السلطة النقدية بهيكل أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل النظام المصرفي، وبالفوارق بينها، قطاعياً، وحسب الأجل، والأداة... لأن ذلك يعد من وسائل السياسة النقدية. كما أن الإدارات المصرفية تهتم بهيكل أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة سواء تلك التي تتقرر في السوق، أو السقوف التي تحددها السلطة النقدية، لأن هيكل إيرادات وكلف المصارف يعتمد أساساً على هيكل أسعار الفائدة.

والفائدة المقبوضة هي تلك التي يحصل عليها المصرف من توظيف أمواله في

القروض والاستثمارات والاحتياطيات الفائضة المباعة. ونظراً إلى تضاروت توزيع القروض قطاعياً (تجارة، صناعة...)، وحسب الأجل، والضمانة، والمخاطرة، يل وحسب المركز الائتماني للمقترض، وتفاعل عرض الأموال مع طلبها في السوق... فإن هناك هيكلًا لأسعار الفائدة المقبوضة يعكس مثل هذه المتغيرات، ويبقى متبدلاً مستجيباً لتقلبات السوق، وللسياسة النقدية.

أما الفائدة المدفوعة فهي التي تدفع للمودعين بوجه خاص، (ودائع التوفير، والثابتة، حسب آجالها)، ثم الفائدة المدفوعة على الاحتياطيات الفائضة المشتراة، وعلى الديون طويلة الأجل. وهناك هيكل خاص بها كذلك، يعكس وضع السيولة في القطر، والحوافز الممنوحة للمودعين ومرونة استجاباتهم لها، ورغبة مجهزي الأموال في إطالة آجالها مقابل مردود أعلى من المصارف.

ويعد الفارق «في سعر الفائدة على الأموال (الاحتياطيات) الفائضة المشتراة والمباعة يومياً بالسوق مؤشراً حساساً جداً يعكس مدى وفرة الأموال المصرفية الفائضة. كما أن هناك مؤشراً حساساً آخر هو سعر الفائدة على «الودائع بين المصارف».

وعلى صعيد التعامل المصرفي الدولي، لا بد أن يشار إلى سعر الليبور (Libor) وهو (London Interbank Offered Rate) أي سعر الفائدة التي تستعد المصارف على أساسه لمنح قروضها في الأسواق الدولية لما بين المصارف في لندن. ويقابل ذلك سعر الليبيد (Libid)، وهو (London Interbank Bid Rate)، أي سعر الفائدة الذي ترغب المصارف أن تدفعه على الأموال التي تقترضها في الأسواق الدولية لما بين المصارف في لندن. وهناك أسعار فائدة أخرى قاعدية كثيرة، في مناخ مصرفي ومالي، محلي ودولي، يشجع على استخدام أسعار الفائدة المتغيرة (أو المتقلبة) وذلك باتفاق الدائن والمدين على سعر فائدة يعُدّل على أساس سعر قاعدي (مثل سعر الفائدة على حوالات الخزينة الأميركية، كقاعدة...).

ب - بيانات ميزانية المدفوعات:

بالإضافة إلى البيانات والمعلومات النقدية والمصرفية التي يعدها وينشرها المصرف المركزي دورياً، فإنه يقوم كذلك بتجميع مكونات ميزان المدفوعات، من إحصاءات التجارة الخارجية، والمدفوعات الأخرى، ويعد الجهة المسؤولة عن ترتيب فقرات الميزان، ونشره، ومتابعة تطوره.

(١) التعريف وأسس التجميع :

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة، يشمل: (١) المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، (٢) تغيرات الملكية وكذلك التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والمستحقات على المطلوبات من العالم الخارجي لذلك الاقتصاد، (٣) التحويلات بدون مقابل، والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنة في المفهوم المحاسبي، وأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو تغيرات لم يجر قيد مقابل لها.

ويستند إعداد الميزان إلى خمسة أسس هي :

— نوعية البيانات المقصودة : وهي بيانات عن التدفقات وليس عن المخزون، وهي تتعلق بالمبادلات بين اقتصاد ما وبقيّة أنحاء العالم.

— نظام القيد المزدوج : فهناك جانبان لكل معادلة تسجل بالميزان دائن (وإشارته موجبة) ومدين (وإشارته سالبة)، ويتساوى الجانبان الدائن والمدين. وعلى ذلك، فإن الاقتصاد يسجل قيوداً دائنة: (١) للموارد الحقيقية التي ترمز للصادرات، (٢) للبنود المالية التي تعكس إما تخفيضاً في الموجودات الأجنبية، أو زيادة في المطلوبات الأجنبية للاقتصاد. ومن الناحية الأخرى، فإن الاقتصاد الذي يعد البيان يسجل قيوداً مدينة: (١) للموارد الحقيقية التي ترمز إلى الواردات و (٢) للبنود المالية التي تعكس إما زيادة في الموجودات أو نقصاً في المطلوبات. وبعبارة أخرى، فإنه بالنسبة للموجودات (سواء كانت حقيقية أو مالية) فإن الرقم الموجب (الدائن) يمثل انخفاضاً في الحيازات، بينما يمثل الرقم السالب (المدين) زيادة فيها، وعلى العكس من ذلك فإنه بالنسبة للمطلوبات فإن الرقم الموجب يظهر زيادة والسالب يظهر نقصاً. أما التحويلات بدون مقابل، والقيود المقابلة، فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة، ومدينة عندما تكون هذه القيود دائنة.

— طبيعة المعاملات المشمولة: تتم أغلب المعاملات بين اقتصادات مختلفة، حيث تقدم جهة واحدة فيها قيمة اقتصادية لجهة أخرى وتحصل في المقابل على قيمة مساوية لها. وطرفا هذه المبادلات هم من المقيمين، والأشياء التي يتم تبادلها هي إما موارد حقيقية (سلع وخدمات ودخل) أو موارد مالية. وهناك إلى جانب ذلك الهبات التي تسجل مقابل قيمة «تحويل بدون مقابل».

— مفهوم الاقتصاد: يتكوّن الاقتصاد من الهيئات الاقتصادية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بحدود أراضي إقليمية للدولة معينة أكثر منه مع أراضي إقليمية للدولة أخرى. ويسجل ميزان المدفوعات إما معاملات هيئة معينة مع العالم الخارجي (إذا اعتبرت مقيمة في الاقتصاد) أو معاملات هيئة معينة مع هذا الاقتصاد (إذا اعتبرت غير مقيمة).

— المقيمون في الاقتصاد: ويشمل ذلك الحكومة العامة، الأفراد، الأجهزة الخاصة غير الهادفة للربح، المؤسسات والمنشآت، وتشمل وكالات الحكومة العامة المقيمة جميع الإدارات، المنشآت، الأجهزة المركزية والمحلية الواقعة في الأراضي الإقليمية، وكذلك السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات التابعة للحكومة والمقيمة في مكان آخر. وتحدد الإقامة بما لا يقل عن سنة واحدة في الاقتصاد.

(٢) المكونات الأساسية لميزان المدفوعات:

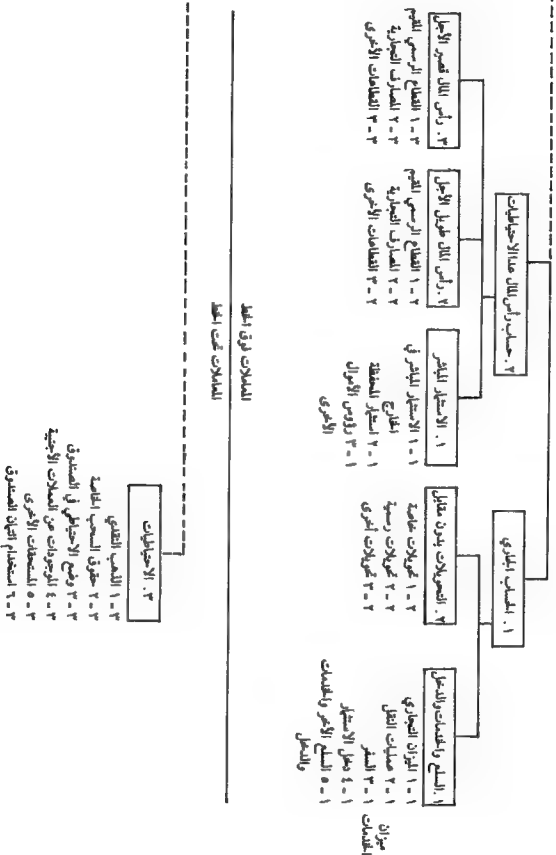
يتكوّن ميزان المدفوعات من ثلاث مجموعات أساسية من الحسابات هي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال (عدا الاحتياطات)، وحساب الاحتياطيات، وعمل النحو الآتي (وكما في الشكل المرفق).

(أولاً) الحساب الجاري: ويتكوّن من مجموعتين أساسيتين هما: السلع والخدمات والدخل، والتحويلات بدون مقابل:

— السلع والخدمات والدخل: وهي تضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات. فالميزان التجاري يغطي الصادرات والواردات من السلع، وهي تمثل قيمة السلع والخدمات المقدمة لها حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر (أي القيمة (F.O.B.)). وتقسم السلع إلى مجموعات نقطية وغير نقطية (وهو تبويب مهم في الأقطار العربية). كما تبويب المجموعة السلع غير النفطية إلى سلع استهلاكية (الجارية، والدائمة)، وبيع رأسمالية (مكائن ومعدات، قطع غيار، سلع وسيطة، مواد أولية وشبه مصنعة)، وبيع أخرى. وقد تقسم سلع الاستهلاك الجارية إلى زراعية (أو غذائية) وصناعية. . . وهكذا.

وتقيم السلع بسعر السوق في تاريخ تغير (انتقال) الملكية. أما الخدمات فتشمل عمليات النقل (أجور نقل البضائع، والتأمين عليها، والخدمات الأخرى المقدمة لها، وخدمات المسافرين، وخدمات الموانئ)، والسفر (العمل، الدراسة، أغراض أخرى)، ودخل الاستثمار (الأرباح، الفوائد، والعائدات الأخرى)، والسلع الأخرى والخدمات والدخل (متنوعة).

المكونات الرئيسية ليزان المدفوعات



– التحويلات بدون مقابل: وتشمل التحويلات بدون مقابل خاصة (تحويلات المهاجرين والعمال والأخرى)، والتحويلات بدون مقابل الرسمية (المعاملات من هذا النوع بين القطاع الرسمي وغير المقيمين من القطاع الخاص)، والتحويلات الأخرى (بين الحكومات الأجنبية والقطاع الخاص المقيم).

(ثانياً): حساب رأس المال (عدا الاحتياطيات): يشمل هذا الحساب الموجودات والمطلوبات الأجنبية للاقتصاد. وتشمل الموجودات المالية الأجنبية الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والمستحقات على غير المقيمين. أما المطلوبات الأجنبية فتشمل المديونية تجاه غير المقيمين. وتبويب البنود المالية في ميزان المدفوعات من أجل تمييز الفئات التي تظهر طابعاً سلوكياً مختلفاً. فالتغيرات في البنود المالية التي تسجل في ميزان المدفوعات تأتي نتيجة لعدة عوامل، منها تسوية اختلالات فعلية أو متوقعة ناجمة عن معاملات تلقائية، والرغبة في التأثير على أسعار الصرف، والحصول على أرباح رأسمالية (أو تجنب خسائر) جراء التقييم بالماضي أو بالمستقبل، أو الاستفادة من فروق أسعار الفائدة.

ومن الصيغ المتبعة في تبويب البنود المالية تبويب رأس المال المباشر إلى ثلاثة أنواع (الاستثمار المباشر في الخارج، واستثمار المحفظة، ورؤوس الأموال الأخرى)، وحسب الأجل إلى نوعين أيضاً (رأسمال طويل الأجل، وقصير الأجل).

– الاستثمار المباشر: ويشير إلى الاستثمار الذي يتم في الخارج للحصول على فائدة مستديمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ويكون غرض المستثمر الحصول على صوت فعال في إدارة المؤسسة. ويعتبر الاستثمار المباشر كموجودات بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر وكمطلوبات بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. أما استثمارات المحفظة (الحافظة) فهي السندات طويلة الأجل والأسهم (عدا المشمولة بالاستثمار المباشر والاحتياطيات)، بما فيها شهادات الإيداع، والأسهم الممتازة والسندات الإذنية القابلة للتسويق. أما رؤوس الأموال الأخرى فهي الفئة المتبقية غير المشمولة بالاستثمار المباشر واستثمار المحفظة.

– رأس المال طويل وقصير الأجل: يستند التمييز بينها إلى المعيار الرسمي لأجل الاستحقاق المتماقد عليه، والأجل الطويل هو ما زاد على سنة أو غير محدد الاستحقاق (كالأسهم). أما قصير الأجل فهو القابل للدفع عند الطلب أو خلال مدة استحقاق تعاقدية لسنة أو أقل.

(ثالثاً) الاحتياطيات: تعامل الاحتياطيات كفتحة مستقلة لأنها تشمل نوعاً من

رأس المال يمكن له القيام بوظيفة متميزة ومهمة في إطار المعاملات الدولية للاقتصاد المعني. وتشمل هذه الفئة الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، ووضع الاحتياطي في الصندوق، واستخدام ائتمان ذلك الصندوق، والمستحقات القائمة على غير المقيمين والمتاحة لدى السلطات المركزية، إما لتمويل مدفوعات الاختلالات مباشرة، أو للتحكم في حجم مثل هذه الاختلالات بالتدخل للتأثير على أسعار التبادل للعملة المحلية.

وعلى الرغم من أهمية الاحتياطيات فهي ليست الوسيلة الوحيدة المتاحة للسلطات المركزية لمواجهة الاختلالات. فهذه السلطات يمكنها تصفية أو زيادة المطالبات بالإضافة إلى استخدام الائتمان الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، كما يمكنها أن تشجع القطاعات الاقتصادية الأخرى على المشاركة في الاقتراض الأجنبي. ومع ذلك، فإن السيولة الدولية (التي تقدمها احتياطيات الدول عامة) تعد العنصر الرئيس في جعل عملية التسويات الدولية. ويرتكز تمييز الاحتياطيات كثفة من الموجودات لدى السلطات المركزية على مدى وقوعها تحت تصرف السلطات، ومدى إتاحتها لاستخدام السلطات من بين الموجودات الأخرى الخاضعة لإشرافها.

(٣) العرض التحليلي لميزان المدفوعات:

يتضمن الغرض التحليلي لميزان المدفوعات تصنيف المكونات الأساسية له في عدة فئات. ومعروف أن صافي مجموع جميع المكونات الأساسية للميزانية (الدائنة والمدينة) يساوي صفرًا. ولذلك، فإنه إذا قسمت المكونات إلى فئتين تحليليتين، فإن صافي مجموع كل منهما هو مساوٍ للأخرى، إلا أن إحدهما ستكون دائنة والأخرى مدينة. وصافي المجموع لكل فئة يسمى «ميزان» أو «ميزان فرعي»، ويكون موقف ذلك الميزان فائضاً إذا كان دائناً، أو عجزاً إذا كان مدينة.

ومن الأهداف الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هي أن تكون جزءاً مؤثراً للحاجة إلى تبني سياسات التصحيح اللازمة لمواجهة الاختلال الخارجي. إلا أن نظام القيد المزدوج المتبع في تسجيل أرقام ميزان المدفوعات يحتم على الميزان أن يكون في حالة توازن. ويستدعي وجود العجز أو الفائض معالجة موازين فرعية والتمييز فيما بينها. وترتكز عملية التمييز بين الموازين المختلفة، أو أية فئات أخرى على نظرة معيارية حول الفئة التي يعتقد أنها تمثل بصورة أفضل الحاجة إلى تصحيح.

ومن أساليب التمييز تبويب المعاملات المختلفة على أنها تقع فوق أو تحت خط

وهي تم التعارف عليه ، ولكن لا يوجد اتفاق حول تحديد مكانه . فالبعض يرى أن المعاملات التي تجري فوق الخط هي تلك التي يتم التعامل بها لذاتها تلقائياً ، وان التي تأتي تحت الخط هي تلك التي تم التعامل بها للتعويض عن تلك المعاملات التلقائية . ويرى البعض الآخر أن يكون التصنيف بين المعاملات التي ترد فوق الخط أو تحت حسب استمراريتها ، فتأتي تحت الخط بموجب ذلك جميع المعاملات غير المستقرة . ومع ذلك يمكن طرح أربع فئات رئيسية هي : الميزان التجاري ، والحساب الجاري ، والميزان الاسامي ، والميزان الكلي ، على الوجه الآتي :

- فالميزان التجاري : هو أضيق تعريف للموازن الفرعية ، وهو الفرق ما بين الصادرات والواردات من السلع فقط إذ أنه لا يشمل الخدمات .
- والحساب الجاري : هو ميزان السلع والخدمات والدخل ويكون بذلك مقياساً لصافي التحويلات من الموارد الحقيقية ما بين الاقتصاد المعني وبقية العالم . وقد يضم الحساب الجاري التحويلات أيضاً (كما طرح أعلاه) . فيكون عند ذلك الميزان للسلع والخدمات والدخل والتحويلات ، وعندها يمثل المعاملات التي تضيق أو تنقص من المخزون لدى الاقتصاد المعني من البنود المالية الأجنبية . ولذلك ، يعد الحساب الجاري من أهم الموازين الفرعية لميزان المدفوعات . وهو يشمل على معاملات غير قابلة للنقض بخلاف المعاملات التي ينجم عنها الحصول على مستحقات أو مطلوبات قابلة للنقض حتى في الأجل القصير . ولذلك فإن محاولة التنبؤ بآثارها ، أو بالتغيرات الاقتصادية ، هي أكثر جدوى فيما يتعلق بالحساب الجاري عن بقية الموازين الفرعية .
- وأما الميزان الاسامي : فهو يسعى لتوفير مؤشر لموقف ميزان المدفوعات في المدى البعيد ، عن طريق وضع جميع المعاملات القابلة للنقض في المدى القصير تحت الخط . وفي المقابل ، ترد فوق الخط التدفقات من رأس المال طويل الأجل ، وذلك بالإضافة إلى جميع بنود الحساب الجاري .
- وأما الميزان الكلي : فيضم جميع المعاملات ، وترد تحت الخط بموجبه التغيرات في الاحتياطيات من الأصول والخصوم التي تعمل على تمويل الاختلال الكلي في الميزان (كما في الشكل) .

وفي أدناه عينة لميزان المدفوعات .

(٤) مدخل التبادل التجاري:

ثمة مؤشر مرتبط بالميزان التجاري (السلعي) يستخدم كثيراً في نشرات المصارف المركزية، ألا وهو «معدل التبادل التجاري» وهو رقم يقيس سعر الصادرات بالنسبة إلى سعر الواردات، على أن يقاس السعران بنفس العملة:

$$T = \frac{Px}{Pm}$$

وفي عالم الواقع، تتم المتاجرة بالعديد من السلع، ولذلك فإن $(Px و Pm)$ هما مؤثران قياسيان لأسعار الصادرات والواردات، على الشكل التالي:

$$Px = x_i Px_i$$

$$Pm = m_i Pm_i$$

حيث تمثل x_i و m_i ، على التوالي، حصة كل سلعة في قيمة الصادرات الكلية والواردات الكلية في سنة الأساس، وحيث تمثل Px_i و Pm_i ، على التوالي، نسبة سعر الصادرات والواردات للسلعة في السنة الجارية إلى السعر في سنة الأساس، ويعني حدوث زيادة في المؤشر T مرور الزمن أنه على أساس العلاقات السعرية فقط، فإن حجماً معيناً من الصادرات سيحل محل حجم أكبر مما كان عليه سابقاً من الواردات. أوبداً من ذلك، يمكن للقطر المعني الآن أن يصدر كمية أقل ليحصل على المقدار نفسه من الواردات. وفي كلتا الحالتين يكون الدخل الحقيقي للقطر قد ازداد بأسرع من زيادة الإنتاج، نظراً لارتفاع القوة الشرائية لصادراته.

(ج) أسعار الصرف:

تواجه الحكومات سؤالين أساسيين فيما يتعلق بأسعار الصرف:

- أ - ما هو النظام الملائم لسعر الصرف للقطر المعني؟
- ب - ما هو المستوى الملائم لسعر صرف عملته؟

(١) النظام الملائم لسعر الصرف:

منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في مطلع السبعينات، والسلاح بتعميم العملات الرئيسية في أسواق صرف العملات، اتبعت الأقطار عدداً متنوعاً من أسعار الصرف. ويعد تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي، أصبح بإمكان كل قطر اختيار نظام سعر الصرف الخاص به. ويشمل القرار الأساسي فيما إذا كانت العملة تعوم

أساساً أو ترتبط بقيمة خارجية بشكل أو بآخر. وعلى القطر الذي يختار التمويل أن يتخذ قراراً آخر فيما إذا كان يرغب في أن يترك عملته معومة بشكل مستقل، أو في شكل تمويل جماعي (مثل نظام النقد الأوروبي)، أو أن يتركها متحركة وفقاً لمجموعة من المؤشرات. وترتبط القيمة الخارجية للعملة المتحركة، تقليدياً، بواحد أو أكثر من المؤشرات المحلية، مثل معدل التضخم. ويجب على القطر الذي يرغب في ربط عملته أن يختار بين الربط بعملة أجنبية مفردة أو بـ «سلة» من العملات الأجنبية. فإذا اختار الربط بعملة مفردة، يجب عليه أن يختار العملة المرغوبة (مثل الدولار الأمريكي). ويمكن للقطر الذي يختار ربط عملته بسلة من العملات أن يختار من بين السلات المتاحة، مثل سلة وحدة حق السحب الخاص، و سلات العملات الأخرى التي تستند عادة إلى أهم الشركاء التجاريين للقطر. وفي منتصف عام ١٩٨٧ كان هناك من بين (١٥٠) قطراً، عضواً في الصندوق، (٥٢) قطراً ممن يربط عملته بعملة مفردة، و (١٠) أقطار تربط عملتها بسلة وحدة حق السحب الخاص، و (٢٨) قطراً ممن يربط عملته بسلة من العملات، و (٦) أقطار تعدل عملتها وفقاً لمجموعة من المؤشرات، و (٨) أقطار تحتفظ بترتيبات تعاونية للصرف داخل نظام النقد الأوروبي، و (٤٦) قطراً تحتفظ بترتيبات «أخرى» للصرف تنطوي على قدر أكبر من المرونة.

ويمكن النظر إلى التشكيلة أعلاه على اعتبارها جزءاً من عملية مستمرة لممارسات سعر الصرف يتراوح بين طرفي الربط الجامد والتمويم الحر. وتوجد أحياناً مشكلة خطيرة في تحديد ما إذا كانت العملة أساساً معومة أو مربوطة، فبعض الأقطار التي تربط عملتها رسمياً تسمح لنفسها بهوامش عريضة نسبياً حول الربط، أو تقوم بتعديل الربط من حين لآخر، بحيث تصبح شبيهة بالأقطار التي تعوم عملتها، بينما نجد أن بعض العملات المعومة موجهة رسمياً (أي تخضع لتدخلات سوق النقد الأجنبي) بدرجة لا تجعلها تختلف كثيراً عن العملات المربوطة رسمياً. فعملات نظام النقد الأوروبي تشبه العملات المربوطة والمعومة معاً، فهي تحافظ على هوامش ضيقة لسعر الصرف (فهي مربوطة)، إزاء الأعضاء الآخرين في المجموعة، فيما هي معومة، كمجموعة، مقابل جميع العملات الأخرى. كما أن أقطار العملات المتحركة، التي تعدل قيم عملتها من حين لآخر، وفقاً لمجموعة من المؤشرات تشبه الأقطار التي تربط عملتها من حيث إن السلطات النقدية تتدخل فيها باستمرار في أسواق النقد الأجنبي. ثم إنها قريبة من أقطار التمويل الحر من حيث إن قيمة عملاتها تتغير بشكل مستمر. ويمكن أن تعتبر العملات المربوطة بعملة أخرى معومة وكأنها مزيج من خصائص الإثنين.

يعتبر اختيار النظام الملائم لسعر الصرف من القرارات المشابهة التي يجب أن تستند إلى عدد كبير من العوامل ذات العلاقة. وتعمل البحوث الاقتصادية إلى تأييد اتباع نظام لسعر الصرف الثابت في بلد نامٍ تقليدي، لأن تقلبات سعر الصرف قد تزداد خطورة وحدة، إذا كان سوق العملة المعنية محدوداً، ولأن آثار صدمات العرض المؤقتة وسوء المحصول (مثلاً) تكون أقل وطأة باستخدام الاحتياطات في ظل نظام لسعر الصرف الثابت. ومن بين الخصائص الاقتصادية ذات الأثر في اختيار نظام سعر الصرف: حجم القطر، مدى انفتاحه الاقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة الخارجية. فالأقطار التي تسمح لعملائها بالتعزيم المستقل هي الأقطار ذات الحجم الاقتصادي الكبير، التي تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعاً صغيراً نسبياً، ودرجة عالية من الترابط المالي الدولي، ومعدل للتضخم يختلف عن المتوسط العالمي، ونمط متنوع للغاية من التجارة الخارجية. وتقرن الخصائص المعاكسة بأقطار الربط. أما بالنسبة لاختيار الربط الملائم، فقد ظهر أن أنصبة التجارة بالغة الأهمية. فالأقطار التي تتاجر مع الولايات المتحدة تميل إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو بحق السحب الخاص. وهناك مزايا ومساوئ عديدة للربط بالعملة المفردة، أو بسلة من العملات، لا مجال ل طرحها هنا بالتفصيل.

(٢) أساليب تقييم مدى ملائمة سعر الصرف:

نحدد أسعار الصرف أساساً في أسواق العملات الأجنبية حيث تلعب، في غياب الضوابط، دور موازنة الطلب الخارجي على الأصول المالية المصدرة محلياً، والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية. وهناك عوامل عديدة تؤثر على أسعار الصرف في الأجل القصير، مثل توقعات المشاركين في السوق بشأن أسعار الصرف الفورية بالمستقبل وفروق أسعار الفائدة، وميزان الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، ودرجة تدخل المصرف المركزي. وقد حدثت في الآونة الأخيرة تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية. وهناك شواهد على أن بعض التحركات كانت غير مستقرة، بمعنى أنها لم تكن مدفوعة دائماً بتغيرات في تنافسية السعر أو في عوامل رئيسية أخرى لها أثر دائم على ميزان المدفوعات. وتتطلب أية محاولة للحكم على ملائمة مستوى سعر صرف عملة ما وحساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي، ودراسة اتجاه هذه المؤشرات لمعرفة مدى تحسن أو تدهور تنافسية أسعار قطر ما مع شركائه التجاريين.

وهناك مفهومان أساسيان لسعر الصرف الفعلي، أولهما تقليدي يعبر عن سعر صرف

ثنائي معدل ليعكس مختلف أثر التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية مثل التعريفات الكمركية، الرسوم، الحوافز والإعانات المالية. ويعني سعر الصرف هنا عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة (مثلاً، عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات EER_x). وعليه، فإن نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات (EER_x) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات (EER_m) تعبر عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد. أما سعر الصرف الفعلي الثاني فهو يقوم على مفهوم متعدد الأطراف للعلاقة بين عملة معينة وجميع العملات الأخرى، وتعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية، والذي اكتسب مزيداً من الاهتمام في السبعينات. ف سعر الصرف هنا هو سعر الصرف بين عملتين ويجب أن يعكس في حالة التوازن القوة الشرائية النسبية لهما في أسواق السلع لدى الشركاء التجاريين، وهو يصبح تدريجياً خلال الأجل الطويل. وهناك صيغة منه أكثر شيوعاً هي متوسط مرجح لأسعار الصرف، محسوب بالنسبة لفترة أساس، لغرض التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى القطر المحلي.

وقد تلجأ الأقطار إلى تخفيض السعر الرسمي لصرف عملتها لغرض تشجيع صادراتها، خاصة إذا كانت الكلفة النسبية لمنتجاتها غير منافسة في الأسواق العالمية. وقد يكون هذا الإجراء سهلاً على قطر نام، قياساً بالتدابير الحكومية الأخرى، ولكنه يعمل خطر الضغوط التضخمية للحصول على دخل أكبر مما سيرفع الكلف ويزيد من احتمال حدوث توسع نقدي للتوائم مع زيادة الطلب.

٢ - البيانات التي تعدها وتنشرها المصارف التجارية والمتخصصة وجهاز الإحصاء المركزي، وما تنشره الدوريات المصرفية في القطر :

بالإضافة إلى ما تنشره السلطة النقدية (المصرف المركزي) من بيانات ومعلومات نقدية ومصرفية مجمعة (وخاصة المسوحات النقدية والمصرفية، وموازن المدفوعات، وأسعار الصرف) فإن المصارف التجارية والمتخصصة وجهاز الإحصاء المركزي تعدّ وتنشر دورياً البيانات والمعلومات المصرفية التي تحتاج أن يتولاها المدراء في المصارف بالتحليل والتفسير. هذا إلى جانب العديد من الدوريات المصرفية المتخصصة والاقتصادية التي يترزايد صدورها قطرياً في الوطن العربي بسبب الاهتمام المتزايد بالمصارف.

(أولاً) المصارف التجارية والمتخصصة:

تقوم المصارف التجارية والمتخصصة بإعداد ونشر مجموعة متنامية ومتنوعة من البيانات والمعلومات عن عملياتها، سواء أكان ذلك دورياً، إلم على شكل دراسات متخصصة، ويعد النشر عن أعمال المصرف دورياً إلزامياً من الناحية القانونية، وعلى الأقل فيما يتعلق بنشر الميزانية العمومية وكشف الدخل (الأرباح والخسائر). وقد أخذت المصارف العربية تولي مسألة النشر الدوري اهتماماً كبيراً، فقام الكثير منها بتطوير تقاريره السنوية (لمجلس الإدارة وللمساهمين) بشكل جعلها تضم الكثير من الإحصاءات المصرفية، مبهية ومطروحة بأشكال إحصائية واضحة. وإذا كان المصرف منشأة أعمال، فإن على المدراء فيه مواكبة ودراسة ما تنشره المصارف الأخرى دورياً لغرض متابعة أدائها وخاصة في المجالات الآتية:

- مركزها المالي (الميزانية العمومية) والتغيرات الأساسية التي طرأت فيه.
 - كشف الدخل (الأرباح والخسائر)، وتطور فقراته، وخاصة العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم علاقة النتيجة بالموجودات وحق الملكية.
 - أوجه العمليات الجديدة التي دخلت فيها المصارف، مثل قيامها بتقديم خدمة جديدة، أو فتح فصيحة جديدة من الائتمان، أو تقديم مشجعات معينة للمودعين.
 - التوسع في شبكة الفروع، وخاصة تلك الفروع التي فتحت مجدداً في المناطق أو المدن نفسها التي تعمل فيها فروع المصرف المعني.
 - أسعار خدماتها المصرفية، سواء على جانب جلب الودائع (الجارية والإدخارية) أو على جانب توظيف الأموال.
 - التغيرات في كياناتها (الاندماج، الانشطار، بيع الملكية...) وانعكاسات ذلك على قدرتها التنافسية.
 - حصتها في السوق، عموماً، وفي السوق الذي يتخصص به المصرف المعني.
 - نمو حجمها النسبي، ومدى صلاحيتها في المستقبل للمقارنة ضمن مجموعته «المصارف الأنداد».
 - دخول مصارف جديدة للسوق، وحجمها، وتخصصها.
- هذه عينة فقط من المؤشرات الأساسية التي يجب أن يتم بها المدراء في المصارف عند متابعتهم أداء المصارف الأخرى.

(ثانياً) جهاز الإحصاء المركزي:

على الرغم من أن المصرف المركزي يعد وينشر البيانات النقدية والمصرفية وبعد أصيلاً في ذلك، حيث يقدمها للجهاز المركزي للإحصاء (أو دائرة الإحصاء) لنشرها، فإن الجهاز يقدم بيانات إضافية دورية مفيدة للإدارات المصرفية. فمثلاً، لو أراد المصرف فتح فرع له في منطقة فإنه بحاجة إلى إحصاءات عنها، من بين ذلك مثلاً عدد سكانها. ولو أراد المصرف معرفة كثافة السكان قياساً بعدد الفروع المصرفية، فإنه بحاجة إلى إحصائية عن عدد الودائع المصرفية وعدد السكان في المنطقة. وإذا أراد المصرف استكمال مثل هذه الدراسة فإن عليه دراسة اقتصادية المنطقة، ووضعها الاجتماعي، وتطور نظامها الثقافي، واهتمام الدولة بها، ومستقبل وضعها المالي والمصرفي، فإن عليه العودة إلى الإحصائية السنوية العامة، والإحصاءات المساعدة لاستخراج هذه البيانات.

وليست العودة إلى نشرات الجهاز المركزي للإحصاء مقتصرة على فتح الفروع المصرفية الجديدة، وإنما أريد بالمثل أعلاه طرح الإمكانيات المعلوماتية الكثيرة التي تحويها نشراته ودورها المرجعي إلى مدير المصرف.

(ثالثاً) الدوريات المصرفية والاقتصادية القطرية:

يتزايد إصدار الدوريات العلمية، سواء المتخصصة منها بالنقد والمصارف، أو التي تعني بهذا النشاط ضمن الاهتمام بالبحوث والدراسات الاقتصادية. وتصدر مثل هذه الدوريات إما عن مصرف معين (مثل النشرات الاقتصادية للمصارف الكبيرة في مصر: الاسكندرية، البنك الأهلي، بنك مصر، ونشرة مصرف الراقدين في العراق) أو عن جمعية المصارف في القطر أو جهة متخصصة بالتحليل والنشر. وقد تكون هذه النشرات اقتصادية ذات اهتمامات مصرفية (الأهرام الاقتصادي) أو اقتصادية عامة (تنمية الراقدين في العراق). وليس المقصود هنا، أن يطرح جرد متكامل بالدوريات العلمية (المصرفية، المالية، الاقتصادية) التي تصدر قطرياً، وإنما الهدف توكيد ضرورة اهتمام المدير المصرفي بها، ومتابعة ما ينشر فيها، وأن يتفادى تكريس خبراته القديمة وعدم تحديثها. ومع ذلك، فسوف يشار إلى عدد من هذه الدوريات المهمة في نهاية الفقرة (ب) التالية، بسبب أهميتها وأفقها العربي الدولي.

ب - البيانات والمعلومات المصرفية الخارجية، العربية والدولية

سبقَت الإشارة إلى أن البيانات والمعلومات المصرفية تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين: قطرية، وخارجية (عربية ودولية). وسوف تقسم البيانات والمعلومات المصرفية إلى مجموعتين فرعيتين هما: العربية، والدولية.

١ - البيانات والمعلومات المصرفية العربية، ذات الأفق القومي:

(أولاً) صندوق النقد العربي:

أسس الصندوق سنة ١٩٧٦ ومقره أبو ظبي، على غرار صندوق النقد الدولي، وفي إطار التعاون النقدي والمصرفي العربي. ويقدم الصندوق خمسة أنواع من التسهيلات، تتميز بالتيسير وتفاوت في الأجل، ولمساعدة الدول الأعضاء على معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تنعكس على شكل عجز في موازين مدفوعاتها، وعلى النحو الآتي:

(أ) القرض التلقائي:

وهو يقدم في حدود ثلاثة أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل بآجال ثلاث سنوات، لدعم ميزان مدفوعات الدولة العضو في الأحوال العادية.

(ب) القرض العادي:

وهو يقدم إذا ازدادت حاجة الدولة للتمويل، وفي ظل برنامج مالي يتفق عليه معها، يهدف إلى مساعدة الدولة على معالجة أسباب الاختلال، ويمتد أجله لفترة خمس سنوات.

(ج) القرض الممتد:

وإذا كان اقتصاد الدولة يعاني من خلل هيكلي نجم عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات، فإن الصندوق يقدم لها القرض الممتد، في ظل برنامج مالي واقتصادي يهدف إلى الإسهام في تصحيح الخلل ولا يتجاوز أجله سبع سنوات.

(د) القرض التعويضي :

وفي حالة حدوث هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات، أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل والتي تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، فإن الصندوق يقدم القرض التعويضي الذي يمتد أجله إلى ثلاث سنوات.

(هـ) تسهيل تشجيع التبادل التجاري :

إذ بالإضافة إلى تلك القروض الأربعة، يقدم الصندوق قروضاً ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها، ويمتد أجل هذا القرض إلى أربع سنوات.

وبالنظر إلى مستوى الطلب على موارد الصندوق، الذي يرتبط بعدد الدول المقرضة والمرشحة للاقتراض ونصيبها النسبي في رأس المال الصندوق، ولتحقيق العدالة بين الأعضاء في استخدام موارد الصندوق، فقد قرّر مجلس المديرين التنفيذيين سنة ١٩٨٣ أن يكون الحد الأقصى للقروض المقدمة من الموارد الذاتية للصندوق إلى الدولة العضو مثلي ونصف حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، باستثناء القرض التعويضي الذي أصبح الحد الأقصى للاقتراض بموجبه يعادل نصف حصة العضو المدفوعة. وبذلك أصبح الحد الأقصى لجملة التسهيلات يعادل ثلاثة أمثال الحصة المدفوعة، كل ذلك ضمن الحدود القصوى التي تضمنها اتفاقية الصندوق. هذا إلى جانب إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى لتمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.

وفي ضوء التحلل في موازين المدفوعات بين الدول الأعضاء، استمر الصندوق في تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للمساعدة في تمويل العجز. وفي سنة ١٩٨٧ قرر مجلس المحافظين أعضاء الدول الأعضاء من دفع أربعة أخماس الزيادة في رأس المال التي كان قد أقرها عام ١٩٨٣. كما قام الصندوق بمراجعة سياسته الإقراضية واستمر في سعيه لتطوير الأسواق المالية العربية المحلية، كما كثف نشاطه في مجال تنمية الأسواق المالية العربية، وفي تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء، والتعاون مع المصارف المركزية العربية، ساعياً إلى تقديم خدمات مماثلة مستقبلاً لما يقوم به مصرف التسويات الدولية في جنيف.

ويصدر الصندوق مجموعات كبيرة من النشرات والدراسات، إضافة لنشاطه التدريبي المتزايد، ومن بين ذلك ما يأتي:

- ١ - التقرير السنوي، وتقارير اجتماعات مجلس محافظي الصندوق.
- ٢ - مجموعة الدراسات الدورية وحسب الحاجة للبحوث الهادفة، ومن بين ذلك:
 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والأوابك، والصندوق العربي للإغناء الاقتصادي والاجتماعي.
 - المجموعة القانونية والإجرائية.
 - الإحصاءات: عن النقد والائتمان، والحسابات القومية، وأسعار الصرف، وموازن المدفوعات، والتجارة الخارجية، والتركيب السلمي للتجارة الخارجية، ودراسات عن الصندوق وأهدافه وعملياته.
 - الدراسات والندوات، ومنها عن التكامل النقدي العربي، وتنسيق أسعار الصرف، وآفاق التطورات المستقبلية للتعاون النقدي العربي، والتطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية، ومفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، واتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الأقطار العربية، وأسواق المال في الدول العربية، ورغم نشاط الصندوق، والإطار الأساسي لنظام التسويات الدولية وانتقال القوة العاملة بين الأقطار العربية، ودليل ميزان المدفوعات، والتصحيح والتنمية في البلدان العربية... إلخ.

وفي إطار السعي الحثيث لتحقيق التكامل المصرفي والنقدي العربي في المستقبل، فإن المدير المصرفي لا بد أن يكون على تماس مباشر بنشرات الصندوق، الدورية منها التي تعكس حصول الدول الأعضاء على القروض المختلفة من الصندوق في ضوء موازين مدفوعاتها، والدراسات المتخصصة التي تلمي حاجة المدير المصرفي لمعرفة نشاط مصرفي متخصص، أو اقتصادي متخصص عما يقع ضمن اهتمامات الصندوق. كما أنه يتمكن من متابعة قيام الدولة المقترضة بتصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها المتعاقبة.

(ثانياً) نشرات المصارف العربية المشتركة، والمصارف العربية الإقليمية:

أدت الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية، وخاصة منذ بدء الحقبة النفطية (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وحتى قبيل انحسارها، إلى توجه العديد من المصارف العربية، والدول العربية (النفطية منها بوجه خاص)، إلى التعاون فيما بينها ومع المصارف الأجنبية

المعروفة (سواء بمبادرة من الأخيرة أو بمبادرة عربية) لتأسيس مصارف عربية مشتركة، كانت مقرات بعضها داخل الدول العربية، في حين استقرت الأخرى في الأسواق النقدية والمالية المعروفة. وتقوم هذه المصارف بدور مهم في «إعادة تدوير» الفوائض المالية العربية باتجاه الحكومات والقطاع العام في الأقطار العربية، وبشكل خاص عن طريق «القروض المشتركة». وتنقسم تسهيلات الإقراض إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، كما تعددت الأغراض من تمويل التنمية، إلى تمويل الإنفاق العام (تمويل العجز بالموازنة)، إلى تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات.

وإلى جانب ذلك، أنشئت مصارف إقليمية لتمويل التنمية، تقترب في نشاطاتها كثيراً من نشاطات الصناديق، بحيث يصعب في الغالب تمييزها عنها. ومن بين هذه: البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (وسيشار إلى نشاط الصناديق العربية والإقليمية في الفقرة الثانية من هذه الورقة المتعلقة بالبيانات المالية). ومن ناحية أخرى، برزت مصارف قطرية في نشاطات قومية، أو إقليمية، مثل المصرف العربي الليبي الخارجي. كما أنشئت مؤسسات مصرفية عربية، إنسان منها كبيرة الحجم، هما المؤسسة المصرفية العربية، وبنك الخليج الدولي.

والمدير المصرفي يعيش هذا النشاط المصرفي العربي والدولي المشترك، الذي أخذ يؤثر، بشكل ملحوظ، في الاقتصادات القطرية، وفي تحقيق التكامل المصرفي والمالي والاقتصادي العربي. فالتسهيلات المصرفية خرجت من التركيز على إطارها القطري إلى دائرة إطارها القومي، في إطار انفتاح دولي متزايد، وتحرير للقيود النقدية والمصرفية، وخطى حثيثة لتحقيق التكامل والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية.

وتقوم هذه المصارف، بأنواعها أعلاه، بإصدار تقارير سنوية ونشرات ودراسات، توضح مصادر تمويلها (العربية وغير العربية) وأوجه استخدام أموالها (العربية وغير العربية كذلك). ومن بين أهم المؤشرات التي يعنى بها المدير المصرفي توزيع الائتمان داخل القطاعات الاقتصادية، ودرجة التكامل بين النشاط المصرفي المحلي والعربي والدولي، وحركة رؤوس الأموال، وهيكل أسعار الفائدة التي بموجبها تتحرك الأموال العربية والدولية في الدخول إلى القطر المعني أو الخروج منه، والشروط الأخرى لتقديم القروض. وإذا ما أخذت المؤشرات مع ما ورد أعلاه من بيانات السلطة النقدية المحلية، فإن صورة أكثر تكاملاً تبرز أمام المدير المصرفي في تقديره لمجمل التطورات النقدية والمصرفية، وآفاق التنمية.

(ثالثاً) الدوريات المصرفية و(الاقتصادية) العربية :

وعلى الصعيد القومي ، هناك الآن مجموعة جيدة من الدوريات المصرفية (الاقتصادية التي تعنى بالمصارف) التي تنشر البحوث والدراسات العلمية في القطاع المصرفي، وتعنى بعلاقات هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتخصص لقاءات علمية لبحث مشكلة أو موضوع مصرفي معين. ومن بين أهم هذه الدوريات المتاحة أمام المدير المصرفي في الوطن العربي:

- المصارف العربية، التي يصدرها اتحاد المصارف العربية.
- البنوك، التي تصدر بالعربية عن شركة مدل إيست برس (باريس - بيروت).
- الاقتصاد والأعمال، تصدر في باريس.
- دليل المصارف العربية.

هذا إلى جانب دوريات باللغة الإنكليزية تعنى بالمصارف العربية، منها:

- Arab Banker (Arab Bankers Association, London).
- Arab Banking and Finance (Falcon, Bahrain)

ويكاد أن يكون القطاع المصرفي أوفر حظاً من غيره في مجال الدوريات العلمية المتخصصة، ينافس في ذلك فقط قطاع النفط. ولذلك، فإن المدير المصرفي يجد وفرة من البيانات المصرفية الدورية والاستثنائية التي يستطيع متابعتها لاستخلاص الاتجاهات النقدية والمصرفية العامة، العربية والدولية.

٢ - البيانات والمعلومات المصرفية الدولية :

(أولاً) صندوق النقد الدولي :

أسس الصندوق سنة ١٩٤٦ بموجب اتفاقية برتن وودز، وهو يتخصص بتحويل المعجز في موازين المدفوعات وتصحيح الاختلالات فيها. والأقطار العربية أعضاء في الصندوق، لكل منها حصة، تدفع بنسبة (٢٥٪) ذهب أو عملات قابلة للتحويل، و(٧٥٪) بالعملة الوطنية على شكل سندات تصدرها الدولة بدون فائدة لصالح الصندوق. ويجري الصندوق دورياً عملية إعادة تقييم لحصص الأعضاء في ضوء مؤشرات معينة، ويمكن زيادة الحصة (بالنصوت) في ضوء ذلك. وتمنح اتفاقية الصندوق حقوقاً للسحب عن طريق شراء العملات القابلة للتحويل مقابل العملة

الوطنية. وعدلت هذه الحقوق مرات عديدة بإنهاء إتاحة نسب أعلى من السحب، وتغطية العجز الناشئ في موازين المدفوعات. ويمكن للأقطار العربية الاستفادة من حقوق السحب كما يأتي:

- (أ) الشريحة الاحتياطي، وهو السحب الذي يجريه العضو بما يجعل الصندوق يمسك من عملته إلى حد الحصة الأصلية، بدون أن يتضمن ذلك ائتماناً مقدماً من الصندوق للعضو، وبإنجاز السحب يكون الصندوق قد أمسك (١٠٠٪) من حصة العضو (كحد أقصى) بالعملة الوطنية.
- (ب) شريحة الائتمان، وتأتي بحدين، حد الائتمان الأول ويموجه يستطيع العضو سحب (٢٥٪) من مجموع حصته بالصندوق بما يجعل مجموع سحبياته (١٢٥٪) من الحصة، ثم للعضو بعد ذلك سحب (الائتمان المهيأ)، بما يعادل (٧٥٪) من حصته الأصلية. ويسحب الأخير تكون موجودات الصندوق من عملة العضو قد بلغت (٢٠٠٪).
- (ج) شريحة التمويل التعويضي، استحدثت منذ سنة ١٩٦٣، حيث يقدم الصندوق تسهيلات إضافية للدولة المصدرة للمواد الأولية لتتمكن بموجبه من شراء العملات الأجنبية اللازمة لتمويل موازين مدفوعاتها، ولحد (٢٥٪) من الحصة.
- (د) التسهيلات المحتلة، بدأ العمل بها منذ سنة ١٩٧٤، وموجهها يقدم الصندوق تسهيلات إضافية لأجل متوسطة لتمكين العضو من مواجهة اختلالات هيكلية أساسية في ميزان المدفوعات.
- (هـ) التسهيلات التكميلية، لحدود تتراوح بين (٩٥ - ١١٥٪) من الحصة ويحدد (٢٨٠ - ٣٤٥٪) خلال كل ثلاث سنوات وبما يجعل المتراكم لا يزيد عن (٤٠٨ - ٤٥٠٪) من الحصة.
- (و) تسهيلات المخزون السلمي الأمان، وتمنح لمصدري السلع الأساسية كالمطاط والسكر.
- (ز) تسهيلات النفط، وتمنح للعضو لتمكينه من تغطية استيرادات النفط خاصة بسبب زيادة الأسعار.
- (ح) تسهيلات التصحيح الهيكلي، استحدثت منذ سنة ١٩٨٦ لتقديم عون لميزان المدفوعات في الأقطار منخفضة الدخل.

أما أهم النشرات التي يصدرها الصندوق فيمكن تبويبها بالمجموعات الآتية:

— الإحصاءات المالية الدولية (IFS) تصدر شهرياً، وسنوياً، ولها ملاحق دورية، منها الملحق الخاص بمالية الدولة، والملحق الخاص بالأسعار، والسيولة الدولية، والمدخلات والمخرجات.

— إحصاءات موازين المدفوعات، سنوية، وشهرية.

— إحصاءات اتجاه التجارة، سنوية، وشهرية.

— إحصاءات مالية الدولة، سنوية وشهرية.

— التقرير السنوي للصندوق، وخلاصة الدراسات السنوية للتقرير السنوي.

— ترتيبات التحويل الخارجي وقيد التحويل الخارجي، سنوية.

كما يصدر الصندوق دراسات دورية عديدة، على رأسها:

- Staff Papers

فصلية

- Finance and Development

وتصدر كذلك بالعربية باسم التمويل والتنمية.

— كما يصدر الصندوق، لوحده، أو بالاشتراك مع المصرف الدولي وغيره، دراسات عديدة لمعالجة مشكلات محددة، أو تغطية موضوعات نقدية ومصرفية معينة. هذا

إلى جانب الندوات واللقاءات الدورية، التي تنشر حصيلتها باستمرار.

— ومن الأوراق المهمة التي يصدرها الصندوق «الاستشارات» القطرية، وهي تمثل حصيلة الاجتماعات السنوية التي يعقد الممثلون عنه مع المسؤولين في المصارف المركزية للدول الأعضاء، لدراسة التطورات السنوية الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية، ووضعها على شكل تقرير سنوي لكل عضو.

والإحصاءات المالية الدولية (IFS) على سبيل المثال، تتقدمها إحصاءات إجمالية عن السيولة الدولية، وأسعار الصرف، والمركز تجاه الصندوق، والصيرفة الدولية، وأسعار الفائدة، ومقارنة الكلف والأسعار، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وقيم وحدة الصادرات، والواردات، وأسعار السلع. ثم تخصص صفحتان أو أكثر لكل عضو، حسب الألقاب. ومثل ذلك، إحصاءات مالية الدولة (GFS)، مع مراعاة تخصصها، وهكذا.

ويمكن للمدير المصرفي متابعة البيانات والمعلومات النقدية والمصرفية والمالية عن بلده وعن الأقطار الأخرى شهرياً وسنوياً، إضافة لمتابعته للإجماليات المالية والاقتصادية. وتعد إحصاءات الصندوق الأساس للكثير من الإحصاءات العربية التي تصدر لاحقاً مع إعادة تنظيمها، أو بدون ذلك.

(ثانياً) الدوريات النقدية والمصرفية القطرية والدولية المتخصصة :

هناك الكثير من الدوريات النقدية والمصرفية التي تصدر في العالم، التي يمكن للمدير المصرفي متابعتها ومن ذلك :

- The Banker تصدر في لندن
- The Banking World تصدر في لندن
- Euromoney Bank Report تصدر في لندن شهرياً
- Journal of International Money and Finance تصدر في لندن فصلياً
- Journal of Monetary Economics تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية

هذا إلى جانب نشرات كل من النظام الاحتياطي الأمريكي وخاصة النشرة الفصلية (Federal Reserve Bulletin) والنشرة الفصلية لبنك انكلترا (Quarterly Bulletin) وهي وثيقة نقدية ومصرفية مهمة. وتصدر إلى جانب التقرير السنوي.

كما يصدر مصرف التسويات الدولية (جنيف) (BIS) تقريراً سنوياً غنياً بالبيانات المصرفية الدولية، ويميز المصرف ذلك بسلسلة من الدراسات.

ثانياً - تحليل البيانات المالية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

البيانات المالية تكمل البيانات النقدية والمصرفية، في إطار تكوين صورة أشمل عن القطاع المالي، الذي يضم إلى جانب المصارف، الأجهزة والمؤسسات المالية الكثيرة، وعلى رأسها وزارات المالية ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية، بما فيها المصرف الدولي. ويمكن تبويب هذه البيانات إلى مجموعتين أساسيتين هما: البيانات والمعلومات المالية القطرية، والبيانات والمعلومات المالية الخارجية، العربية والدولية.

أ - البيانات والمعلومات المالية القطرية

وهي تقسم بدورها إلى: موازنة (مالية) الدولة، والبيانات والمعلومات المالية الأخرى.

١ - موازنة (مالية) الدولة:

(أولاً) طبيعة البيانات وتعريف الحكومة إحصائياً:

تؤثر الحكومة على للاقتصاد الوطني من خلال عدد متنوع من معاملاتها: المشتريات

والمدفوعات للسلع والخدمات، والمتحصلات من الضرائب والمبيعات، والمدفوعات التحويلية، ومعاملات الإقراض والاقتراض. ومن أجل تقديم بيانات تحدم أغراض التحليل المالي والاقتصادي عن أنشطة الحكومة، تجمع هذه المعاملات على شكل إحصاءات مالية الحكومة. ولغرض التبويب، تعرف الحكومة على أنها تغطي جميع الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية، أي تنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم الخدمات المختلفة، وتحويل للدخل مدعومة بشكل أساسي بالجنبايات الإجبارية على القطاعات الأخرى.

(ثانياً) بعض المؤشرات عن المالية العامة للدولة:

(أ) العجز أو الفائض في الموازنة:

يعادل العجز (أو الفائض) الكلي المقابلة بين عنصرين هما: العنصر الأول هو الإيرادات زائداً المنح، والعنصر الثاني هو النفقات زائداً الإقراض ناقصاً السداد:

العجز/الفائض الكلي = (الإيرادات + المنح) - (النفقات + القروض ناقصاً السداد).

وفي حين أن النفقات الحكومية تضيف إلى الطلب الكلي، بينما تنقص الضرائب والرسوم الأخرى منه. وعليه، فإن تأثير عمليات الموازنة على الطلب الكلي يكون أكبر كلما ارتفع مستوى النفقات وقل مستوى الإيرادات الحكومية. وهذا يستدعي استخدام العجز/الفائض الكلي بالموازنة كمقياس مختصر لموقف السياسة المالية. غير أن هناك نقطتي ضعف رئيسيتين في هذا المقياس، أولاً أنه يعكس كلا من أثر الموازنة على الاقتصاد، وأثر الاقتصاد على الموازنة في الوقت نفسه. أي أن العجز المالي هو نتيجة لإجراءات السياسة المالية بقدر ما هو انعكاس لوضع الاقتصاد. وبالتالي، فإن العجز/الفائض الكلي يمكن أن يمثل مقياساً غير صحيح لموقف السياسة المالية. وباعتباره كذلك فهو مقياس يعطي إشارات مضللة أمام الذين يحاولون اختيار الإجراءات المناسبة للسياسة المالية. كما أن استخدام الميزان الكلي كمؤشر للتأثير المالي يفترض ضمناً أن كل أنواع الإيرادات والنفقات تمارس أثراً متعادلاً على الطلب الكلي، وهذا قد لا يكون صحيحاً (أثر مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من الخارج على الطلب الكلي يختلف عن مشترياتها المحلية). وعلى صعيد الضرائب، فإن التأثير على الطلب قد يختلف ويتنوع لأن بعض تدابير الإيراد تؤثر بدرجة أكبر على الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤثر البعض الآخر أساساً على المدخرات.

(ب) تمويل العجز (الدين العام):

ينبغي، بالضرورة، تمويل العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من الداخل، أو من الخارج، أو بمزيج من الإثنين. أما المصادر المحلية لتمويل الموازنة فهي السلطة النقدية، ومصارف الإيداع النقدي، والقطاع غير المصرفي. ويمكن لمنط تمويل عجز معين في الموازنة أن يمارس أثراً كبيراً على تأثير السياسة المالية. فآثر السيولة على اقتصاد يعاني من عجز مالي يختلف باختلاف وسيلة تمويل العجز، التي قد تتمثل في بيع سندات الحكومة للجمهور، أو للمصارف أو للسلطة النقدية. فمبيعات السندات إلى الأفراد قد تغير من تكوين ثرواتهم ولكن دون تغيير مستوى هذه الثروات بالضرورة. أما الاقتراض من المصادر فقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تقليل طلب القطاع الخاص على الائتمان، أو حدوث تزامن بين الحكومة والقطاع الخاص بخصوص الطلب على الائتمان. ولكن ذلك سيشكل عنصراً يعمل على موازنة الأثر التوسعي للعجز المالي جزئياً. أما الاقتراض من السلطة النقدية فهو أكثر الوسائل توسيعاً لأنه يؤدي إلى زيادة النقد الاحتياطي ثم إلى زيادة الرصيد النقدي.

والنمط السائد لمسك الدين العام في الأقطار العربية هو حيازته من قبل السلطة النقدية بالدرجة الأولى، تأتي بعدها في الأهمية مصارف الإيداع النقدي. وهكذا يكون النظام المصرفي هو الماسك الأعظم للدين العام. أما بالنسبة المتبقية من الدين المحلي، فإنه ممسوك من قبل المؤسسات المالية الوسيطة (شركات التأمين، وصناديق التقاعد والضمان، وصناديق توفير البريد...)، والقطاع العام غير المالي. إما القطاع العائلي والأعمال الخاصة فلا يمسك إلا نسبة ضئيلة منه. وقد يكون مسك مصارف الإيداع لجزء ملحوظ من الدين العام أما بسبب إلزامها من قبل السلطة النقدية أو بسبب شحة الاستثمارات المقبولة البديلة.

ويتوقف أثر تمويل العجز من مصادر خارجية على الطلب الكلي على طريقة استخدام هذا التمويل. فإذا ارتبط الاقتراض الخارجي بالنفقات الخارجية (كما هو الحال بالنسبة لمعظم مساعدات التنمية الرسمية)، فلن يكون لذلك أثر مباشر على الطلب المحلي. ومع ذلك يمكن أن يضع القطاع الخاص في توقعاته بأن الزيادة في خدمة الدين الخارجي ستؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية الخارجية المستقبلية، وتخفيض الدخل المتاح المتوقع في المستقبل. ويمكن لهذا بدوره أن يقلل من النفقات الحالية للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يكون للاقتراض الخارجي المستخدم لتمويل الانفاق المحلي أثر توسعي على الاقتصاد المحلي.

(ج) التمييز في البيانات المالية بين الانفاق الجاري والاستثماري (الرأسمالي):

ومن المؤشرات المالية المهمة مقدار ما تخصصه الدولة في موازنتها الموحدة (شاملاً خطة التنمية) من أموال لتمويل الانفاق الجاري قياساً بما تخصصه لتمويل الانفاق الرأسمالي الذي يمتد في أثره لسنوات عديدة. فالتنفقات الرأسمالية تشمل حيازة أصول يتوقع استخدامها لأكثر من عام في عملية الإنتاج (بناء معمل، أو جسر، أو سد، أو مستشفى...). ومن المعروف أن توجيه قدر متزايد من الأموال نحو الاستثمار سيؤدي تدريجياً إلى توسيع قاعدة وسائل الإنتاج، وبالتالي العمالة والدخل والإنتاج ثم الإدخار الموجه للاستثمار في مرحلة لاحقة.

ومن البيانات المهمة هنا الفائض / العجز في الميزان الجاري لموازنة الدولة، أي الفارق بين الإيرادات والتنفقات الجارية. ويمكن استعمال الفائض المذكور كمقياس للإدخار الحكومي، وبالتالي قدرة الدولة على تمويل جزء من النمو الاقتصادي من فائض الميزان الجاري لموازنتها.

غير أن هناك مشكلات في التمييز بين الانفاق الجاري والاستثماري لا مجال لذكرها بالتفصيل، مثل اعتبار الصيانة الرئيسية انفاقاً جارياً، والتمييز بين فقرات التحويلات الموجهة للمؤسسات العامة غير المالية. ومن جهة أخرى، هناك مشكلات في تفسير الأثر الإيجابي للإدخار الحكومي في الميزان الجاري، إذ قد تؤدي زيادة الضرائب إلى انكماش ادخار القطاع الخاص وبالتالي مقابلة الأثر الإيجابي للإدخار الحكومي.

(د) تبويب الانفاق الحكومي حسب القطاع، وحسب بنود الانفاق الرئيسية:

كما تبوب بيانات الانفاق الحكومي قطاعياً، وحسب بنود الانفاق، مما يعكس توجهات الدولة في الانفاق، وبالتالي تأثير المجالات المتاحة للعمليات المصرفية. والتبويب القطاعي يأخذ تقريباً، في الموازنة، شكل الاعتمادات المخصصة للوزارات والأجهزة الأخرى غير الوزارية (الزراعة، الصناعة، النقل، التربية...). ويمكن متابعة تركيز الانفاق الحكومي على مجموعة قطاعية معينة لغرض استنباط الفرص المتاحة أمام المصارف للاستفادة من القوة الشرائية أو تمويل المشروعات (بما فيها الجارية والاستثمارية). كما تبوب النفقات العامة نوعياً إلى: الرواتب والأجور ومنافع العاملين

والتقاعد، ثم إلى المشتريات المحلية من المستلزمات السلعية والتجارية، ثم إلى التحويلات (الفوائد، الدعم، المنح...).

(هـ) تبويب بيانات الإيرادات الحكومية:

تبويب الإيرادات الحكومية في مجموعات رئيسية هي: الضرائب المباشرة والرسوم (ضرائب الدخل، والأرباح الرأسمالية، والشركات، ورسوم الطابع...)، وضرائب غير مباشرة (الكيلاك والمكوس)، وإيرادات من المؤسسات العامة، وغيرها. وتتابع المصارف تطور العبء الضريبي، ليس فقط لأنها كمنشآت أعمال تخضع له، وإنما لمعرفة مدى ما تستقطعه الدولة من الدخل وما تبقى كدخل متاح للاتفاق العائلي والخاص، أو اتفاق القطاع العام. فتخفيض العبء الضريبي يشجع الاستثمار، ولو أن جزءاً من الاستثمار (للأفراد، والمنشآت) يكون مصدره التخفيض الضريبي ذاته. كما أن خفض الرسوم الكمركية والمكسية يدفع بمنشآت الأعمال إلى التوسع في خططها الاستثمارية، وبالتالي خلق الفرص الاقتصادية الجديدة أمام المصارف. وفي أحيان أخرى، قد تؤدي زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى شحة السيولة واضطرار المنشآت للاقتراض من المصارف، ولو أن مثل ذلك الحال لا يدعو المصارف إلى التوسع بمنح الائتمان، لها، إذا ما التزمت بالمعايير السليمة لتقدير المركز الائتماني.

(ثالثاً) تجميع البيانات المالية العامة لفرض التحليل:

يتطلب عرض إحصاءات مالية الحكومة تجميع إحصاءات مكونات الحكومة من وزارات ووحدات ووكالات تابعة. ومن خلال فحص وتبويب جميع معاملات مكونات الحكومة في الحسابات المفصلة (الذي تحريره الجهات المسؤولة عن موازنة، وحسابات الدولة بوزارة المالية)، يتم التعرف على العمليات الداخلية الواجب استبعادها في سبيل إعطاء صورة موحدة لإحصاءات مالية الحكومة. والمهدف من ذلك هو التحيولة، دون وجود ازدواج في احتساب المعاملات الحكومية. وتقاس إيرادات الحكومة ونفقاتها على أساس إجمالي من أجل إعطاء صورة عن الحجم الكلي للمعاملات الحكومية. ولذلك، فلا تجري عمليات تسوية بين الإيرادات والنفقات للوحدات الحكومية، ويظهر بالكامل حجم كل من الإيراد والانفاق. كما تقيد المعاملات الحكومية على الأساس النقدي وليس التراكمي في المحاسبة.

ويبقى التحليل المالي لإجماليات الإيراد والانفاق الحكومي الأضواء على المشاكل

المتعددة لإدارة مالية الدولة، والمهادفة نحو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والنمو الاقتصادي المنظم. كما يساعد في تقييم حجم الاختلال المالي في الاقتصاد، والتعرف على القطاع الذي شهد ذلك الاختلال أو تسبب فيه، وأخيراً مدى التناسق بين السياستين المالية والنقدية.

وفي هذا التجميع، تعرف الحكومة المركزية «على أنها جميع الوزارات والإدارات الحكومية والمكاتب والهيئات وصناديق الضمان الاجتماعي التي تعد بمشابة وكالات أو أدوات للسلطة المركزية. وتستثنى من ذلك المؤسسات العامة التي تقوم بتوفير سلع وخدمات على أساس تجاري وبغرض تحقيق الربح من نشاطها، لأنها تدخل في تبويب «القطاع العام غير المالي».

٢ - الصناديق القطرية للتمويل، وجهاز الإحصاء المركزي:

وبالإضافة إلى البيانات المالية التي تعدها وتنشرها وزارة المالية (الخزانة) هناك عدد متزايد من الصناديق القطرية التي تعنى بتمويل المشروعات العربية، والتي تستهدف الدولة منها تقديم القروض والمساعدات للأقطار العربية وغيرها من الأقطار النامية. ومن بين النماذج لذلك: صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والشركة العربية للبيئة والاستثمارات الخارجية. وتقوم «أمانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية» (والتي مقرها الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت) بتجميع البيانات الدورية عن عمليات كل من الصناديق القطرية (الوطنية) والصناديق العربية المشتركة (التي سيشار إليها لاحقاً) وتنشرها فصلياً في «ملخص العمليات التمويلية الممنوحة للدول النامية». هذا عدا ما تنشره الصناديق ذاتها من تقارير ودراسات دورية.

وسواء أكانت عودة المدير المصري إلى «ملخص العمليات...» أعلاه أم إلى التقارير الدورية المفصلة للصناديق، فإن هناك معلومات غنية عن توزيع التمويل العربي، الموجه قطرياً، إلى أقطار أخرى. وقد تكون هناك فرص كثيرة لاستكمال التمويل وذلك بتمويل عملي لفرض إكمال المشروعات التي ينصب عليها التمويل. هذا إلى جانب ما تخلفه هذه الصناديق، بسبب تمويلها للمشروعات، من فرص جديدة للدخل والعالة والادخار في الأقطار المستفيدة.

وإلى جانب ذلك، هناك الإحصاءات الدورية التي ينشرها دورياً الجهاز المركزي

للإحصاء (أو دائرة الإحصاء) عن مالية الدولة، بشكل مؤشرات أساسية عن مصادر الإيرادات الحكومية، ونفقاتها، مبنية بأشكال مختلفة، والعجز/ الفائض، مع تفاصيل لفقرات كل من هذه المجموعات المعلوماتية الأساسية.

ب - البيانات المالية الخارجية (العربية والدولية)

كما أشير أعلاه، فإنه يمكن تقسيم البيانات المالية الخارجية إلى مجموعتين فرعيتين هما: العربية، وغير العربية.

١ - البيانات المالية الخارجية العربية:

تضم هذه المجموعة البيانات المالية التي ينشرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق العربية المشتركة الأخرى، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إضافة إلى الدوريات العلمية المالية العربية.

(أولاً) بيانات الصناديق العربية المشتركة:

تنقسم مؤسسات التمويل الإنمائي العربي إلى مجموعتين، هما مؤسسات قطرية (وقد سبقت الإشارة أعلاه إلى الصناديق القطرية)، ومؤسسات متعددة الأطراف (وقد سبقت الإشارة إلى بعضها التي تأخذ شكل المصارف المشتركة). وعليه، فالمؤسسات متعددة الأطراف (عددا المصارف) هي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. ويقوم الصندوقان الأخيران بتقديم التمويل الإنمائي، وذلك في الغالب بعد إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المنوي تمويلها، مع بعض الاستثناءات. وتقدم قروضاً ميسرة (بشروط سهلة) للأقطار العربية الأقل نمواً للدول الفقيرة الأخرى. ويستحوذ القطاع العربي العام على غالبية ما قدمته هذه المؤسسات للأقطار العربية سواء على شكل قروض مباشرة، أو ضمانات.

ويقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (مقره الكويت) بمهمات كبيرة في مجال نشر البيانات النقدية، المصرفية، المالية، الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين ما ينشر دورياً ما يأتي:

— التقرير السنوي.

- صافي التدفقات المالية للدول العربية: أنماط ومصادر التدفقات.
- ملف المعلومات القطري للمؤشرات والبيانات الأساسية الانمائية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية (لكل قطر عربي، ودورياً).
- ملخص المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية.
- الحسابات القومية للدول العربية.
- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية: البيانات الأساسية، الاستثمارات المستهدفة - التنفيذ الفعلي.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- المؤشرات والبيانات المالية والنقدية للدول العربية.
- التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة.
- التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية (تجاه بعضها البعض وتجاه العملات الرئيسية في العالم).
- الدول العربية: بيانات وإحصاءات اقتصادية.
- ملخص العمليات التمويلية الممنوحة إلى الدول النامية (يصدر في إطار أعمال أمانة التنسيق، كما أشير لذلك أعلاه).
- قروض مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية للدول العربية (البيانات الأساسية - التوزيع القطاعي).
- ملخص قروض الدول المنتجة للنفط والسحويات منها والميسرة وغير الميسرة للدول العربية.
- قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية للدول العربية المقترضة.
- دليل الاتصال بالهيئات الرسمية العربية الوطنية والمنظمات والمؤسسات العربية القومية والإقليمية العاملة في إطار العمل العربي المشترك للإيماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات الأمن المتحدة ووكالاتها.
- وغير ذلك. . .

هذا عدا ما ينشره الصندوق من دراسات الجدوى والدراسات الاقتصادية قبل أن يقدم تمويله، سواء على أساس المشروع، أو لتمويل دولة معينة.

لذلك، فأمام المدير المصرفي العربي بيانات غزيرة ومتنوعة، سواء ما اختاره

الصندوق منها على شكل مؤشرات (نقدية - مصرفية - مالية - اقتصادية - اجتماعية) قطرية، أو على شكل مؤشرات (عمالة) مجمعة للدول العربية، لغرض المقارنة القطرية، أو لمتابعة احصاءات عربية، على سبيل المتوسط، وملاحظة تطور مؤشرات قطر معين بالقياس لها. كما تصح هذه المقارنة قطاعياً (الصناعة العربية، مثلاً).

(ثانياً) بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وبعض الدوريات المالية العربية:

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ تأسيسها منذ ١٩٧٥ (مقرها الكويت) بتوفير الضمان للمستثمر العربي والمصدر العربي وذلك بتعريضها تعريضاً مناسباً عن المخاطر الناجمة عن مجموعة من المخاطرة، كما تعمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية. وهي تقوم بإعداد ونشر العديد من البيانات المالية العربية. ومن بين أهم ما تنشر، ما يأتي:

- تقارير سنوية ودوريات، ومطبوعات تعريفية.
- مناخ الاستثمار (سنوياً).
- أدلة المستثمر في الدول العربية.
- الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية.
- ضمان الاستثمار، ضمان ائتمان الصادرات.
- تقنيات الاستثمار، صياغة المشروعات المشتركة، ملف المشروع.
- الأسواق المالية، مؤسسات التمويل، التمويل المشترك، تحويلات المغتربين.
- التبادل التجاري العربي.
- تشريعات الاستثمار في الدول العربية، الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية.
- دراسات قانونية حول تشريعات الاستثمار، تأسيس الشركات في الدول العربية.
- الرقابة على النقد على الدول العربية، المعاملة الضريبية في الدول العربية.
- دراسات مقارنة.

وتأتي استفاد المدير المصرفي العربي من هذه النشرات في مجالين أساسيين: الاستفادة من خدمات المؤسسة (ضمان الصادرات، وضمان الاستثمار)، ومتابعة التطورات المالية والاقتصادية والتشريعية في الدول العربية، قطرياً وبشكل مجمّع.

ومن بين الدوريات العربية التي تتابع الأسواق المالية العربية مجلة «البورصات العربية» التي صدرت منذ سنة ١٩٨٥ عن الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، إذ تضم دراسات عن تطور الأسواق المالية العربية، إضافة لدراسات مصرفية واقتصادية ذات علاقة.

٢ - البيانات المالية الخارجية الدولية :

يمكن تبويب هذه المجموعة من البيانات إلى مجموعتين فرعيتين هما: المصرف الدولي ومؤسساته، والدوريات المالية الدولية، وبخاصة الفايننشال تايمس.

(أولاً) المصرف الدولي ومؤسساته:

أسس سنة ١٩٤٦، وتنصب معظم عملياته حالياً على تمويل التنمية في الدول النامية، وتساهم الأقطار العربية في رأسماله، وتخضع حصصها لإعادة تقييم دورية، وتزداد بعد التصويت عليها. كما يقترض المصرف من الغير (مباشرة، سندات...) لتعزيز إمكاناته الإقراضية.

ويستند المصرف في منح قروضه إلى إعداد دراسة الجدوى للمشاريع بعد زيارات موقعية وجمع البيانات المختلفة، إضافة إلى دراسته للوضع الاقتصادي والمالي للدولة المقترضة. ويقدم قرضه إما بمفرده أو بالاشتراك مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى، ويرتقيات متنوعة، إضافة إلى قيامه بضمان القروض المقدمة من الغير للدولة المقترضة. وقد تزايد دور المصرف في ترتيب القروض المشتركة، وبخاصة في مجال تمويل استيراد السلع الرأسمالية، لتنفيذ المشروعات. وتأخذ هذه المشاركات في الأونة الأخيرة ثلاثة أشكال: المساهمة المباشرة للمصرف في مسك الأقساط ذات الاستحقاقات المتأخرة، وضمان المصرف للأقساط الأخيرة، وقبول المساهمة المحتملة في الاستحقاقات الأخيرة (خدمة دين متغرة). ويقوم المصرف بتقديم تمويل الجزء الأجنبي من مستلزمات إنشاء المشروع ويمتد تمويله أحياناً للجزء المحلي كذلك. وقد أسس سنة ١٩٦٥ مركزاً لتسوية النزاعات الاستثنائية.

وترتبط بالمصرف مؤسستان هما شركة التمويل الدولية، وهيئة الإنماء الدولية. فالشركة مؤسسة متعددة الأطراف أسست سنة ١٩٦٥ هدفها تشجيع نمو استثمار القطاع الخاص في النشاطات الإنتاجية، وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والإدارية والتمويلية. وتأخذ العمليات التمويلية للشركة إما شكل المساهمة بأسهم

المشروع، أو تقديم القرض له بدون ضمانة الدولة. أما هيئة الإنعاش الدولية فتقدم القروض الميسرة جداً للدول النامية، وخاصة الفقيرة منها. وتمتاز تسهيلات الأجل الطويل والفوائد المنخفضة إلى جانب تقديم المساعدات بما في ذلك المشاريع الاجتماعية.

وينشر المصرف الدولي والشركة والهيئة أعلاه مجموعة كبيرة من التقارير والنشرات الدورية والدوريات، والدراسات الاقتصادية القطرية، والمتخصصة بموضوع معين، لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وكعينة (فقط) من نشراته، يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

— التقرير السنوي للمصرف، وللشركة، وللهيئة

- World Debt Tables (External Debt of Developing Countries).

- World Bank Staff Working Papers

حيث بلغ عددها الآن أكثر من (٧٠٠) دراسة متخصصة.

— التطور الاقتصادي في قطر معين (وخاصة الأقطار التي اقترضت من المصرف، وقد نشر حوالي ١٠٠ تقرير قطري من هذا النوع).

— عدة مجلدات سنوية، توزع لقيادات (Country Briefs) المصرف، والمصارف المركزية، ووزارات المالية في الدول (Proceedings of Annual Meetings).

— دراسات اقتصادية متخصصة.

— دراسات جدوى تمويل المشاريع.

ويعكس التقرير السنوي للمصرف، بوجه خاص، تصوراً اقتصادياً شاملاً للعالم.

فتقرير سنة ١٩٨٨، على سبيل المثال ضم المحتويات الآتية:

— الموقف الاقتصادي: نظرة دولية.

— المصرف الدولي: السنة المالية ١٩٨٨ (خلاصة).

— تمويل المصرف الدولي.

— سياسات وعمليات المصرف الدولي.

— نظرات اقتصادية إقليمية: أفريقيا، آسيا، أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

— أميركا اللاتينية والكاريبي.

— خلاصة المشروعات التي تم تمويلها.

— خلاصة الحسابات الختامية لشركة التمويل الدولية، وهيئة الإنعاش الدولية.

— مجموعة من الإحصاءات المساندة.

(ثانياً) الدوريات والنشرات المالية الدولية المهمة:

هناك عدد كبير من الدوريات والنشرات المالية الدولية التي تصدر بشكل خاص في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. ويمكن عرض عينة مهمة، مع إشارة خاصة إلى الفايننشال تايمس الصادرة في لندن. وسيؤكد هنا على الدوريات المهنية أكثر من الأكاديمية، لأن الأخيرة تعد بالمئات ولا يمكن تغطيتها هنا.

(أ) الدوريات عدا الفايننشال تايمس:

من بين هذه الدوريات المالية المهمة التي لا غنى للمدير المصرفي العربي عنها: الصادرة شهرياً في نيويورك:

- Institutional Investor
- Mergers and Acquisitions.
- Euromoney Publications
- Corporate Finance
- Business Week
- Public Finance

الصادرة في هولندا فصلياً

- نشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وهي كثيرة جداً، منها:
 - Flow of Resources to Developing Countries
- سلسلات من الدراسات، يصدرها مركز دراسات التنمية في المنظمة.
- Per Jacobsen Foundation Publications
- وهي سلسلة دراسات تصدر عن المؤسسة المذكورة، في واشنطن، تؤكد على المشكلات النقدية والمصرفية الدولية التي تصدرها:
- Wall Street Journal

— مؤسسة Dow-Jones في نيويورك.

- نشرات منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) وقد صدر عنها دراسات مالية مبوبة حسب الأقطار، مثلاً:

- Financial Structures in OIC Countries - Asia
- Commercial and Financial Chronicle

تصدر في نيويورك.

(ب) مجلة الفايننشال تايمس:

اختيرت هذه الدورية من قبل اتحاد المصارف العربية كعينة للدوريات المالية الدولية المهمة التي يفضل أن يشترك فيها المدير المصرفي العربي ويتابع محتوياتها باستمرار. وهي تضم مجموعات متخصصة من الأخبار والدراسات، والبيانات الإحصائية، ومن بين ذلك:

- أبرز الحوادث المالية، والمشكلات، والأخبار المالية الدولية.
- الصفقات المالية الكبيرة، وأصواء عليها.
- أسعار الفائدة، في هياكل عديدة، مع التركيز على الأسعار القاعدية منها (Base rates).
- خدمات أسعار الأسهم
 - London Share Service
 - FT Unit Trust Information Service
 - London Stock Exchange
- بورصة لندن
- أسعار السلع الرئيسية وحجم التبادل.
- Commodities
- أسعار الأسهم العالمية.
- World Stock Markets
- العملات، وأسواق النقد ورأس المال وأسعار الصرف
- Currencies, Money and Capital Markets
- إحصاءات السوق، وخاصة أسعار الأسهم (أرقام قياسية) والفائدة.
- Market Statistics
- Recent Issues
- الإصدارات الجديدة للأوراق المالية
- الأخبار السياسية والاقتصادية العامة.

والعودة لهذه الدورية، قد تكون بالعمومية، أي بالاطلاع ومتابعة التطورات المالية العامة كما تعكسها المؤشرات الأساسية، أو أن تكون خاصة بمتابعة سعر عملة معينة، أو سعر أسهم أو سندات محددة، أو مجموعة منها، أو مجموعة سلعية. فمدير الاستثمارات (المحفظة) في المصرف يهيم بمتابعة الأسعار العامة، وأسعار مكونات المحفظة، والمسؤول عن استثمار غطاء العملة في الخارج، وإدارة الاستثمارات بالعملات الأجنبية، يهيم بمتابعة مؤشراتهما، وهكذا.

ثالثاً - تحليل البيانات الاقتصادية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

وعلى غرار ما تم بشأن تبويب البيانات المصرفية والمالية، فإنه يمكن تقسيم البيانات الاقتصادية إلى مجموعتين أساسيتين: داخلية (قطرية) وخارجية (عربية ودولية).

أ - البيانات الاقتصادية القطرية (الداخلية)

ليس من السهل تبويب هذه المجموعة الكبيرة من البيانات، ومع ذلك يمكن تبويبها إلى بيانات عن: الحسابات القومية والأسعار، وبيانات عن خطط التنمية:

١ - البيانات عن الحسابات القومية والأسعار:

(أولاً) الدخل القومي، والناتج القومي، وتكوين رأس المال:

الحسابات القومية هي طريقة إحصائية ومحاسبية الغرض منها إبراز الاقتصاد القومي في عرض رقمي كامل يمكن التعرف من خلاله على مختلف مظاهر المجاميع الكلية للاقتصاد، إضافة إلى توقع تطوره بالمستقبل. فهي بيان هيكل وتطور الاقتصاد، وهدفه إتاحة المقارنات والدراسات الاقتصادية وجعل السياسات الاقتصادية أكثر وضوحاً ويعوجب نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، فإن الحسابات القومية تقسم إلى أربعة أساسية هي: (١) حساب الناتج المحلي والإنفاق عليه. (٢) حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصه. (٣) حساب تمويل رأس المال وتكوينه (تكوين رأس المال والتغير في الموجودات والمطلوبات المالية)، (٤) العمليات الخارجية (حساب جاري، وحساب رأسمالي). ويمكن أن يضاف لذلك جدول المدخلات والمخرجات، والتدفقات النقدية والمالية، والميزانية العامة القومية.

ومن بين المفاهيم الأساسية في الحسابات القومية الناتج المحلي (وهو دخل المقيمين في الدولة + دخل غير المقيمين فيها)، والناتج القومي ويساوي (الناتج المحلي + دخل المقيمين الآتي من الدول الأخرى - دخل غير المقيمين بالدولة نفسها).

ولو طرحت قيمة استهلاك (اندثار) رأس المال من الناتج القومي، نحصل على الدخل القومي أو (الناتج القومي الصافي).

وهناك سعر السوق وسعر تكلفة عوامل الإنتاج، إذ يتم تقييم الإنتاج عادة بسعر السوق (أي الأسعار السائدة التي تباع بها المنتجات في السوق والتي يدفعها المستهلك

النهائي أو المستثمر). وعليه، فإن الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج = الدخل القومي بسعر السوق (- الضرائب غير المباشرة + الإعانات).

ويمكن حساب الناتج بثلاثة طرق هي: طريقة الإنتاج، وطريقة الدخل، وطريقة الإنفاق. فطريقة الإنتاج تعتمد على حساب القيمة المضافة قطاعياً (١١ قطاعاً حسب تبويب الأمم المتحدة)، أي صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في قطاع معين خلال فترة زمنية معينة. وعليه، فإن الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة من الوحدات الإنتاجية (صافي)، بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

أما بموجب طريقة الدخل، فإن الناتج يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج أي أنه يعادل مجموع الحصص الموزعة عليها: إيجار (ربح) وأجور، فوائد، أرباح. وتسمى الحصص عدا الأجور بفائض العمليات أو التشغيل.

وأما بموجب طريقة الإنفاق، فإن الناتج يساوي مجموع القيم المنفقة من قبل جميع الأفراد والإدارات على السلع والخدمات خلال الفترة. وفي الاقتصاد المفتوح، يضم الحساب الصادرات والواردات مع العالم الخارجي، ولذلك فالناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الاستثمارات (تكلفة عوامل الإنتاج) + الصادرات الصافية. وقبل تحقيق الاستثمار، فإن الادخار يمل محل الاستثمارات ويوزع الإنفاق الاستهلاكي إلى إنفاق استهلاكي نهائي حكومي، وإنفاق استهلاكي نهائي خاص. أما الاستثمارات فتساوي تكوين رأس المال الثابت (الاجمالي) \pm الزيادة في المخزون. والصادرات الصافية هي الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات منها.

ويحتسب الناتج المحلي الإجمالي عادة لسنة معينة بالأسعار الجارية. وحيث إن الأسعار تتغير من سنة لأخرى، فقد يكون من الصعب التعرف على النمو الحقيقي للاقتصاد إذا ما قيّم الناتج المحلي لسنة ما بأسعار سنة أخرى. وعليه، فإن هناك طريقة احتساب الناتج الحقيقي، مقيماً بأسعار سنة أساس معين، وذلك باستخدام مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار المركبة.

ومن بين المؤشرات المهمة أيضاً حساب الدخل القومي للفرد الواحد، وذلك بتقسيم الدخل على عدد السكان، وغالباً ما يقسم الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان، ويتابع تطور هذا المؤشر دورياً.

لقد غدت بيانات الحسابات القومية واحدة من أهم مجموعات المؤشرات التي تتبعها إدارات المصارف، بسبب ارتباط النشاط المصرفي، في الإيداع، والإقراض

والاستثمار بالتطورات القطاعية والإجمالية في هذه الحسابات.

وهناك ملخصات مكثفة لمؤشرات الحسابات القومية تنشرها السلطة النقدية، في حين يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بطرح البيانات المفصلة.

(ثانياً) الأسعار:

هناك أرقام قياسية عديدة يحسبها الجهاز المركزي للإحصاء من أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي. فمؤشر أسعار المستهلك (CPI) بأوزان محددة للسلع والخدمات المستهلكة يؤثر تكلفة المعيشة على أساس ما يستهلكه الفرد (عموماً أو فئة العاملين..). كما يؤثر الرقم القياسي لأسعار الجملة أسعار بيع السلع في أسواق الجملة، وبأوزان سلعية محددة. أما المخفض الضمني (GNP Deflator) فهو نسبة إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة إلى إجمالي الناتج المحلي «الحقيقي» في السنة نفسها.

ويأتي اهتمام كل من السلطة النقدية والإدارات المصرفية بالتغيرات في الأرقام القياسية للأسعار لأنها تعكس التضخم النقدي (ازدياد المستوى العام للأسعار)، الذي يتناسب عكسياً مع القوة الشرائية للنقود. كما أن هناك تفاعلاً متواصلاً بين حجم القروض وشروطها وارتفاع الأسعار: توجه طلبات القروض نحو الزيادة لتعويض عن ارتفاع كلف السلع والخدمات. كما يؤثر المستوى العام للأسعار في أسعار الفوائد، وقيم الاستثمارات في السوق، وفي أسعار الصادرات للعالم.

٢ - البيانات عن خطط التنمية:

اهتمت الأقطار العربية منذ منتصف القرن الحالي بوضع خطط طموحة للتنمية، وخاصة الأقطار النفطية منها. وقد ازدادت وتائر التنمية، في المجموعتين من الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية) بعد الفورة النفطية في منتصف السبعينات، ولو أن سرعة التنمية قد تباطأت كثيراً بعد انحسار المواد النفطية ونشوب الحروب المحلية.

وتتابع الإدارات المصرفية تشريع خطط التنمية ونشرها، لأنها تعكس التوجهات العامة المستهدفة للنمو الاقتصادي والاجتماعي خلال مدة الخطة ومن بين ما ينبغي متابعته من مؤشرات بهذا الخصوص ما يأتي:

(أولاً) مجموع الاعتمادات المخصصة لخطة التنمية، وتوزيعها حسب سني

الخطوة، وما إذا كان نمو الاعتمادات تصاعدياً، أم مستقرّاً، إلى جانب احتمالات تعديل الاعتمادات بسبب تحسن مصادر التمويل. وتقسم مصادر التمويل إلى تلك الثابتة من الداخل (بعض الضرائب والرسوم أو جزء منها، وجزء من أرباح المؤسسات العامة، أو الفائض في الميزان الجاري لموازنة الدولة، والدين العام) وتلك المتأينة من الخارج (تصدير النفط الخام، المساعدات، المنح، تحويلات بدون مقابل...).

(ثانياً) أوجه اتفاق تخصيصات خطة التنمية، إذ تبرز هنا مجموعة مؤشرات مفيدة للإدارات المصرفية، منها التوزيع القطاعي (وحسب الأنشطة الفرعية لكل قطاع)، والتوزيع الجغرافي حسب مواقع المشاريع، والتوزيع النوعي حسب مصادر الدخل للمستفيدين من تنفيذ خطط التنمية.

(ثالثاً) توزيع الاعتمادات حسب المشروعات، وهو أمر مهم جداً للإدارات المصرفية، لأنها تحدد لها احتمالات إسهامها في التمويل: في مرحلة تنفيذ المقاولات (قروض المقاولات)، أو لغرض استيراد المستلزمات، أو تشغيل المشروع (رؤوس أموال عاملة وثابتة، حسب طبيعة تخصص المصرف). ويأخذ إسهامها أشكالاً عديدة، مثل منح السلف، وإصدار خطابات الضمان، والخصم، والمكشوف... في مراحل حياة المشروع المختلفة. ولذلك، فإن المؤشرات التنموية حسب المشروع، خاصة إذا أرفقت بالمعلومات عن موقع المشروع (جغرافياً)، تجعل المصرف متأهباً للإسهام في نشاط مضاف أو جديد، والعمل على التنبؤ بنشاطه بهذا الخصوص.

(رابعاً) البيانات المتعلقة بالتوقعات المثبتة في الخطوة عن شكل الاقتصاد الوطني خلال وبعد تنفيذ الخطوة والتغيرات الهيكلية التي تطرأ فيه، كما تعكسها مثلاً، الحسابات القومية المراقبة (الدخل القومي المتوقع، الاستهلاك والاستثمار المتوقعان...)، مما يعكس سرعة نمو الإجماليات الاقتصادية المهمة. هذا إلى جانب إمكانية التوصل تدريجياً إلى مصادر توريد المستلزمات السلعية للمشاريع من الدول في الخارج وانعكاسات ذلك على نمط التجارة الخارجية (الاستيراد).

وفي ضوء ذلك، تستطيع إدارة المصرف، صياغة سياساتها المختلفة: تفريع المصرف في المناطق، جذب المدخرات المحلية، السياسة الإقراضية، السياسة الاستثمارية، أو مكونات كل من محفظتي القروض والاستثمار، ودرجة المنافسة في السوق مع المصارف الأخرى وفروعها.

ب - البيانات الاقتصادية الخارجية

يمكن تقسيم هذه المجموعة من البيانات إلى عربية، ودولية كما يأتي:

١- البيانات الاقتصادية الخارجية العربية:

من بين الطرق المتاحة لتبويب هذه المجموعة من البيانات تقسيمها إلى - أولاً - ما تنشره جامعة الدول العربية، والهيئات والمؤسسات التابعة أو المرتبطة بها، والمشروعات العربية المشتركة، - وثانياً - البيانات المنشورة في الدوريات والدراسات الاقتصادية المهمة.

(أولاً) جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة:

(أ) جامعة الدول العربية:

تنشر الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الكثير من التقارير الدورية ونتائج الدراسات الاقتصادية. ويقف في مقدمة ذلك ما يأتي:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (منذ سنة ١٩٨٠ حتى الآن)، وهو يصدر بالتعاون بين الجامعة، والأوابك، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإئتمان الاقتصادي والاجتماعي. وهو من أغنى التقارير الاقتصادية العربية وأشملها.

- مجلة شؤون عربية، منذ سنة ١٩٨١ حتى الآن، وهي تضم بحوثاً ودراسات اقتصادية واجتماعية وسياسية عربية.

- المجموعة الإحصائية العربية الموحدة، بالتعاون مع الأسكوا (الأمم المتحدة) وقد صدر العدد الأول في سنة ١٩٨٨.

- فهرس الشؤون الاقتصادية العربية، منذ سنة ١٩٨٧ حتى الآن، ويصدره مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة.

- دليل المشروعات العربية المشتركة (بالتعاون مع الأوابك).

- دراسات اقتصادية متخصصة كثيرة، تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أو إلى مؤتمرات القمة، أو في مؤتمرات وندوات تعقدها الجامعة، مثل الدراسات الاقتصادية المساندة للأوراق الرئيسية في قمة عمان (١٩٨٠) ومجموعة القوانين، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي..

(ب) المنظمات المرتبطة بالجامعة:

هناك العديد من المنظمات المرتبطة بالجامعة في مختلف القطاعات، وليس بالإمكان استعراضها إلا على سبيل العينة.

(أولاً) الأوابك، التي تصدر تقريرها السنوي، ودراسات نفطية واقتصادية ومالية كثيرة، ومجلة «النفط والتعاون العربي».

(ثانياً) مجلس الوحدة الاقتصادية، الذي ينشر «مجلة الوحدة الاقتصادية العربية» منذ سنة ١٩٨٥، إلى جانب العديد من الدراسات والبحوث المنشورة دورياً.

(ثالثاً) الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية، الذي ينشر التقرير الاقتصادي العربي، ودراسات كثيرة في التجارة الدولية، والتعاون الاقتصادي.

(رابعاً) المنظمات الأخرى، مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومجلتها (التنمية الصناعية العربية) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومجلتها (التعاون الصناعي) ومعهد التخطيط القومي في الكويت...

(ثانياً) الدوريات الاقتصادية العربية:

تصدر دوريات اقتصادية عربية عديدة رفيعة المستوى في الوطن العربي، إما من قبل هيئات تحرير أو من قبل مركز للدراسات، ومن بين أهم هذه ما يأتي:

— إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) وهي كثيرة تعطي نتائج الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الوحدة أو بالتعاون مع المؤسسات، إضافة إلى مجلة «المستقبل العربي».

— مجلة قضايا عربية (بيروت).

— مجلة دراسات عربية (بيروت).

— البترول (عن المركز العربي للدراسات البترولية)، باريس.

— أسواق الخليج (في الكويت).

— الاقتصادي العربي (دار الصحافة العربية، لندن).

— الاقتصاد والأعمال في العالم العربي (بيروت).

— التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية (مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية).

٢ - البيانات الاقتصادية الخارجية الدولية :

ويمكن تبويبها إلى ما تصدره الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة، وعينة من البيانات التي تنشرها التكتلات الاقتصادية والمنظمات الرئيسية، والدوريات العلمية ذات العلاقة .

١ - نشرات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة :

باستثناء ما ورد أعلاه عن البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، تصدر الأمم المتحدة سبلاً من النشرات والدراسات، سواء من السكرتارية العامة أو من المنظمات التابعة. وتقع المنطقة العربية في الشرق إضافة إلى مصر ضمن الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) ومقرها بغداد، حيث تنشر اللجنة بيانات اقتصادية دورياً إما بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

وعند الحاجة لمعرفة بيانات اقتصادية متخصصة، يصار إلى المنظمة الدولية التي تختص بها - مثلاً منظمة الفاو (FAO) فيما يتعلق بالزراعة والغذاء، والمنظمات.

٢ - نشرات التكتلات الاقتصادية والمنظمات الرئيسية :

وتقع في مقدمتها الدوريات والدراسات التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والكات (GATT)، والافتا (EFTA) والكوميكون، والسوق الأوروبية المشتركة، والأوبك.

٣ - الدوريات الاقتصادية المهمة :

وهي كثيرة، منها :

- Third World Quarterly
- Petroleum Economist
- The Developing Economics
- European Economic Review
- American Economic Review

قائمة المراجع

أ - المراجع العربية :

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٥ : البيانات الأساسية، الاستثمارات المستهدفة - التنفيذ الفعلي.

—، المؤشرات والبيانات المالية والنقدية للدول العربية، ١٩٧١ - ١٩٨١ .
—، ملخص المؤشرات والبيانات الأساسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية، ١٩٧٢ - ١٩٨٢ .

—، ملخص العمليات التمويلية الممنوحة إلى الدول العربية.
—، قروض مؤسسات التنمية العربية والإقليمية للدول العربية، ١٩٦٢ - ١٩٨٣ .

—، ملخص قروض الدول العربية المنتجة للنفط والسحويات عليها الميسرة وغير الميسرة إلى الدول العربية، ١٩٧٣ - ١٩٨١ .
—، قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية للدول العربية المقرضة، ١٩٥٠ - ١٩٨٤ .

—، دليل الاتصال بالهيئات الرسمية العربية الوطنية والمنظمات والمؤسسات العربية القومية والإقليمية... ١٩٨٧ .

—، ملف المعلومات القطرية للمؤشرات والبيانات الأساسية الإنمائية الاقتصادية

- والمالية والاجتماعية، ١٩٧١ - ١٩٨١.
- ، صافي التدفقات المالية للدول العربية.
- ، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، ١٩٧٨ - ١٩٨٥.
- ، التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٧٤ - ١٩٨٥.
- ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة، ١٩٧٤ - ١٩٨٥.
- ، النقد والائتمان في الدول العربية، ١٩٧٥ - ١٩٨٤.
- ، الدول العربية: بيانات وإحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ - ١٩٨٤.
- ، التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٣ - ١٩٨٥.
- ، الحسابات القومية للدولة العربية، ١٩٧٤ - ١٩٨٥.
- صندوق النقد العربي، أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها، ١٩٨٥.
- ، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومنتدى الفكر العربي، آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات، ١٩٨٤.
- ، دليل ميزان المدفوعات، ط ٤، ١٩٨٠.
- ، قائمة المطبوعات، ١٩٨٨.
- ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية، ١٩٨٢.
- ، التقرير السنوي.
- ، ندوة إدارة وتحليل مخاطر الائتمان، ١٩٨١.
- ، برنامج المعونة الفنية.
- ، دورة الاقتصاد الكلي، أكتوبر، ١٩٨٨.
- ، صالح عجيان، «الإحصاءات النقدية والمصرفية».
- ، فارس ثابت بن جرادى، «إحصاءات ميزان المدفوعات».
- ، «تحليل ميزان المدفوعات».
- ، هبة حندوسة، «سياسات سعر الصرف».
- ، مصطفى قارة، «إحصاءات مالية الحكومة».
- ، حميدة بن قاسم، «الحسابات القومية».

- ، بشير حمدوش، «التحليل الاقتصادي الكلي: نظرة موجزة».
- صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، دورة الاقتصاد الكلي، أكتوبر، ١٩٨٨،
(بالتعاون مع صندوق النقد العربي)، «تحليل الإحصاءات المالية والتنبؤ بها».
- ، الميزانية والتمويل الحكومي: «تحليل للوضع المالي الكلي».
- ، «أسعار الصرف».
- ، «النقد والائتمان وأسعار الفائدة».
- ، «التجارة وتدفقات رأس المال».
- جامعة الدول العربية، بورصات الأوراق المالية في الوطن العربي، ١٩٧٨.
- ، دليل المشروعات العربية المشتركة، (بالتعاون مع الأوابك، تحرير سميح مسعود).
- ، فهرس الشؤون الاقتصادية العربية.
- ، المجموعة الإحصائية العربية الموحدة.
- ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (مع آخرين).
- البنوك.
- البورصات العربية.
- البترول.
- أسواق الخليج.
- الاقتصاد العربي.
- الاقتصادي.
- الاقتصاد والأعمال.
- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
- التعاون الصناعي في الخليج العربي.
- شؤون عربية.
- قضايا عربية.
- دراسات عربية.
- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية.
- المستقبل العربي.

ب - المصادر الأجنبية(*) :

- 1- *Arab Bankers.*
- 2- *Arab Banking and Finance Handbook.*
- 3- *Bank of England Quarterly Bulletin.*
- 4- *Bank of England, Annual Report.*
- 5- *The Banker.*
- 6- *Banking World.*
- 7- *Bulletin of the European Economic Communities.*
- 8- *Corporation Finance.*
- 9- *Developing Economics.*
- 10- *Euromoney Bank Report.*
- 11- *European Economic Review.*
- 12- *Federal Reserve Quarterly Bulletin.*
- 13- *Financial Times.*
- 14- *Financial Structures in Oil Countries.*
- 15- IMF, *International Monetary Fund.* IMF, *International Financial Statistics.*
- 16- IMF, *Government Finance Statistics Year Book.*
- 17- IMF, *Annual Report.*
- 18- IMF, (IFS) - *Supplement on International Liquidity.*
- 19- IMF, (IFS) - *Supplement on Government Finance.*
- 20- IMF, (IFS) - *Supplement on Price Statistics.*
- 21- IMF, *Balance of Payment Statistics.*
- 22- IMF, *Direction of Trade Statistics.*
- 23- IMF, *Joint Staff Studies.*
- 24- IMF, *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions.*
- 25- IMF, *Staff Papers.*
- 26- IMF, (Moderator, W. Guth) *Economic Policy Coordination.*
- 27- IMF, *Summary Proceedings: Annual Meeting.*
- 28- IMF, *Country Consultations.*
- 29- IMF, *Finance and Development.*
- 30- *Institutional Investor.*
- 31- *Journal of Monetary Economics.*
- 32- *Journal of International Money and Finance.*
- 33- *Middle East Economic Survey.*
- 34- OECD, *Flow of Resources for Developing Countries.*
- 35- *Public Finance.*
- 36- *Third World Quarterly.*
- 37- *Wall Street Journal.*
- 38- World Bank, (WB), *Annual Report.*
- 39- WB, *World Debt Tables.*
- 40- WB, *Country Briefs.*
- 41- WB, *World Bank Staff Working Papers.*
- 42- WB, *International Finance Corporation, Annual Report.*
- 43- WB, *International Development Association, Annual Report.*

(*) مجموعة المواد من كل من الدوريات أدناه :

البَابُ الرَّابِعُ أمثلة وحالات تطبيقية شاملة

ILLUSTRATIVE EXAMPLES AND COMPREHENSIVE CASES

- البنك التجاري الأردني: مثال تطبيقي شامل
- المصرف الوطني التجاري: حالة تطبيقية
- المصرف المتحد: حالة تطبيقية

البنك التجاري الأردني

مثال تطبيقي شامل

١٩٨٤ و ١٩٨٥

مثال تطبيقي

إليك فيما يلي القوائم المالية المقارنة للبنك التجاري الأردني للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وقد طلب إليك القيام بدراسة تحليلية لها باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي التالية وبافتراض أن مقدار الاستهلاك السنوي ٤٠٠٠٠٠٠ دينار:

١ - التحليل الأفقي والرأسي.

٢ - إعداد قائمة الأموال.

٣ - النسب المالية.

البنك التجاري الأردني
الميزانية العمومية كما هي في ١٢/٣١/ ١٩٨٥ و ١٩٨٤

المطبيقات	١٩٨٥ دينار	١٩٨٤ دينار	الموجودات	١٩٨٥ دينار	١٩٨٤ دينار
حسابات جارية ودائع تحت الطلب ودائع توفير ولاجل وإصدار ودائع البنوك وأرصدها الدائنة تأمينات نقدية مختلفة مخصصات مختلفة مطلوبات أخرى رأس المال المدفوع احتياطي قانوني احتياطيات أخرى وأرباح موزعة	٢٩٣٧٤٩٨٥ ٤٨٣٤٣٣٥٥ ١٤٩٠٤٣٣ ٣٨٧٨٦٦٩ ٣١٣٤٨١٥ ٣٤٦٨٨٣ ٩١٧٣٥ ١١١٥٩٢٥ ١٣٧٤١٩٥	٢٥٤٩٧١٤٦ ٤٢٧٧٧٥٧٠ ١١٧٧٢٨٠ ٣٠٥٥٤٨ ٢٣٥٧٣١٧ ٢٦٥٥٨٦١ ٣٢٩٢٣٧٥ ١٧٥٢٣٧٧ ٩٦٥٩٠	تحت في الصندوق ورأس البنوك استثمارات في الأسهم استثمارات في الأوراق والسندات كسيالات وأمناء مضمونة حسابات جارية مدينة سلف وقرض مستقلة موجودات ثابتة بعد الاستهلاك موجودات أخرى	٢١٠٨٤٣٥٢ ١٩٠٠٥٩٣ ١٦٥٧٩٥٤٦ ٢٦٠٨٠٧٦ ٣٤٠٠٧٢١٥ ٤٦١٩٦٢٥ ٧٥٢٤١٥٤ ٤٤٥٦٥٢٤	١٨٣١٤٦٦٧ ١٣٣٠٩٨٨ ٩٨١٠٠٣٠ ٢٠٤٤٤١٣١ ٢٤٧٧١٠٣٣ ٢٧٦١٥٢٦ ١٢٥٠٠٢٨ ٤٠٢٢٦٥٨
إجماليات النظامية	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤		١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤
إجماليات النظامية			إجماليات النظامية		
تمديدات البنوك مقابل إحصائيات تمديدات البنوك مقابل ممتلكات تمديدات البنوك مقابل التزامات أخرى	٨٦٢٧٩٩٥ ١٧٩٧٧٨٧١ ٢١٦٦٢٦٢	٧١٠٦٨٢٣ ١٣٤٥٢٣٧١ ١١٨٥٣٨٤	تمديدات العملاء مقابل إحصائيات تمديدات العملاء مقابل ممتلكات تمديدات العملاء مقابل التزامات أخرى	٨٦٢٧٩٩٥ ١٧٩٧٧٨٧١ ٢١٦٦٢٦٢	٧١٠٦٨٢٣ ١٣٤٥٢٣٧١ ١١٨٥٣٨٤
	٧٨٧٧٢١٧٨	٢١٧٤٤٥٧٨		٧٨٧٧٢١٧٨	٢١٧٤٤٥٧٨

البنك التجاري الأردني
حساب الأرباح والخسائر والتوزيع
للمستين المنتهين بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٨٥ و ١٩٨٤

اليان	٨٥/١٢/٣١	٨٤/١٢/٣١
الإيرادات		
الفوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩
الممولات الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١
إيرادات أخرى	٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦
مجموع الإيرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١
المصروفات		
الفوائد المدينة	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤
المصاريف الإدارية والعمومية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤
صافي الربح	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧
حساب التوزيع		
احتياطي قانوني	١٢٨٩٢	١٤٨٤٧٧
خصص الضرائب	٧٠٤٢٨١	٥١٧٣٤٨
احتياطي اختياري	٦٤٥١٧	٢٠٤١٦٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٣٧٥٠	١٦٠٠٠
رسوم إضافية للجامعات	٧١١١	٦١٤٨
أرباح مدورة	٣٤٤٠٨٨	—
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين بمعدل ١٨٪	٧١١١٥٣	٥٩٢٦٣٧
	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧

الميزانية العمومية المقارنة بالزيادة أو (النقص)
كما هي في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٦/١٢/٣١

المستلزمات	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو (النقص)	
			فيتر	%
حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع البنوك والأجل وركب استثمار ودائع البنوك وأرصدة المائدة تأمينات نقدية مختلفة خصومات مختلفة مطلوبات أخرى رأس مال المخرج إجمالي الخزينة إجماليات أخرى خارج مديرة	٦٨٣٧٤٩٨٥ ٤٣٣٤٣٣٥٥ ١٤٩٠٤٣٣ ٢٨٦٨٦٣٩٩ ٣١٣٤٨١٥ ٢٤٢٨٨٨٢ ٩١٦٧٣٢٥ ١١١٥٥٩٢٥ ١٣٧٤١٩٥	٢٥٤٤٧١٤٦ ٤٢٣٣٧٥٧٠ ١١٦٧٨٠ ٣٠٥٩٥٨٨ ٣٥٣٣١٧ ٢٤٢٨٨٨٢ ٣٣٩٣٣٥٨١ ١٧٥٢٣٣٧ ٩١٥٥٩٠	٢٨٧٧٨٣٩ ٦٠١٥٧٨٥ ٣٣٣١٥٣ ٧٨٨٣٢١ ٧٧٢٤٩٨ ٧٣٢٠٢٢ ٥٨٤٤٨٦٠ ٩٤٠٢٥٤٨ ٤٠٨٦٠٥	١٥,٢١ ١٤,٣٥ ٣٢,٠٠ ٢٥,١٣ ٣٢,٩٨ ٢٩,١١ ١٧٧,٢٢ ٥٣٦,٢٢ ٤٢,٣٢
المسابقات التجارية	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	٢٨٢٣٣٠٣١	٣٤,٧
إجماليات أخرى	٨٦٣٣٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	١٥٢١١٧٢	٢١,٤٠
إجماليات أخرى	١٩٧٧٧٨٧١	١٢٤٥٣٣١	٤٥٢٥٥٠٠	٣٣,٢٤
إجماليات أخرى	٧١١٢٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	٩٨٠٨٧٨	٨٧,٧٥
إجماليات أخرى	٢٨٣٧٢١٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٧٠٢٧٥٥٠	٣١,٢٢
الموجوبات	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو (النقص)	
			فيتر	%
مدين في المصرف وبنوك استثمارات في الأوراق والسندات استثمارات في الأسهم كسبالات وامتلاك عقارية حسابات جارية مديرة حلف وقرض مديرة موجوبات نتيجة بند الاستهلاك موجوبات أخرى	٢١٠٨٤٣٥٢ ١٦٥٩٥٤٢ ١٩٠٠٥٩٣ ٢٦٠٨٦٠٧١ ٢٤٠٧٢١٥ ٤٢١٩٦٦٥ ٢٥٤٤١٥٤ ٤٤٥٩٥٣٤	١٨٣١٤٦٦٧ ٩٨١٠٠٣٠ ١٣٣٠٩٨٨ ٢٠٤٤٤١٣١ ٢٤٧٧١٠٣٣ ٣٧٦٥٣٢ ١٦٦٥٠٢٨ ٤٠٢٢٣٥٨	٣٧٩٩٦٨٥ ٧٧٩٥١٩ ٦٦٦٦٠٥ ٥٦٤١٩٤٥ ١٤٣٢١٨٢ ١٨٥٣٠٩٦ ٨٩٩١٦٦ ٤٣٢٨٧٩	١٥,١٧ ٦٩,٠١ ٥٤,٤٠ ٧٧,٦٠ ٣٧,٢٩ ٦٦,٩٨ ٥٥,٣٣ ١٠,٧٩
المسابقات التجارية	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	٢٨٢٣٣٠٣١	٣٤,٧
إجماليات أخرى	٨٦٣٣٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	١٥٢١١٧٢	٢١,٤٠
إجماليات أخرى	١٩٧٧٧٨٧١	١٢٤٥٣٣١	٤٥٢٥٥٠٠	٣٣,٢٤
إجماليات أخرى	٧١١٢٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	٩٨٠٨٧٨	٨٧,٧٥
إجماليات أخرى	٢٨٣٧٢١٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٧٠٢٧٥٥٠	٣١,٢٢

البيانات الموزونة المقارنة بالنسب الثبوتية
كما هي في ١٢/٣١ و ١٩٨٥

المستطويات	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤
	دينار	دينار	%	%
حسابات جارية وروافع تحت الطلب	٢٩٣٧٤٩٨٥	٢٥٤١٧١٤٦	٢٦,٤٥	٣٠,٧٦
روافع التوفير لأجل وقت انقضاء	٤٣٢٤٣٥٥	٤٣٣٧٧٥٠	٣٢,٤٥	٥٠,٩٥
روافع التوفير لأجل وقت انقضاء	١٤٤٠٤٣٣	١١٣٣٢٨٠	١٣,٤٤	١٣,٣٦
تأمينات تغطية مخاطر	٢٨٦٨٦٩٦	٣٠٥٤٥٤٨	٢٦,٤٤	٣٦,٩٦
مخصصات مخاطر	٢١٣٤٨١٥	٢٣٥٣٦٧	٢٠,٨٢	٢٨,٨٤
مخصصات أخرى	٢٤٢٨٨٨٣	٢٦٥٥٨٦١	٢٢,٨٢	٣٠,٣٠
رأس المال المتداول	٩١١٣٧٢٥	٣٦٩٦٣٧٥	٨٠,٢٠	٣٦,٩٦
احتياطي التوزيع	١١١٥٥٩٦٥	١٧٥٣٣٧٧	١٠٠,٣٣	٢٦,٩٦
احتياطات أخرى لأرباح مبدئية	١٣٧٤١٩٥	٩٦٥٥٩٠	١٢,٢٤	١٢,٩٦
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	١٠٠	١٠٠
المحليات القائمة	٨٦٢٣٩٤٥	٧١٠٦٨٣٣	٧,٧٥	٨,٥٦
تأمينات التوزيع مقابل احتياطات	١٩٨٧٧٨٧١	١٣٤٥٣٣٧١	١٦,١٦	١٦,٢٦
تأمينات التوزيع مقابل مخاطر	٢١١١٢٢٢	١١٨٥٣٨٤	١,٩٥	١,٤٣
تأمينات التوزيع مقابل الأرباح المبدئية	٢٨٧٢١١٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٢٥,٨٦	٢٦,٢٠
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	١٠٠	١٠٠
المحليات القائمة	٨٦٢٣٩٤٥	٧١٠٦٨٣٣	٧,٧٥	٨,٥٦
تأمينات التوزيع مقابل احتياطات	١٩٨٧٧٨٧١	١٣٤٥٣٣٧١	١٦,١٦	١٦,٢٦
تأمينات التوزيع مقابل مخاطر	٢١١١٢٢٢	١١٨٥٣٨٤	١,٩٥	١,٤٣
تأمينات التوزيع مقابل الأرباح المبدئية	٢٨٧٢١١٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٢٥,٨٦	٢٦,٢٠
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	١٠٠	١٠٠

حساب الأرباح والخسائر المقارن بالزيادة أو (النقص) للمستين المتهين
في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٤/١٢/٣١

البيان	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو النقص	
	دينار	دينار	دينار	%
الايادات				
القوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩	٢٦٥٢١٦٧	٤٢, ٤٧
الممولات الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥	٣٦٠٨٦١	٢٩, ٢١
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١	(٢١٨٠٤)	(٦, ٨٨)
ايرادات أخرى	٣٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦	٢٣٩٣٦٠	٢٥٦, ٢٣
مجموع الايرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١	٣٢٣٠٥٨٤	٤٠, ٩٤
المصروفات				
القوائد المدينة	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤	١٦٩٢٩٤٠	٥٣, ٢٨
المصاريف الإدارية والعمومية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢	١٠٩٢٤٨٠	٤٣, ٠٥
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨	٧٢١٧١٣٩	١٠, ٤٤
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤	٢٨٥٧٥٥٩	٤٤, ٦٠
صافي الربح قبل الضريبة	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧	٣٧٣٠٢٥	٢٥, ١٢

حساب الأرباح والخسائر المقارن بالنسبة المثوية للمستين المهتهتين

في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٤/١٢/٣١

البيان	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤
	دينار	دينار	دينار	%
الايادات				
الفوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩	٨٠,٠٠	٧٩,١٤
العمولات الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥	١٤,٣٥	١٥,٦٦
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١	٢,٦٥	٤,٠٢
ايرادات أخرى	٣٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦	٣,٠٠	١,١٨
مجموع الايرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
المصروفات				
الفوائد المدينة	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤	٤٣,٨٠	٤٠,٢٧
المصاريف الإدارية والمعموية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢	٣٢,٦٤	٣٢,١٧
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨	٦,٨٦	٨,٧٦
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤	٨٣,٣٠	٨١,١٨
صافي الربح قبل الضريبة	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧	١٦,٧٠	١٨,٨٢

قائمة الأموال للسنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٨٥

اليان	دينار		%	
	جزئي	كلي	جزئي	كلي
<u>الأموال المتولدة من المعطيات</u>				
صافي الربح	١٨٥٧٧٩٢		٦,٢٤	
الاستهلاك	٤٠٠٠٠٠		١,٣٤	
المخصصات المقتطعة من الأرباح والخسائر	١٢٤٦٣٤٨		٤,١٨	
إجمالي الأموال المتولدة من العمليات	٣٥٠٤١٤٠		١١,٧٦	
<u>المصادر النقدية غير التشغيلية</u>				
زيادة رأس المال	٥٨٣٤٨٦٠		١٩,٥٨	
علاوة الاصدار	٩٣٩٠٦٥٦		٣١,٥٠	
إجمالي المصادر النقدية غير التشغيلية	١٥٢٢٥٥١٦		٥١,٠٨	
<u>المصادر النقدية التشغيلية</u>				
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٣٨٧٧٨٣٩		١٣,٠١	
ودائع التوفير لأجل وخاضعة لاشعار	٦٠٦٥٧٨٥		٢٠,٣٥	
ودائع البنوك وأرصدها الدائنة	٣٦٣١٥٣		١,٢٢	
تأمينات نقدية	٧٦٨٧٢١		٢,٥٨	
إجمالي المصادر النقدية التشغيلية	١١٠٧٥٤٩٨		٣٧,١٦	
إجمالي موارد الأموال	٢٩٨٠٥١٥٤		١٠٠,٠٠	
<u>الحاجات النقدية غير التشغيلية</u>				
استثمارات في الموجودات الثابتة (١٢٩٩١٢٦)			(٤,٣٦)	
موجودات أخرى (٤٣٣٨٧٦)			(١,٤٦)	
ضريبة مدفوعة (٥١٧٣٤٨)			(١,٧٣)	
مكافأة أعضاء مجلس إدارة (١٦٠٠٠)			(٠,٠٥)	

رسوم الجامعات	(٦١٤٨)	(٠,٠٢)
أرباح موزعة	(٥٩٢٦٢٧)	(١,٩٩)
إجمالي الحاجات النقدية غير التشغيلية	(٢٨٦٥١٢٥)	(٩,٦١)

الحاجات النقدية التشغيلية

استثمارات في الأوراق والسندات	(٦٧٩٥١٦)	(٢٢,٧١)
استثمارات في الأسهم	(٦٦٩٦٠٥)	(٢,٢٥)
كيميالات وأستاد مخصصة	(٥٦٤١٩٤٥)	(١٨,٩٣)
حسابات تجارية مدينة	(٩٢٣٦١٨٢)	(٣٠,٩٩)
سلف وقروض مستفلة	(١٨٥٣٠٩٦)	(٦,٢٢)
اجمالي الحاجات النقدية التشغيلية	(٢٤١٧٠٣٤٤)	(٨١,١٠)
الزيادة في النقدية في الصندوق ولدى البنك	٢٧٦٩٦٨٥	٩,٢٩

النسب المالية:

١ - نسب الائتمان:

$$100 \times \frac{\text{السلف والقروض الممنوحة} + \text{الكيميالات والاسناد المخصصة}}{\text{الودائع}} =$$

$$100 \times \frac{2766029 + 24771033 + 20444131}{42277070 + 20497146} = 1980$$

$$100 \times \frac{47981693}{67774716} =$$

$$70,8\% =$$

$$100 \times \frac{4619620 + 34007210 + 26086076}{48343300 + 29374980} = 1984$$

$$100 \times \frac{64712916}{77718340} =$$

$$\%83,3 =$$

٢ - نسبة الكمبيالات المخصصة / الائتمان:

$$100 \times \frac{\text{الكمبيالات والأستاد المخصصة}}{\text{الكمبيالات والأستاد المخصصة} + \text{السلف والقروض الممنوحة}} =$$

$$100 \times \frac{26086076}{64712916} = 1980$$

$$\%40,3 =$$

$$100 \times \frac{20444131}{47981693} = 1984$$

$$\%42,6 =$$

٣ - نسبة السلف والقروض الممنوحة / الائتمان:

$$(1 - \text{نسبة الكمبيالات والأستاد المخصصة} / \text{الائتمان}) =$$

$$(\%40,3 - 1) = 1980$$

$$\%59,7 =$$

$$(\%42,6 - 1) = 1984$$

$$\%57,4 =$$

٤ - نسبة الموجودات الثابتة / حقوق الملكية:

$$100 \times \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{1374190 + 11100920 + 9127230} = 1980$$

$$100 \times \frac{2024104}{21607300} =$$

$$\%11,60 =$$

$$100 \times \frac{1625028}{960090 + 1702377 + 3292370} = 1984$$

$$100 \times \frac{1625028}{7630370} =$$

$$\%21,3 =$$

٥ - نسبة حقوق الملكية/ الودائع:

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الودائع}} =$$

$$100 \times \frac{2160300}{77718340} = 1980$$

$$\%27,87 =$$

$$100 \times \frac{7630370}{67774716} = 1984$$

$$\%11,27 =$$

٦ - نسبة حقوق الملكية/ المطلوبات:

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع المطلوبات} - \text{حقوق الملكية}} =$$

$$100 \times \frac{21607300}{21607300 - 111208090} = 1980$$

$$100 \times \frac{21607300}{89600740} =$$

$$\%24,17 =$$

$$100 \times \frac{7630370}{7630370 - 82985064} = 1984$$

$$100 \times \frac{760370}{75349694} =$$

$$\% 10,13 =$$

٧ - نسبة صافي الربح / حقوق الملكية:

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} =$$

$$100 \times \frac{2807792}{21607300} = 1980$$

$$\% 8,08 =$$

$$100 \times \frac{1484767}{7630370} = 1984$$

$$\% 19,40 =$$

٨ - نسبة صافي الربح / الودائع:

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} =$$

$$100 \times \frac{1807792}{77718340} = 1980$$

$$\% 2,39 =$$

$$100 \times \frac{1484767}{77774716} = 1984$$

$$2,19\% =$$

٩ - نسبة صافي الربح / الأموال المتاحة:

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع المطلوبات باستثناء الحسابات النظامية}} =$$

$$100 \times \frac{1857792}{111258095} = 1985$$

$$1,67\% =$$

$$100 \times \frac{1484767}{82985064} = 1984$$

$$1,79\% =$$

خلاصة عن المصرف الوطني التجاري (ش.م) (حالة مفترضة)

أ - التأسيس والفروع:

تأسس المصرف الوطني التجاري في الشارقة عام ١٩٥١ من قبل عائلة آل العلي التي عرفت بخبرتها التجارية الواسعة وبنجاحها في العديد من القطاعات الاقتصادية. وكان الأب الأكبر الشيخ عبدالله ثامر معروفاً في الأسواق بسبب تعامله الواسع في التجاريتين الداخلية والخارجية، بحيث إن العديد من زبائنه كانوا يودعون لديه الأموال الفائضة، إما بسبب ما يوفره من أمان، أو للمشاركة معه في بعض الفرص التجارية. وكان الشيخ عبدالله يحسن اختيار الفرص ويتقاسم الأرباح مع العديد من الزبائن، مما أكسبه سمعة طيبة، من حيث صدق وطيب التعامل. وبسبب خبراته، ومعارفه، فقد أخذ الكثير من الزبائن يقصدونه طالبين الاستشارة في مجالات شراء العقار، وخاصة التجاري منه، وتأسيس بعد الوحدات الصناعية (المتخصصة بتجميع الأدوات والمواد المستوردة) وفي تمويل المزارع، ولو أن النشاط الأخير كان محدوداً.

وعلى أساس هذه الثقة المتزايدة بأعمال الشيخ عبدالله، وتوسع نطاق عملياته، فقد اجتمع سنة ١٩٦٢ مع عدد من أفراد العائلة واقترح عليهم تأسيس مصرف وطني في الشارقة، تحول إليه الأعمال شبه المصرفية التي تقوم بها عائلته حالياً، إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية لسكان الإمارة، ودخول اختصاصات جديدة تدريجياً. وقد رحّب الجميع بالفكرة وأوكلوا إليه اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتأسيس المصرف، ووعدوه بتقديم التمويل والدعم اللازمين.

وبسبب علاقات الشيخ عبدالله ونشاطه، فقد حصل على إجازة تأسيس المصرف

في مطلع العام ١٩٦٣، وبدأ المصرف أعماله في منتصف تلك السنة، حيث أخذ يقبل الودائع من الجمهور. وكان معظم الودائع في البداية من النوع الجاري، ثم أخذت ودائع التوفير تنساب إلى المصرف بسبب المشجعات الممنوحة للمودعين، والخدمات التي أخذ يقدمها. كما بدأ بعض المودعين يقدمون ودائع كبيرة الحجم، فاقضة عن حاجاتهم الحالية، وذلك على أساس أنها ودائع ثابتة.

وسبب هذا النجاح المبكر الذي حققه المصرف، على الرغم من المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الإمارة، فقد وضع المصرف سياسة للتوسع في فتح الفروع، أولاً داخل مناطق وأحياء الإمارة، ثم إلى الإمارات الأخرى في الدولة. وشهد عام ١٩٧٢ فتح أول فرع للمصرف في مدينة لندن، ثم تزايد عدد الفروع داخل الدولة، حتى وصل سنة ١٩٨٨ إلى (٥١) فرعاً، في حين، بلغ عدد الفروع العاملة في دول الخليج العربي (٧)، وفي العالم (٣) فروع. وهي متفاوتة في الحجم والخدمات التي تقدمها، وقد تضاعف عددها خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٨٨.

ب - سياسات المصرف:

١ - القروض:

بسبب الخبرات المتنوعة التي يتمتع بها الشيخ عبدالله أصلاً، فإنه حاول أن يبعد المصرف عن التخصص بالقروض التجارية فقط، فكان المصرف يحق يعمل في معظم القطاعات الاقتصادية، ولو أن اقتصادات الامارة كانت تفرض نوعاً من التركيز على القطاع التجاري، يليه في ذلك القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية الخفيفة). أما بقية القطاعات فشملت الزراعة (الإنتاج النباتي والحيواني، باستخدام التقنيات الحديثة)، والعقار (تمويل السكن التجاري بالدرجة الأولى)، والقروض الاستهلاكية، والأخرى. وقد توسع حجم القروض الزراعية بعد توجه دولة الامارات العربية المتحدة نحو الاهتمام بالزراعة.

وتطغى على القروض التجارية عمليات تمويل الاستيراد، من سلع الاستهلاك الجاري والدائم، ثم استيراد بعض المعدات والمواد الأولية والأدوات الاحتياطية (قطع الغيار).

٢ - الاستثمارات:

أخذ المصرف في البداية يشتري السندات الحكومية الأجنبية، وخاصة تلك الصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. ثم أخذ يتوسع في شراء السندات

الصادرة في الدول الأخرى، المقومة بالعملات الدولية الرئيسية، مع سعي متواصل نحو تنوع مزيج المحفظة. وصارت للمصرف خبرات في المتاجرة بهذه السندات.

ثم بدأ المصرف يشتري السندات الصادرة في دول الخليج العربي، وبعدها صار يشتري السندات المحلية بعد أن بدأت بالصدور من قبل الدولة.

ويسبب الاحتياطيات الفائضة المتزايدة لديه، فإن المصرف لم يركز استثماراته على السندات قصيرة الأجل (الاحتياطيات الثانوية)، بل تعداها إلى السندات لأجل مختلفة.

٣ - المركز النقدي:

بسبب حرص المصرف على الوفاء بطلبات السحب من قبل المودعين والاحتياطيات القانونية (المفروضة من قبل المصرف المركزي)، وكذلك تلبية طلبات الاقتراض، فإن المصرف، بقيادة الشيخ عبدالله عمد إلى استبقاء نسبة ملحوظة من الموجودات (الموارد) على شكل احتياطيات نقدية، وكانت نسبة مهمة منها تفيض عن الحاجات أعلاه.

٤ - إشغال المباني ومهيئة الأثاث والمعدات:

باستثناء المبنى الرئيسي لإدارة المصرف، فإن المصرف انتهج سياسة استئجار المباني لجميع فروعه داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. كما أنه كان السباق في اقتناء أفضل الأثاث، سواء للعاملين فيه، أو للجمهور الذي يرتاد فروع المصرف. وأدخل الكثير من معالم الثورة المعلوماتية في العالم، بحيث إن الحاسب الآلي يستعمل في جميع عمليات المصرف، إلى جانب الكثير من المعدات المكتبية السريعة والدقيقة.

٥ - العاملون:

امتاز المصرف بسياسة توظيف تقوم على اختيار العناصر الكفؤة، من داخل الإمارات العربية وخارجها، ودفع مستويات عالية نسبياً من الأجور والرواتب والمنافع لها. وهو يحرص دائماً على تدريب الأطر الوطنية لتحل محل الأطر العربية والأجنبية، ولكن دون التأثير على كفاءة تقديم خدماته.

وقد ازداد مجموع عدد العاملين خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨ بشكل سريع وعلى الوجه الآتي:

عدد العاملين	السنة
٥٩٠	١٩٨٤
٦٨٠	١٩٨٥
٨٠٥	١٩٨٦
١٠٩٠	١٩٨٧
١٣٥٦	١٩٨٨

المطلوب:

- ١ - حساب النسب المالية والائتمانية التي تسمح بها البيانات المتاحة لك عن أداء المصرف، وتعزيز ذلك بأية تحاليل إضافية يمكنك إعدادها.
- ٢ - مناقشة سياسات المصرف في ضوء دراستك لها، وبعد التوصل إلى الصورة الشاملة كما تعكسها النسب المالية والائتمانية والتحاليل الإضافية أعلاه.
- ٣ - هل لديك مقترحات لرفع مستوى أداء المصرف وذلك بتعديل كل أو بعض سياساته؟ وكيف؟ ولماذا؟
- ٤ - أكتب تقريراً ملخصاً بالنتائج، والتوصيات، وارفق به الكشوفات المتضمنة حسابك للنسب المالية والائتمانية والتحاليل الإضافية المذكورة.

جدول رقم (١)

المصرف الوطني التجاري (ش.م) الميزانية العمومية
كما في نهاية السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨ (الأقرب مليون درهم)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الموجودات والمطلوبات وصق الملكية
٣٩١٦	٥٦٧٤	٤٧٨٥	٦٣١٨	٤٦٣٣	الموجودات
					تقد في الصندوق وتلقى المصارف
					الاستثمارات
١٧٩٧	١٧٩٣	١٧٥٦	١٤٩٣	١٤٧٧	سندات حكومية محلية
٥٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	سندات حكومية خليجية
٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	سندات حكومية اجنبية
٤٦٠٧	٤٢٤٣	٣٩٥٦	٣٣٤٣	٣٠٧٧	جميع الاستثمارات
					القروض
٢٩٤٠	٢٥٧٠	٢٤١٠	٢٣٣٠	٢٣٩٠	القروض التجارية
١٨٦٠	١٨١٠	١٨٣٠	١٧٩٠	١٧٤٥	القروض الصناعية
٧٣٠	٦٩٠	٧٥٠	٦٩٠	٦٨٠	القروض الزراعية
٣٥٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٥	٢٨٠	القروض العقارية (الإسكان التجاري)
١٧٠	٨٠	١٣٠	١٣٨	١٤٠	القروض الاستهلاكية
٨٠	٧١	٧٦	٧٦	٥١	القروض الأخرى
٥٨٣٠	٥٥٤١	٥٥٠٦	٨٣٧٨	٨٠٠٠	جميع القروض

تابع جدول رقم (١)

الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية					
الموجودات الثابتة					
مجموع الموجودات	١١٠	١١٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المطلوبات					
الودائع					
تحت الطلب (الجارية)	٦١٠٠	٥٨٥٠	٥٦٠٠	٥٨٠٠	٥٣٠٠
التوفير	٣٤٠٠	٤٤٥٠	٤٥٠٠	٥٢٠٠	٤٦٣٦
الثابتة	٢١٤٢	٣٢٩٦	٧٧٧٥	٣٠٢٨	٣٠٠٠
مجموع الودائع	١١٦٤٢	١٣٥٩٦	١٧٨٧٥	١٤٠٢٨	١٢٩٣٦
ضرائب مستحقة غير مدفوعة	—	—	٣٧	—	—
مجموع المطلوبات	١١٦٤٢	١٣٥٩٦	١٧٩١٢	١٤٠٦٨	١٢٩٣٦
حقوق الملكية (رأس المال المساهل):					
رأس المال المدفوع	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠
فعلية رأس المال	٨٦٥	٩٠٠	٨٥٠	٩٠٠	٨٠٠
احتياطات احتياطي	٣٥	—	١٠	٢٤	—
الأرباح المحتجزة	٣٣٤	٣٠٨	٢٩٠	٢٧٧	٢٩٨
مجموع حق الملكية	١٤٣٤	١٥٠٨	١٤٥٠	١٥٥١	١٥٩٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٢٠٧٦	١٥١٠٤	١٤٣٦٢	١٥٥٧٩	١٤٥٣٤

جدول رقم (٢)
المصرف الوطني التجاري (ش.م)
مزيج محفظة الاستثمارات
(لأقرب مليون درهم)

نوع الاستثمار	سندات حكومية محلية	سندات حكومية خليجية	سندات حكومية أجنبية	المجموع
أقل من ١	٦٠٧	—	٦٠٠	١٢٠٧
أكثر من ١ - ٢	٢٠٠	—	٥٠٠	٧٠٠
أكثر من ٢ - ٣	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	٧٠٠
أكثر من ٣ - ٤	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
أكثر من ٤ - ٥	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
أكثر من ٥ - ١٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	٥٠٠
أكثر من ١٠ - ٢٠	—	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
المجموع	١٦٠٧	٥٠٠	٢٥٠٠	٤٦٠٧

جدول رقم (٣)

المصرف الوطني التجاري (ش.م) كصف الدخل
للسنوات المنتهية في ١٩٨٤ - ١٩٨٨ (الأرب مليون درهم)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الإيرادات والمصرفيات
					١ - الدخل من القوائد :
٤٧٥	٤٣٠	٣٥٠	٣٧٠	٢٠٠	١ - القوائد والأجور من القروض
٤٤٥	٣٥٠	٢٦٥	٣٣٠	١٦٠	(صافي الديون المدونة)
٨٥	٧٨	٨٢	٩٥	٧٠	القروض التجارية
٣٥	٣٢	٣٨	٣٠	٣٥	القروض الصناعية
٢٣	١٨	٢٠	٢٢	٢٠	القروض الزراعية
٢	٢	٥	٣	٥	القروض المعارية (الإسكان التجاري)
					القروض الاستهلاكية
					القروض الأخرى
١٠٦٥	٩١٠	٧٦٠	٨٥٠	٤٩٠	جميع القوائد والأجور من القروض
					٢ - القوائد من الاستثمارات (السندات)
١٦٥	١٧٠	١٥٨	١٣٨	١٣٠	القوائد من السندات الحكومية المحلية
٣٥	٣٠	٢٧	٢٢	٢٠	القوائد من السندات الحكومية المحلية
٢٢٥	٢٢٠	٢٠٥	٢٧٠	١٨٠	القوائد من السندات الحكومية الأجنبية
٤٢٥	٤٢٠	٣٩٠	٤٥٠	٣٣٠	جميع القوائد من الاستثمارات
١٤٩٠	١٣٣٠	١١٥٠	١٢٨٠	٨٢٠	جميع الدخل من القوائد

الإيرادات والمصرفات					ب - مصروفات القوائد:
١ - القوائد المدفوعة على القوائد:					
القوائد على ودائع التوفير					
القوائد على القوائد الناتجة					
جميع القوائد على القوائد					
٢ - القوائد على الممتلكات					
جميع مصروفات القوائد					
ج - صفائي الدخل من القوائد					
د - المصروفات التشغيلية					
الراتب والأجور وطاقات العاملين					
صفائي مصروفات أعمال المباني					
المصروفات التشغيلية الأخرى					
جميع المصروفات التشغيلية					

تابع جدول رقم (٣)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الإيرادات والمصرفيات
					هـ - الدخل قبل الضرائب والأرباح والخصائر الرأسمالية :
٢٠٢	١٧٨	١٥١	١٨٩	١٧٢	الدخل
٢	٥	٨	٦	١	صافي الأرباح والخصائر الرأسمالية من الاستثمارات
(٣٢)	(٢٥)	(١٨)	(٢٦)	(٢١)	ضرائب الدخل من الاستثمارات
١٧٢	١٥٨	١٤١	١٦٩	١٥٢	الدخل الصافي بعد الضرائب والأرباح والخصائر الرأسمالية من الاستثمارات

جدول رقم (٤)
المصرف الوطني التجاري (ش.م)
كشف الأرباح المحتجزة
للسنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٨٤ - ١٩٨٨

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الفقرة
٢٧٧	٢٩٠	٣٠٨	٣٣٤	٢٩٠	رصيد الأرباح المحتجزة في ١ كانون الثاني يضاف:
١٧٢	١٥٨	١٤١	١٦٩	١٥٢	الدخل الصافي (بعد الضرائب والأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات)
٤٤٩	٤٤٨	٤٤٩	٥٠٣	٤٤٢	المجموع
٥١	١٧١	١٥٩	١٩٥	١٠٨	يطرح: مقسوم الأرباح المعلن والموزع
٣٩٨	٢٧٧	٢٩٠	٣٠٨	٣٣٤	رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ كانون الأول

تحليل أداء المصرف المتحد

المقدمة:

صممت دراسة الحالة هذه لتقود إلى التحليل الأساس لعمليات المصرف. وقد تمّ استبعاد بعض الفقرات من البيانات لغرض تمكين المحلّل من تشخيص عديدات التحليل والحاجة إلى البيانات الإضافية التي تساعد في توضيح التباين في البيانات التشغيلية، ومساعدته في التوصل إلى الاستنتاجات السليمة. والمصرف المتحد هو مصرف مقترض، إذ لا وجود له في الواقع.

نبذة عن المصرف المتحد:

أسس المصرف المتحد بوضعه الجديد، سنة ١٩٦٥ في إحدى المدن بدولة الإمارات العربية المتحدة. والمصرف المتحد هو حصيلة دمج مصرفين صغيرين بمصرف واحد، تم شراء كل الأسهم في المصرف المتحد (المندمج) من قبل عائلة آل سعد. ويبلغ سكان المدينة التي يوجد فيها المصرف (٥٥) ألف نسمة. وتعمل في المدينة سبعة مصارف، ويحتل المصرف المتحد المرتبة الثانية من حيث حجم المصارف تلك. وقد تم خلال الستين الأخيرتين تأسيس ثلاث مصارف جديدة. ومن بين الأنشطة التي تخصصص بها المدينة التجارة (الخارجية والداخلية)، وبعض الصناعات الخفيفة والزراعة وتمويل العقارات، والملاحة، والسياحة. وقد تضاعفت ودائع المصرف خلال السنين الثمانية الماضية، خاصة بسبب المشروعات الحكومية التي تم تنفيذها في المدينة وما حولها. وقد انتعشت الزراعة في المنطقة المحيطة، وخاصة إنتاج العلف اللازم للماشية التي ترعى قطعانها بزيادة، وقد أسس المصرف فرعاً يركز عملياته على تقديم القروض للزراعة. وتتولّى عائلة آل سعد، بصفتها المالكة للمصرف، إدارته منذ تأسيسه. وقام الشيخ

أحمد حسن برئاسة مجلس إدارة المصرف والعمل كمدير عام للمصرف لعدة سنوات، ويدرس إمكانية التقاعد عن العمل لغرض تكريس وقته لإدارة عقاراته وتجارته المتوسعة. واعتباراً من سنة ١٩٨٠، استخلم حفيده السيد علي ناصر مندوباً عنه في إدارة المصرف. وقد عمل السيد علي في كل أقسام المصرف، ويرى جده أنه هو المرشح بعده لتولي المسؤوليات الأساسية في المصرف. وقد قام السيد علي مؤخراً بدراسة طلبات الاقتراض ووافق على منح العديد من القروض بنجاح.

وعلى الرغم من وجود عدد من المدراء في المصرف، فإن الشيخ أحمد كان مركزياً جداً في إدارته لعمليات المصرف. وقد اعتاد سنوياً على مقارنة أداء المصرف بالماضي، من جهة، وبعدد من المصارف المنافسة العاملة في المدينة، من جهة أخرى. وقد قرّر مؤخراً إشراك السيد علي في تحليل بيانات المصرف لغرض إتاحة الفرص الإضافية أمامه ليكون مديراً ناجحاً في المستقبل.

وفي جلسة عقدت مؤخراً، استدعى الشيخ أحمد حفيده وأوجز له مهمة التحليل المالي المطلوب إنجازها. وقد أعلمه بأن السيد حميد بلال، مدير الحسابات في المصرف، اعتاد تقديم كشوفات مالية مقارنة عن المصرف، بشكل دوري، تشمل كلا من الميزانية العمومية وكشف الدخل، للستين الحالية والماضية. هذا بالإضافة إلى إعدادة أعمدة «ورقة العمل» التي يمكن للسيد علي استخدامها لإنجاز التحليل المالي المطلوب. كما أن المصرف المركزي ينشر دورياً كشفاً بمعدلات الأداء المصرفي في دولة الإمارات العربية، يمكن استخدامها لمقارنة أداء المصرف بالمقارنة مع غيره من المصارف.

المطلوب:

١ - إنجاز التحاليل بما في ذلك حساب النسب المالية والائتمانية، حسب تصميم الجداول الآتية (أي إملاء الفراغات) بعد تحديد الفقرات التي تستعمل في العمليات الحسابية، متبعاً التعليمات المعطاة أسفل كل جدول بشأن كيفية إجراء العملية.

٢ - التعليق على نتائج التحليل، أولاً، لكل مؤشر على حدة، من حيث إيجابياته وسلبياته في ضوء طبيعة ما يؤشره من أداء المصرف، ثم ربط التحاليل في صورة شاملة ومتراكبة عن أداء المصرف. وفي هذا الخصوص، ستساعد كثيراً الأسئلة المدرجة أسفل كل جدول، باعتبارها تركّز على الاتجاهات المهمة في أداء المصرف.

جدول رقم (١)
المصرف المتحد (ش.م) الميزانية المصمومة
في نهاية كانون الأول من سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨

التكوين النسبي لاجميع الموجودات /أو المطالبات وحقوق الملكية		النسبة المئوية للتغير على أساس سنة	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	الأرب مليون درهم		الموجودات، المطالبات وحقوق الملكية
١٩٨٧	١٩٨٨			١٩٨٧	١٩٨٨	
						الموجودات تتدفق بالمستحق ولدى المصارف استثمارات في الأوراق المالية احتياطيات لأهمية مساهمة الزروض دخل غير متحقق بجميع الزروض تخصص الديون المتكورة صافي الزروض قوائد مستحقة غير مقبوضة استثمارات في مصارف أخرى البائى والآلات والمعدات (صافي الاندثار) الموجودات الأخرى جميع الموجودات المطلوبات : الودائع تحت الطلب (إجارية)
				١٤٧٤١	٩١٠٩	
				١٩٥٠٦	١٧٦٣٤	
				—	٢٠٣	
				٢٥٢٣٣	٣٣٩٠٥	
				(٣٠٤)	(٧٧٦)	
				٢٤٩٢٩	٣٣٩٢٩	
				(٣٣٤)	(٧٣٤)	
				٢٤٥٩٥	٣٣٣٩٥	
				٧٣٩	٩٣٨	
				٧١٠٤	٢٣٠٨	
				٥٧٠	٥٧٧	
				٣٨٨	٣١٨	
				٦٢٥٩٣	٦٤٤٣٢	
				٢٣٦٦٤	١٩٧٠٨	

البيانات	البيانات		التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	النسبة المئوية للتغير على أساس سنة ١٩٨٧	البيانات	
	١٩٨٨	١٩٨٧			١٩٨٨	١٩٨٧
الموجودات، المطلوبات وحق الملكية	الأرباب مليون درهم		١٩٨٨	١٩٨٧	<p>التغير</p> <p>الثابتة</p> <p>جميع الودائع</p> <p>احتياطيات فائضة مشتركة من المصارف</p> <p>حسابات دائنة ومطلوبات مستحقة:</p> <p>لواحد مستحقة غير مدفوعة</p> <p>أخرى</p> <p>ديون طويلة الأجل</p> <p>جميع المطلوبات</p> <p>حق الملكية (رأس المال المملوك)</p> <p>أسهم عادية (١٥٠٠٠٠) سهمًا، القيمة الاسمية لكل سهم (١٠٠٠٠) درهم،</p> <p>ممنوع بها ومدفوعة بالكامل</p> <p>لفضلة رأس المال</p> <p>الأرباح المحجوزة</p> <p>جميع حق الملكية</p> <p>جميع المطلوبات وحق الملكية</p> <p>صحة الموظفين العاملين الكامل وقت</p>	
	٧٦٧٨	٤٥١٦				
	٢٤٢٠٨	١٨٤٨١				
	٥١٥٩٤	٤٦٦٦١				
	٦٠٠٠	١٠٣٥٠				
	٥٨٥	٣٤٩	٥٨٨٥٤	٥٧٩٦٠	<p>١٥٠٠</p> <p>٤٧٠</p> <p>٣٦٠٨</p> <p>٥٥٧٨</p> <p>٦٤٤٣٢</p> <p>٤٥</p>	
	٢٥٥	١٢٠				
	٤٢٠	٤٨٠				
	٤٢٠	٤٨٠				
	٤٢٠	٤٨٠				

تابع جدول رقم (١)

التعليقات :

- ١ - إيلا المبالغ المطالب حسابها في عمودي، التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨ والثبته القيمة للتغيير على أساس سنة ١٩٨٧.
 - ٢ - إيلا النسب الثرية المملوكة في عمودي، والكثيرين النسبي للمدخل التشفير.
 - ٣ - بعد انجاز الخطوة (١) و(٢) أملاء، أجب على الأسئلة الآتية:
- الأسئلة :
- ١ - ما هي الخزيرات في كدف الدخل، بالمبالغ المخلقة، والنسب الثرية، بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨
 - ٢ - هل هناك تغيرات أساسية واضحة لك في والتكرين النسبي للمدخل التشفير، ما هي؟
 - ٣ - أكتب خلاصة لاستنتاجات تربط فيها بين الخزيرات ككل، وبشكل مترابط، وسأول أن تربط معها ما توصلت إليه من استنتاجات من تحليل الميزانية العمومية.
 - ٤ - هل لديك مقترحات لتحسين مستوى الأداء في المرفق؟ ما هي؟

جدول رقم (٧)
المصرف المتحد (ش.م.)

كشف الدخل للمستين ١٩٨٨ و ١٩٨٧

التكوين النسبي للدخل التشغيلي	النسبة المئوية للتغير على أساس سنة ١٩٨٧	التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	الأربط مليون درهم		الائسرادات / المخرقات
			١٩٨٧	١٩٨٨	
١٩٨٧	١٩٨٨				
			٢٨٤٤	٣٥٥٦	الدخل من القوائد :
			١٢٢	١١٣	القوائد والأجور من القروض
			٧٧٠	٨٠٧	القوائد من الاستار في الأوراق المالية :
			١٠	١٣	أوراق حكومية (وزارة المالية)
					أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام
			٩٠٣	٩٣٣	سندات أخرى
			١١	١٤	جميع القوائد من الاستثمارات
			٣٧٥٧	٤٥٠٣	القوائد من الاحتياطات الفائضة المباهة
					جميع الدخل من القوائد
					مخرقات القوائد :
					القوائد :
					الودائع :
					التوفير
					التأبئة
			٢٢٦	٣٧٩	الاحتياطات الفائضة المشتراة
			١٣٣٩	١٥٧٣	الديون طويلة الأجل
			٤٢٩	١٢٧	
			٤٣	٣٨	
			٢٠٣٧	٢١١٧	جميع مخرقات القوائد

التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	النسبة المئوية للتغير على أساس سنة ١٩٨٧	التكوين النسبي للدخل التشغيلي	
		١٩٨٨	١٩٨٧
الايروانات / المبرورسات	لأقرب مليون درهم		
	١٩٨٨	١٩٨٧	
	٢٣٨٦ (١٢٠)	١٧٢٠ (٩٨)	الدخل الصافي من القوائد مصاريف الديون المشكوكه الدخل الصافي من القوائد بعد طرح مصاريف الديون المشكوكه
	١٥٨ ١٣٢	١٤٥ ١٥٦	الدخل من غير القوائد الدخل من خدمات الترتيب (الأمانة) أجور من خدمات الإيداع جميع الدخل من غير القوائد
	٩٥٣	٨٧٨	جميع المبرورسات من غير القوائد:
	٨٦٦ ٢٧٨ ١٣٤ ٥٨٠	٨١١ ٢٥٨ ١١٨ ٥١٨	الرواتب والتابع للمعاملين صافي مبرورسات أعمال البائعي مصاريف انتشار البائعي والمعدات والآلات مصاريف تشغيلية أخرى
الدخل قبل طرح وضرائب الدخل، والمعاملات الاستشارية والأرباح والخسائر الرأسمالية) الضرائب على الدخل الدخل قبل المعاملات الاستشارية - المعاملات الاستشارية (صافي الضريبة) الدخل الصافي السهم الواحد	١٨٥٨	١٧٠٥	جميع المبرورسات من غير القوائد
	١٣١١ (٢٥٤)	٣٩٥ (١٢)	الدخل قبل طرح وضرائب الدخل، والمعاملات الاستشارية والأرباح والخسائر الرأسمالية)
	١١٠٧ (١١٢)	٧٨٣	الضرائب على الدخل
	٩٩٥	٩٠٣	الدخل قبل المعاملات الاستشارية - المعاملات الاستشارية (صافي الضريبة)
	٦٠٦٣	٦٠٠٢	الدخل الصافي السهم الواحد

جدول رقم (٣)
المصرف المتحد (ش.م)
المتوسطات الشهرية للقرارات الرئيسة في الميزانية العمومية
للسنتين ١٩٨٧ و ١٩٨٨

متوسط الرصيد لأقرب مليون درهم		الفقرات
١٩٨٧	١٩٨٨	
٢٠٢٣	١١٩٢٥	التقد في الصندوق ولدى المصارف الاستثمار في الأوراق المالية:
٢٠٢٣	١٦٠٣	أوراق حكومية (وزارة المالية)
١٨٣٣٤	١٨٧٥٤	أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام
٢٠٤	١٨٧	سندات أخرى
١٩٣	١٧٢	الاحتياطيات الفائضة المباعة
		القروض:
١٠١٤٦	١٣٩٨١	التجارية
٢٤٧٤	٢٩٣٤	الزراعية
٤٤١٢	٥١٧٠	الاستهلاكية (المقسطة)
٩٣٤٠	١٠٧١٩	العقارية
٢٤٣٧٢	٣٢٨٠٤	
		الودائع:
١٨٥١٧	٢١٦٨٦	تحت الطلب (الجارية)
٤٥٢٠	٧٥٨٠	التوفير
١٩٨٦٦	٢٢٤٣٩	الثابتة
٤٧٨	٤٢٢	الديون طويلة الأجل
٧٢٤٦	١٥٩١	الاحتياطيات الفائضة المشتراة
٤٢٨٣	٥١٠٦	رأس المال الممتلك
٦١٢٢٥	٦٣٥١٣	مجموع الموجودات
٤٥١٢٦	٥٣٥٢٠	مجموع الموجودات المربحة
٤٠٤٧٣	٤٨٢٧٧	مجموع الموجودات ذات المخاطرة

جدول رقم (٤) - أ مجاميع النسب المالية والائتمانية
لأقرب مليون درهم

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموعة النسب
		السيولة:
$\% = \frac{\quad}{\quad} =$	$\% = \frac{\quad}{\quad} =$	$\frac{\text{النقد (في الصندوق ولدى المصارف)}}{\text{الودائع تحت الطلب (الجارية)}}$
$\% = \frac{\quad}{\quad} =$	$\% = \frac{\quad}{\quad} =$	$\frac{\text{النقد (في الصندوق ولدى المصارف)}}{\text{مجموع الودائع}}$
$\% = \frac{1000 + \quad}{\quad} =$	$\% = \frac{1000 + \quad}{\quad} =$	$\frac{\text{النقد + الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل}^{(١)}}{\text{مجموع الودائع}}$

(*) ملاحظة: تبلغ هذه الأوراق (١٠٠٠) مليون درهم سنة ١٩٨٨ و(١٥٠٠) مليون درهم سنة ١٩٨٧.

الملاحظات:

.....

.....

.....

جدول رقم (٤) - ب
تتمة مجاميع النسب المالية والائتمانية

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموعة النسب
		سياسة توظيف الأموال:
		الموجودات المربحة
% = ————— =	% = ————— =	مجموع الموجودات
		القروض
% = ————— =	% = ————— =	الودائع
		مزيج القروض:
		التجارية
		الزراعية
		الاستهلاكية (المقسطة)
		العقارية
		المجموع

..... الملاحظات:

.....

.....

.....

تتمة الجدول رقم (٤) - ب
تتمة مجاميع النسب المالية والاقتصادية

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموعة النسب
		مزيج الاستثمارات:
		الأوراق الحكومية
		أوراق الحكومات المحلية
		والقطاع العام
		أخرى
		المجموع
		مزيج الودائع:
		تحت الطلب (الجارية)
		التوفير
		الثابتة
		المجموع

..... الملاحظات:

.....

.....

.....

جدول رقم (٤) - جـ
تمة مجاميع المالية والائتمانية

١٩٨٧		١٩٨٨		مجموعة النسب
				الرافعة (العتلة المالية):
				متوسط الودائع
				متوسط رأس المال الممتلك
				متوسط الأموال المقرضة
				متوسط رأس المال الممتلك

الملاحظات:

.....

.....

.....

جدول رقم (٤) - د
تمة مجاميع النسب المالية والائتمانية

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموع النسب
		متانة رأس المال الممتلك:
$\% \text{ ————— } \%$	$\% \text{ ————— } \%$	متوسط الموجودات ذات المخاطرة
		متوسط رأس المال الممتلك
$\% \text{ ————— } \%$	$\% \text{ ————— } \%$	متوسط مجموع الودائع
		متوسط رأس المال الممتلك

..... الملاحظات :
.....
.....
.....

جدول رقم (٤) - و
تمة النسب المالية والائتمانية

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموعة النسب
		المردود:
% =	% =	الدخل قبل المعاملات الاستثمارية متوسط الموجودات
% =	% =	صافي الدخل بعد ضرائب الدخل والمعاملات الاستثمارية متوسط الموجودات
% =	% =	صافي الدخل بعد الضرائب والمعامل الاستثمارية متوسط رأس المال الممتلك
% =	% =	مجموع الدخل التشغيلي متوسط الموجودات

..... الملاحظات:

.....

.....

.....

جدول رقم (٤) - هـ
تتمة النسب المالية والائتمانية

١٩٨٧	١٩٨٨	مجموعة النسب
		الكفاءة
% = — =	% = — =	الدخل التشغيلي
		مجموع العاملين لكامل الوقت
% = — =	% = — =	متوسط الموجودات
		مجموع العاملين لكامل الوقت
% = — =	% = — =	متوسط الودائع
		مجموع العاملين لكامل الوقت

الملاحظات:

.....

.....

.....

جدول رقم (٥)
المصرف المتحد (ش.م) جدول تحليل المآخذ

١٩٨٧			١٩٨٨			الفتحة
موسم المآخذ / أو النسب	الدخل من القفظة / أو معروف القفظة	الموسم الشهري للرجوع	موسم المآخذ / أو النسب	الدخل من القفظة / أو معروف القفظة	الموسم الشهري للرجوع	
						أوراق مالية حكومية (وزارة المالية) أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام سندات أخرى المجموع الاحتياطيات المالية المأمنة الاستروفي المجموع البرانسج الاحتياطيات المالية لفترة الدور طويلة الأجل مجموع المطاريات ذات القفظة صافي الدخل من القوائد سارق المدفست نسبة صافي الدخل من القوائد إلى الموجودات المرسمة

جدول رقم (٦)
المقارنة بين أداء المصرف المتحد (ش.م)
وأداء القطاع المصرفي للمستينين ١٩٨٧ و ١٩٨٨

البيانات في المصرف	الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		النسبة
		١٩٨٧	١٩٨٨	
١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	أولاً - الربحية:
				١ - النسبة المئوية من حق الملكية (رأس المال المملوك):
		١٢,٩٠ %	١٥,٠٠ %	١ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر
		١٣,٢٠	١٥,٠٠	الراسمية على الاستثمارات
		٢٥,٣٠	٢٤,١٠	٢ - الدخل الصافي
				ب - النسبة المئوية من الدخل الصافي:
				٣ - مقسوم الأرباح المدفوع
				ثانياً - مصادر واستثمارات الدخل:
				١ - النسبة المئوية من جميع الموجودات:
		٨,١٣	٨,٧٧	٤ - جميع الدخل التشغيلي
		١,٧٢	١,٨٢	٥ - الرواتب، الأجور، منافع العاملين
		٣,٠٢	٣,١٧	٦ - القوائد على الدوائج
		١,١٢	٠,١٩	٧ - القوائد على الأموال المقرضة وعلى الديون طويلة الأجل.
		٠,٢٨	٠,٥٢	٨ - صافي مصروفات أثمان المباني، والآلات، والمعدات.
		١,٧٣	١,٥٧	٩ - مصروفات التشغيل الأخرى

النسبة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
١٠ - مجموع مصروفات التشغيل	٧,٢٧	٦,٨٧		
١١ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية على الاستثمارات	١,١٢	٠,٩٩		
١٢ - الدخل الصافي	١,١٢	١,٠١		
ب - النسبة المئوية من مجموع الدخل التشغيلي:				
١٣ - الفوائد على الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية)	٩,١٠	٩,٨٠		
١٤ - الفوائد على الأوراق المالية الصادرة من الحكومات المحلية والقطاع العام	٦,٨٠	٧,٦٠		
١٥ - الفوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى	٠,٣٠	٠,٢٠		
١٦ - الفوائد والأجور من القروض	٧٠,٩٠	٧٠,١٠		
١٧ - الدخل من الاحتياطات الفائضة الجاهزة	٤,٠٠	٣,٠٠		
١٨ - المصادر الأخرى للدخل التشغيلي	٨,٩٠	٩,٣٠		
١٩ - مجموع الدخل التشغيلي	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠		
٢٠ - الدخل من قسم الترسد (الأمانة)	١,٧٠	١,٨٠		
٢١ - الرواتب والأجور ومناقص الماملين	٢٠,٧٠	٢١,٠٠		
٢٢ - الفوائد على الودائع	٣٩,٦٠	٣٧,٦٠		
٢٣ - الفوائد على الأموال المقرضة	١,٨٠	١,٢٠		
٢٤ - صافي مصروفات أعمال البائى، والاتى، والمعدات.	٥,٩٠	٣,٤٠		

النسبة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م.ع)
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٧
٢٥ - مصروفات الديون المشكوكة	٣,٥٠	٣,٩٠	
٢٦ - مصروفات التشغيل الأخرى	١٤,٤٠	١٧,٣٠	
٢٧ - مجموع مصروفات التشغيل	٨٢,٩٠	٨٤,٤٠	
٢٨ - القوائد على الديون طويلة الأجل	١,٠٠	٠,٩٠	
٢٩ - الدخل بعد الضرائب وقيل الأرباح	١٧,١٠	١٥,٦٠	
٣٠ - الدخل بعد الضرائب وقيل الأرباح	١٢,٨٠	١٢,٣٠	
٣١ - الأرباح (+) والخسائر (-) الرأسمالية من الاستثمارات	٠٠,٠٠ +	٠,٢٠ +	
٣٢ - الدخل الصافي	١٢,٨٠	١٢,٥٠	
ثالثاً - نسب المردود من الاستثمارات والقروض:			
أ - المردود من الاستثمارات:			
٣٣ - القوائد على الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية).	٧,٣١	٧,٦٩	
٣٤ - القوائد على الأوراق المالية الصادرة من الحكومات المحلية والقطاع العام.	٥,٢٩	٥,١١	
٣٥ - القوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى	٦,٤٣	٦,٣٨	
ب - المردود من القروض:	١٠,٥٨	٩,٩١	
٣٦ - القوائد والأجور من القروض			
٣٧ - صافي خسائر القروض (-) أو استعادة الديون المدومة (+)	٠,٣٠ -	٠,٣٩ -	

النسبة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م.ع)	المصرف
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
رابعاً - توزيع مجموع الموجودات :				
١ - النسبة المئوية من مجموع الموجودات :				
٣٨ - الموجودات النقدية	١١,٤٠	١١,٧٠	١١,٧٠	١١,٧٠
٣٩ - الأوراق المالية للحكومة (وزارة المالية)	٧,٩٠	٨,٦٠	٨,٦٠	٨,٦٠
٤٠ - الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات المحلية	٢,٩٠	٣,١٠	٣,١٠	٣,١٠
٤١ - الأوراق المالية الصادرة عن القطاع المأم	١١,١٠	١١,٨٠	١١,٨٠	١١,٨٠
٤٢ - الأوراق المالية الأخرى	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
٤٣ - صفائي القروض، بما فيها الاحتياطيات الفائضة المباشرة	٦٢,٥٠	٦١,٠٠	٦١,٠٠	٦١,٠٠
(أ) صفائي القروض	٥٨,٤٠	٥٧,٢٠	٥٧,٢٠	٥٧,٢٠
(ب) الاحتياطيات الفائضة المباشرة	٤,٠٠	٣,٨٠	٣,٨٠	٣,٨٠
٤٤ - المعاملات	٢,٢٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠
٤٥ - الموجودات الأخرى	١,٧٠	١,٦٠	١,٦٠	١,٦٠
خامساً - توزيع القروض :				
النسبة المئوية من إجمالي القروض والاحتياطيات الفائضة والمباشرة :				
٤٦ - القروض المقارية	٢٤,٣٠	٢٣,١٠	٢٣,١٠	٢٣,١٠
٤٧ - القروض الزراعية	١٥,٠٠	١٥,٨٠	١٥,٨٠	١٥,٨٠
٤٨ - القروض التجارية والصناعية	٢٥,٧٠	٢٥,٦٠	٢٥,٦٠	٢٥,٦٠
٤٩ - القروض الاستهلاكية للأفراد	٢٦,٧٠	٢٦,٦٠	٢٦,٦٠	٢٦,٦٠
٥٠ - الاحتياطيات الفائضة المباشرة	٦,٣٠	٦,١٠	٦,١٠	٦,١٠
٥١ - القروض الأخرى	٢,٠٠	١,٨٠	١,٨٠	١,٨٠

تابع جدول رقم (٢١)

الأداء في المصرف المتحد (ش.م.)	متوسط الأداء في القطاع المصرفي	النسبة	
		١٩٨٨	١٩٨٧
١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨
		٨,١٠ ٦١,٠٠ ٥,٥٠ ٦,٥٢ ١٩,٥٠	٨,٧٠ ٦٠,٦٠ ٥,٨٩ ٧,٣١ ٢٢,١٠
<p>سافديا - النسب الأخرى:</p> <p>من أصل ١٠٠٪:</p> <p>٥٢ - مجموع رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات</p> <p>٥٣ - مجموع ودائع التوفير والثانية إلى مجموع رأس المال الممتلك.</p> <p>٥٤ - الفراد على ودائع التوفير والثانية إلى مجموع ودائع التوفير والثانية</p> <p>٥٥ - التوائد على شهادات الإيداع الكبيرة إلى شهادات الإيداع الكبيرة</p> <p>٥٦ - ضرائب الدخل إلى (الدخل الصافي + ضرائب الدخل).</p>			

أسئلة

- ١ - هل هناك تغييرات أساسية في سياسة المصرف كما يعكسها التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية؟ إذا كان ذلك صحيحاً، حدّدها وناقشها.
- ٢ - ما هي التغييرات في صافي الدخل من الفوائد، فارق العائد، وصافي الدخل من الفوائد كنسبة مئوية من الموجودات المربحة، والتي ترى أنها قد حصلت بين السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨؟
- ٣ - كيف ترى أداء المصرف قياساً بمتوسط أداء القطاع المصرفي، باستخدام المؤشرات الآتية:
 - أ - الربحية
 - ب - مصادر واستثمارات الدخل.
 - ج - نسبة المردود من الاستثمارات والقروض.
 - د - توزيع مجموع الموجودات.
 - هـ - توزيع القروض.
 - و - النسب الأخرى.
- ٤ - استعمل المؤشرات الآتية التي ينشرها المصرف المركزي سنوياً عن أداء القطاع المصرفي، باعتبارها مؤشرات أساسية (استراتيجية)، ثم قارن أداء المصرف المتحد بها، وناقش نتائج التحليل الذي تقوم به (جداول رقم ٧).

جدول رقم (٧)

مجموعة من المؤثرات الأساسية التي يشترها المصرف المركزي دورياً عن أداء القطاع المصرفي

المؤشر	١٩٨٨		١٩٨٧	
	مؤشر الصرف المركزي ^٣	مؤشر الصرف التحد	مؤشر الصرف المركزي ^٣	مؤشر الصرف التحد
<p>أ - كسبة مئوية من مجموع الموجودات:</p> <p>١ - مجموع الدخل التشغيلي،</p> <p>٢ - صافي الدخل</p> <p>ب - كسبة مئوية من مجموع الدخل التشغيلي:</p> <p>٣ - الفوائد والأجور من القروض</p> <p>٤ - الفوائد على الودائع</p> <p>٥ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح</p> <p>والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات</p> <p>ج - نسب المردود:</p> <p>٦ - الفوائد من الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية)</p> <p>٧ - الفوائد والأجور من القروض</p> <p>د - توزيع مجموع الموجودات (%):</p> <p>٨ - صافي القروض</p> <p>هـ - النسب الأخرى:</p> <p>٩ - مجموع رأس المال المستلك إلى مجموع الموجودات</p> <p>١٠ - مجموع وافي التوفير والثابتة إلى مجموع الموجودات</p>				

(٣) المظهر بنك إبلاء طبق الموردين أولاً من أجلون رقم (٣) ثم حساب المودعين الخاصين بالمصرف التحد، لقروض القارة والثابتة.

قائمة المراجع

أ - المراجع العربية:

- ١ - الشجاع ، خليل محمد حسن ، إدارة المصارف ، ط ٣ ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٠ .
- ٢ - — ، — ، الإدارة المالية ، ط ٣ ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .
- ٣ - عبدالله ، خالد أمين ، تدقيق الحسابات - الناحية العملية ، عمان : البنك المركزي ، ١٩٨٨ .

ب - المراجع الأجنبية:

- 4 - American Bankers Association, «Simplified Cost Analysis for Smaller Banks».
- 5 - Bernstein, Leopold, and Maksy, Mostafa, *Cases in Financial Statement Reporting and Analysis*. Homewood, Ill.: Irwin, 1986.
- 6 - Davis, Carlisle, and Gee, Edward, *Analyzing Financial Statements*, New York, N.Y. American Bankers Association, 1985.
- 7 - Myer, John, *Financial Statement Analysis* 4th ed. Englewood Cliffs, N.J., 1979.
- 8 - Garcia, F., *How To Analyze A Bank Statement*. 5th ed. Boston: Bankers Publishing Company, 1979.
- 9 - Garrison, Ray, *Managerial Accounting*. 4th. ed. Plant, Tex.: Business Publications, Inc., 1985.
- 10 - Johnson Frank, and Johnson, Richard, *Commercial Bank Management*. Chicago, Ill.: The Dryden Press, 1985.

المحتويات

تمهيد	٥
-------------	---

الباب الأول المدخل والإطار العام للتحليل المالي

أولاً: مدخل إلى التحليل المالي	٩
مقدمة	٩
ماهية التحليل المالي	١٠
مجالات التحليل المالي	١٠
منهجية التحليل المالي	١٤
معايير التحليل المالي	١٤
أدوات التحليل المالي	١٧
أنواع التحليل المالي	١٩
مقومات التحليل المالي	٢٠
محددات التحليل المالي	٢٠
نقاط الضعف في التحليل المالي	٢٢
ثانياً: الإطار العام للتحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية	٢٤

٢٤	تمهيد
٢٤	القوائم المالية للمصرف
٢٤	قائمة المركز المالي
٣١	قائمة نتيجة الأعمال
٣٣	قائمة توزيع الأرباح والخسائر
٤٧	أهمية التحليل المالي للمصرف

الباب الثاني أدوات وأساليب التحليل المالي

٥٥	أدوات وأساليب التحليل المالي للمصرف
٥٥	تمهيد
٥٦	التحليل بالأرقام المطلقة
٦٠	التحليل النسبي الأفقي
٦٧	التحليل النسبي العمودي
٦٩	التحليل الأفقي والعمودي والنسيان
٧٠	التحليل باستخدام كشف الأموال
٧٥	التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية
١٠٢	التحليل الإضافية للكشوفات المالية
١١٨	تحليل الكلفة ومحاسبة المسؤولية
١٢٠	التقارير الدورية الرقابية والإدارية وللمساهمين
١٢١	العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية

الباب الثالث البيانات المصرفية والاقتصادية التي يمكن أن يفيد المصرف من تحليلها وتقييمها

١٢٥	المقدمة
١٢٦	أولاً - تحليل البيانات المصرفية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

- أ - البيانات المصرفية الداخلية (أو القطرية) ١٢٦
- ١ - البيانات التي يعدها وينشرها المصرف المركزي ١٢٦
- أولاً - دورية البيانات وأصالتها وعمتواها العام ١٢٦
- ثانياً - أنواع البيانات والمعلومات التي ينشرها
المصرف المركزي وتحليلها وتفسيرها وفهمها ١٢٨
- ٢ - البيانات التي تعدها وتنشرها المصارف التجارية والمتخصصة وجهاز
الإحصاء المركزي وما تنشره الدوريات المصرفية في القطر ١٥٧
- أولاً - المصارف التجارية والمتخصصة ١٥٨
- ثانياً - جهاز الإحصاء المركزي ١٥٨
- ثالثاً - الدوريات المصرفية والاقتصادية القطرية ١٥٩
- ب - البيانات والمعلومات المصرفية الخارجية العربية والدولية ١٦٠
- ١ - البيانات والمعلومات المصرفية العربية ذات الأفق القومي ١٦٠
- أولاً - صندوق النقد العربي ١٦٠
- ثانياً - نشرات المصارف العربية المشتركة والمصارف
العربية الإقليمية ١٦٢
- ثالثاً - الدوريات المصرفية والاقتصادية العربية ١٦٤
- ٢ - البيانات والمعلومات المصرفية الدولية ١٦٤
- أولاً - صندوق النقد الدولي ١٦٤
- ثانياً - الدوريات النقدية والمصرفية القطرية والدولية المتخصصة .. ١٦٧
- ثانياً - تحليل البيانات المالية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف ١٦٧
- أ - البيانات والمعلومات المالية القطرية ١٦٧
- ١ - موازنة مالية الدولة ١٦٧
- أولاً - طبيعة البيانات وتعريف الحكومة إحصائياً ١٦٧
- ثانياً - بعض المؤشرات عن المالية العامة للدولة ١٦٨
- ثالثاً - تجميع البيانات المالية العامة لفرض التحليل ١٧١
- ٢ - الصناديق القطرية للتمويل وجهاز الإحصاء المركزي ١٧٢
- ب - البيانات المالية الخارجية العربية والدولية ١٧٣

١٧٣	١ - البيانات المالية الخارجية العربية
١٧٣	أولاً - بيانات الصناديق العربية المشتركة
	ثانياً - بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
١٧٥	وبعض الدوريات المالية العربية
١٧٦	٢ - البيانات المالية الخارجية الدولية
١٧٦	أولاً - المصرف الدولي ومؤسساته
١٧٦	ثانياً - الدوريات والنشرات الدولية المهمة
١٨٠	ثالثاً - تحليل البيانات الاقتصادية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف ..
١٨٠	أ - البيانات الاقتصادية القطرية الداخلية
١٨٠	١ - البيانات عن الحسابات القومية والأسعار
١٨٠	أولاً - الدخل القومي والنتاج القومي وتكوين رأس المال
١٨٢	ثانياً - الأسعار
١٨٢	٢ - البيانات عن خطط التنمية
١٨٤	ب - البيانات الاقتصادية الخارجية
١٨٤	١ - البيانات الاقتصادية الخارجية العربية
١٨٤	أولاً - جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة
١٨٥	ثانياً - الدوريات الاقتصادية العربية
١٨٦	٢ - البيانات الاقتصادية الخارجية الدولية
١٨٧	قائمة المراجع

الباب الرابع

أمثلة وحالات تطبيقية شاملة

١٩٣	مثال تطبيقي
٢٠٦	خلاصة عن المصرف الوطني التجاري
٢١٧	تحليل أداء المصرف المتحد
٢٣٨	أسئلة
٢٤١	قائمة المراجع

Bibliotheca Alexandrina



1166736